جـــامـعـــة الـــشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

الأزمة اليمنية وتأثيرها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2011-2020)

The Yemeni Crisis and its Impact on Gulf Cooperation Council States (2011-2020)

إعداد

عبد الله حسين المسوري

إشراف

الدكتورة سحر محمد الطراونة

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسة

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

تموز، 2020

تفويض

أنا **عبد الله حسين المسوري**، أُفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: عبد الله حسين المسوري.

التاريخ: 10 / 07 / 2020.

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : " **الأزمة اليمنية وتأثيرها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2011 - 2020)**" وأجيزت بتاريخ : 2020/07/08م.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم	الصفة	مكان العمل	التوقيع
الدكتورة سحر محمد الطروانة	مشرفا	جامعة الشرق الأوسط	.....
الدكتورة ريما لطفي ابو حمدان	عضو اللجنة الداخلي	جامعة الشرق الأوسط	.....
الدكتور محمد مصالحه	عضو اللجنة الخارجي	الجامعة الأردنية	.....

شكر وتقدير

اتوجه بالشكر والتقدير لرئيس لجنة المناقشة **الدكتورة ريما لطفي ابو حميدان والدكتورة المشرفة سحر محمد الطراونة والدكتور محمد مصالحة** (المشرف الخارجي) على إتاحة الفرصة لي في هذا اليوم، كما أوجه الشكر والتقدير لجامعة الشرق الأوسط على الإهتمام بي شخصياً وبجميع طلاب الجالية اليمنية بشكل خاص وطلاب الجاليات العربية بشكل عام في أعقاب جائحة كرونا، والذي بدورها ذللت الصعاب في جميع المجالات وكانت على إتصال مباشر بنا للإطمئنان على احوالنا بشكل مستمر.

الباحث

الإهداء

أهدي هذه الرسالة إلى والدي العزيز وأمي الحبيبة الذين أحبوني بلا شروط وعلموني كيف أعمل بجد من آجل الاشياء التى اطمح إلى تحقيقها. كما أهدي هذا الرسالة لزوجتي الغالية وأولادي وبنتي واسرتي الكبيرة على مساندتهم لي طوال فترة دراستي وتشجيعي لتحقيق هذا الطموح، وكذلك لكل الاصدقاء الذين كانوا داعمين لي في مسيرتي التعليمية، حبي لكم جميعا.

الباحث

فهرس المحتويات

العنوان.....أ
تفويض .....ب
قرار لجنة المناقشة.....ج
شكر وتقدير.....د
الإهداء.....هـ
فهرس المحتويات.....و
قائمة الجداول .....ح
قائمة الأشكال.....ط
الملخص باللغة العربية.....ي
الملخص باللغة الإنجليزية.....ك

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

المُقدمة..... 1
مُشكلة الدراسة..... 2
أسئلة الدراسة وفرضيتها..... 2
أهداف الدراسة..... 3
أهمية الدراسة..... 3
حدود الدراسة..... 4
محددات الدراسة..... 4
مصطلحات الدراسة..... 5
الأدب النظري والدراسات السابقة..... 6
أولاً: الأدب النظري..... 6
ثانياً: الدراسات السابقة..... 11
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة..... 17
منهج الدراسة..... 19
هيكل الدراسة..... 20

الفصل الثاني: جذور وأبعاد الأزمة اليمنية

تمهيد 21
المبحث الأول: جذور الأزمة اليمنية..... 22
المبحث الثاني: بدايات الأزمة اليمنية..... 26
المبحث الثالث: أبعاد الأزمة اليمنية..... 32
المبحث الرابع: الآثار الداخلية المترتبة على الأزمة اليمنية..... 39

الفصل الثالث: العلاقة التي تربط اليمن بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تمهيد 42
المبحث الاول: تأثير العامل الجغرافي على علاقة اليمن بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ... 43
المبحث الثاني: المحددات التي تحول دون انضمام اليمن لمجلس التعاون لدول الخليج العربية 52
المبحث الثالث: سياسات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه الأزمة اليمنية 63

الفصل الرابع: تأثير الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تمهيد 70
المبحث الأول: تأثير البعد السياسي والأمني للأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية..... 71
المبحث الثاني: تأثير البعد الاقتصادي للأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.. 77
المبحث الثالث: تأثير البعد الاجتماعي للأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . 81

الفصل الخامس: الخاتمة والنتائج والتوصيات

الخاتمة..... 84
النتائج 91
التوصيات..... 92
قائمة المصادر والمراجع..... 93

قائمة الجداول

الرقم	محتوى الجدول	الصفحة
1	خصائص بعض الجزر اليمنية	43

قائمة الأشكال

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	الموقع الجغرافي للجمهورية اليمنية	44
2	الموقع الفلكي للجمهورية اليمنية	45
3	توزيع الثروات المعدنية في الجمهورية اليمنية	47

الأزمة اليمنية وتأثيرها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2011-2020)

إعداد: عبد الله حسين المسوري

إشراف: الدكتورة سحر محمد الطراونة

الملخص

تهدف الدراسة الحالية للتعرف على الأزمة اليمنية وتحليل أثرها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال السنوات (2011-2020م). ولتحقيق أهداف الدراسة، استخدم الباحث كل من "المنهج التاريخي" و"منهج التحليل النظمي" و"منهج صنع القرار" و"المنهج الوصفي التحليلي"، لبناء الجانب الوصفي للدراسة الحالية من خلال التعرف على جذور وأبعاد الأزمة اليمنية، وتحديد العلاقة التي تربط اليمن بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجوانب تأثير الأزمة اليمنية على دول المجلس من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها، وجود تأثير سلبي للأزمة اليمنية على التكامل الاقتصادي والأمني والسياسي والاجتماعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة ما بين (2011-2020م). كما أن الصراع السياسي في اليمن يعود إلى مجموعة من الاسباب أهمها الخلاف اليمني – الخليجي –الإيراني على صيغة الأمن في المنطقة، والخلافات المذهبية في الدولة اليمنية. كما أَن علاقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية باليمن هي علاقة أخوة في الأصول الاجتماعية، مما يجعل اليمن يمثل جزءاً لا يتجزأ من منطقة الخليج العربي. أيضا، فقد توصلت الدراسة إلى أن التحالف العسكري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يقف حاجزاً في وجه امتداد النفوذ الإيراني، والمصالح الاجنبية في المنطقة.

وتوصي الدراسة الجهات الوطنية المتعددة في اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بضرورة توحيد الجهود الشعبية اليمنية والخليجية لرسم الطريق نحو حلولٍ جذرية للأزمة السياسية في اليمن، ومراجعة الأنظمة والتشريعات السابقة بما لا يتعارض والرغبات المختلفة للشعب اليمني ومستقبل اليمن. كما توصي في تعزيز الجانب الأمني من خلال قوات مشتركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على المنافذ البحرية لليمن بهدف حماية التجارة النفطية لمنطقة الخليج والتي تمثل الثروة الأساسية في المنطقة، ووقف التعاون مع الأطراف الخارجية ذات المصالح المادية والسياسية، وضرورة إعادة النظر من قبلِ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضم اليمن إليها مستقبلاً والتكامل الاقتصادي والسياسي والعسكري فيما بينهم.

الكلمات المفتاحية: الأزمة اليمنية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

The Yemeni Crisis and its Impact on Gulf Cooperation Council States (2011-2020)

Prepared by:

Abdullah H. Missouri

Supervised by:

Dr. Sahar M. Al Tarawneh

Abstract

The current study aims to identify the Yemeni crisis and analyze its impact on the Gulf Cooperation Council States during the years (2011-2020). To achieve the current study objectives, the researcher using all of "The historical approach", "The systematic analysis approach", "Decision-making approach" and "The descriptive analytical approach". To build the descriptive aspects of the current study by identifying the roots and dimensions of the Yemeni crisis, and defining the relationship between Yemen in the gulf cooperation council states, and aspects of the impact of the Yemeni crisis on the GCC states in terms of political, economic, social and security aspects.

The study reached a number of results, the most important of which is the negative impact of the Yemeni crisis on the economic, security, political and social integration of the Cooperation Council for the Arab Gulf States during the period during (2011-2020). The political conflict in Yemen is due to a set of reasons, the most important of which are the Yemeni-Gulf-Iranian dispute over the security formula in the region, and the sectarian differences in the Yemeni state. In addition, the relationship of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf with Yemen is one of unity in social origins, which makes Yemen represent the countries that do not constitute the Arab Gulf region. In addition, the study found that the military alliance of the Gulf Cooperation Council stands in the way of the expansion of Iranian influence and foreign interests in the region.

The study recommends the multiple national parties in Yemen and the Gulf Cooperation Council states to unify the efforts of the Yemeni and Gulf peoples to chart the path towards radical solutions to the political crisis in Yemen, and review previous systems and legislations in a way that does not contradict the different desires of the Yemeni people and the future of Yemen. Also, the study recommends strengthening the security aspect through the joint forces of the Gulf Cooperation Council states on the

seaports to Yemen in order to protect the oil trade of the Gulf region, which represents the primary wealth in the region, and to stop cooperation with external parties with material and political interests, and the need to review by the states of the Council Cooperation for the Arab Gulf states in the future annexation of Yemen and economic, political and military integration among them.

Keywords: Yemeni Crisis, Cooperation Council for the Arab States of the Gulf.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

المُقدمة

انطلقت الثورة اليمنية في 15 كانون الثاني من العام (2011)، وشهدت اليمن منذ انطلاق الثورة تطورات بالغة الأهمية. حيث تركت أثرها على مختلف جوانب الحياة في المجتمع المدني بالإضافة إلى تأثيرها إقليمياً ودولياً، نتيجة لفشل مختلف القوى اليمنية في بناء دولة مؤسسات حديثة، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية في الشؤون اليمنية، مما كان له أثر بالغ على دول الجوار سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً.

ولقد واجهت اليمن العديد من الأزمات ذات الأبعاد الداخلية والخارجية نتيجة الثورة، والتي انعكست عليه، وعلى العالم العربي، لاسيما السعودية وعُمان ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى لاعتبارات القرب الجغرافي. ومن أهمها عدم معالجة القضية الجنوبية، والتي قد تؤدي إلى تقسيم اليمن ليترتب عليه إعادة إحياء مشاكل الحدود مع دول الجوار. الأمر الذي سيؤدي بطبيعة الحال إلى تهديد الأمن والاستقرار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

واليمن يمثل العمق الاستراتيجي لأمن دول الخليج العربي، فإي صراع في اليمن سيؤثر على دول الخليج العربي، كما أن أي انقلاب أمني وفوضى قد تلقي بظلالها على دول الجوار، خاصة السعودية وعُمان لاعتبار القرب الجغرافي كما أشرنا آنفاً، وبالتالي إحياء مشاكل الحدود مع دول الجوار (ناجي، 2013: 178).

مُشكلة الدراسة

تعد اليمن العمق الاستراتيجي للخليج العربي في البعدين السياسي والأمني، لذا تحرص دول الخليج على جعل اليمن بعيدة عن التدخلات الخارجية. ونتيجة للأحداث السياسية التي تشهدها اليمن منذ عام 2011 والتطورات المتصاعدة بعد عام 2014، وما يواجهه اليمن من صراعات داخلية ومشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة تهدد قدرة الدولة على الاستمرارية ككيان سياسي موحد، ويشكل في الوقت ذاته تهديداً على استقرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وهنالك ارتباط عضوي بين أمن اليمن وأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتتميز هذه الدراسة بتناولها الأزمة اليمنية خلال الفترة الزمنية (2011–2020)، إذ سيتم التعرف على جذورها وأبعادها وجوانب تأثير تلك الأزمة على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سياسياً واقتصادياً وامنياً واجتماعيا.

أسئلة الدراسة وفرضيتها

أولاً: أسئلة الدراسة

يمكن توضيح مشكلة الدراسة الحالية من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي: –

- **ما تأثير الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2011–2020)؟**

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

– **السؤال الفرعي الأول:** ما هي جذور وأبعاد الأزمة اليمنية؟
– **السؤال الفرعي الثاني:** ما العلاقة التي تربط الأزمة اليمنية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟
– **السؤال الفرعي الثالث:** ما جوانب تأثير الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟

ثانياً: فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن هناك علاقة بين الأزمة اليمنية ومدى تأثيرها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2011–2020).

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية للتعرف على تأثير الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال السنوات (2011–2020) من خلال:

- معرفة جذور وأبعاد الأزمة اليمنية.
- معرفة العلاقة التي تربط اليمن بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- معرفة جوانب تأثير الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أهمية الدراسة

أ. الأهمية التطبيقية

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على الأزمة اليمنية وتأثيرها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث ستعمل الدراسة على إيضاح الأزمة اليمنية وأبعاد وجذور تلك الأزمة، وتأثيرها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ب. الأهمية العلمية

تتمثل أهمية هذه الدراسة العلمية في كونها من الدراسات التي تناولت تأثير الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة الزمنية (2011–2020)، حيث أنها تبحث في موضوع لم يخضع لدارسة علمية وافية توضح الأزمة اليمنية وجذورها وتأثير الأزمة على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جميع النواحي (السياسية، الاقتصادية، الامنية والاجتماعية) (2011–2020)، مما يشكل مادة علمية ذات قيمة في المكتبة العربية وللطلبة والباحثين. خاصة وأن تداعياتها مازالت قائمة، وغير معروفة الأبعاد ضمن المتغيرات الإقليمية والدولية المحيطة والمستجدة بالمنطقة.

حدود الدراسة

- **حدود زمانية:** تمثلت حدود هذه الدراسة الزمانية من عام2011 بداية الثورة إلى عام 2020 فترة انهاء الدراسة.
- **حدود مكانية:** اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

محددات الدراسة

إن تعميم نتائج الدراسة الحالية يرتبط بفاعلية مناهج البحث المستخدمة في اعداد الدراسة الحالية والتوصل في اعداد الدراسة الحالية والتوصل إلى نتائجها. ونظراً لاعتماد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسته، فيمكن القول بصحة تعميم النتائج على كل من اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. لذلك، يُتوقع من الدراسة الحالية أن تستفيد منها الجهات السياسية التالية:

– **الحكومة الانتقالية للجمهورية اليمنية:** إذ تسعى الدراسة الحالية لتحديد الأسباب وراء الأزمة اليمنية وأهم العوامل المؤثرة وجذورها ومدى تأثيرها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتحديد علاقة اليمن بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما تهدف لمساعدة متخذي القرارات على استشراق المستقبل للدولة اليمنية ومساعدتهم على إيجاد حلول جذرية بالاستناد إلى نتائجها.

– **صانعي القرارات السياسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:** حيث تسهم في صنع صورة واضحة لصانعي القرارات السياسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لأهم العوامل التي قد تؤثر مستقبلاً على الأمن السياسي والاقتصادي لدول المجلس، وكيفية تجنب العوامل التي تؤدي إلى نشوء مثل هذه الأزمة نظراً للتشابه بين اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقرب حدودها.

مصطلحات الدراسة

أ. الأزمة اليمنية

– **الأزمة لغةً:** يورد المعجم الوسيط هذا التعريف بقوله: أزم على الشيء أزمة: عض بالفم كله عضة شديدة، يقال أزم الفرس على اللجام، وأزم فلان على كذا لزمه – وواظب عليه، وأزمت السنة: اشتد قحطها، وأزم الحبل: أحكم فتله، وأزم الباب: أغلقه، تأزم: أصابته أزمة، الأزمة: الشدة والقحط (المعجم الوسيط، الجزء الأول: 17).

– **الأزمة (اصطلاحاً):** إن الأزمة مصطلح قد ترجع أصوله التاريخية إلى العهد الإغريقي الذي يعتبر نقطة تحول بمعنى أنها لحظة قرار حاسم في حياة الإنسان، وهي تطلق للدلالة على حدوث تغيير جوهري ومفاجئ في جسم الإنسان، وثم استخدم هذا المصطلح للدلالة في القرن السابع عشر على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة، وبحلول القرن التاسع عشر تواتر استخدامها

للدلالة على ظهور مشكلات خطيرة أو لحظات تحول فاصلة في تطور العلاقات بين الدول (البلداوي، 2010: 1).

– **الأزمة اليمنية (اجرائيا)**: الأزمة هي تلك المشكلة بين الشعب والدولة اليمنية التي كانت برئاسة علي عبد الله صالح والتي تحولت إلى حرب أهلية بين الفصائل اليمنية مع بداية الربيع العربي، والتي كانت نتاج تراكمات سياسات الحكومات اليمنية السابقة والقوى السياسية والقبائل على حد سواء، وقد ساهمت في تطور هذه الأزمة، وشكلت إطاراً للأزمة الحالية.

ب. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

– **التعريف الاجرائي:** هي دول التي كان للازمة اليمنية أثر عليها وتتضمن الامارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت.

– **المفهوم السياسي:** منظمة سياسية اقتصادية اجتماعية إقليمية، تشكل تنظيماً تعاونياً بين دول الخليج العربية في مختلف المجالات؛ لمواجهة التحديات التي فرضتها الظروف المحيطة بالمنطقة وتضم الامارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت (المكيمي، 2011: 61).

الأدب النظري والدراسات السابقة

أولاً: الأدب النظري

يعتبر مصطلح "الأزمة" قديماً ترجع أصوله التاريخية إلى الطب الإغريقي حيث كانت تعني نقطة تحول، أو اللحظة الحاسمة في حياة المريض، كما ويطلق هذا المفهوم على حدوث تغيير جوهري ومفاجئ في جسم الإنسان. وقد انتشر استخدام هذا المفهوم في المعاجم الطبية في القرن السادس عشر الميلادي، وتم اقتباسه في القرن السابع عشر الميلادي للدلالة على ارتفاع درجة توتر

العلاقات بين الدولة والكنيسة. أما بحلول القرن التاسع عشر الميلادي تواتر استخدامه للدلالة على ظهور مشكلات خطيرة أو لحظات تحول فاصلة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (شير،2011: 12).

والازمة من منظور سياسي تعرف على أنها حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي اتخاذ القرار لمواجهة التحدي الذي تمثله سواء أكان إداريا، أو سياسيا، أو نظاميا، أو اجتماعياً، أو اقتصادياً، أو ثقافيا (ناجي، 2013: 13).

وتعرف إدارة الأزمات على أنها الاستعداد لمواجهة الأزمات من خلال تخطيط وتنفيذ عدد من الاستراتيجيات التي يمكنها منع وتقليل الأثار السيئة على المنظمة، كما هي مجموعة من الوظائف والعمليات التي تستهدف تحديد القضايا ودراستها والتنبؤ بها قبل أن تتحول إلى أزمات، ووضع وتحديد سبل ووسائل منعها والتعامل معها (مزاهرة، 2015، ص 353).

ولقد بدأت الازمة اليمنية في اليمن بتاريخ 15 كانون الثاني 2011، ولكن الثوار أطلق عليها اسم ثورة 11 شباط 2011 تزامنا مع تنحي مبارك عن الحكم في مصر، وقد بدأت الثورة اليمنية كغيرها من الثورات العربية سلمية، وقد استطاعت هذه الثورة في صعوبة من إبعاد (علي عبد الله صالح) عن الحكم عن طريق محاولة اغتياله أولا ومن ثم إقناعه بالتنحي من خلال المبادرة الخليجية (اللميع، 2017، 4).

وتعد الازمة اليمنية نتاجاً للعديد من الصراعات السياسية للحكومات اليمنية السابقة والقبائل على حد سواء؛ الأمر الذي أدى إلى تطور هذه الأزمة إلى عوامل ذاتية وموضوعية تفاعل فيها الداخل والخارج، الحالية، ويمكن النظر بشكل خاص إلى تفاقم البعد المذهبي في الصراع السياسي وليس بين الحكومة والمعارضة بل بين صفوف المعارضة ذاتها، وعلى وجه التحديد بين ما يعرف بالحوثيين

وحزب التجمع اليمني للإصلاح والقوى المتحالفة معه، علماً بأن كلا الطرفين كانا قد عملا معاً بشكل مباشر بوصفهما عضوين فاعلين في الثورة الشعبية التي انطلقت في عام (2011) وأطاحت بالرئيس علي عبد الله صالح (فريق الأزمات، 2015: 1-4).

ولقد مر اليمن في عهد علي عبد الله صالح بصراعات سياسية عديدة ولدت في بعض الأحيان حروبا أهلية، فبعد توحيد شطري اليمن، ومباركة المجتمع الدولي وإصدار مجلس الأمن تأييده لتلك الخطوة السياسية الهامة؛ ولكن نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح عوضاً عن الاستثمار في تلك الوحدة وتوطيدها على أسس وطنية حقيقية، قد عمد إلى تهميش قيادات الجنوب وكوادره؛ مما أدى إلى احتدام الصراع بين الطرفين حتى نشبت حرب أهلية في عام 1994 (الظاهري، 2004: 155).

ومن أسباب الأزمة اليمنية أن اليمن تمتلك العديد من الثروات الطبيعية والصناعية والبشرية، مما يمكنه من جعل اقتصاده كافياً لاحتياجات الدولة، ولكن فشل النظام السياسي اليمني في استغلال هذه الثروات وحرمان الشعب من هذه الخيرات؛ انعكس على ضعف الموارد الاقتصادية للدولة وبالتالي انهيار الجانب الاقتصادي، وتلك إحدى المعضلات الحقيقية التي واجهت اليمن، ولازالت تواجهه خاصة بعد الحروب الأخيرة فيها، حيث توقفت جميع المؤسسات الإنتاجية وعلى رأسها المنشآت النفطية، والغاز المسال، مما أدى إلى شلل تام في الحركة الاقتصادية والتجارة الداخلية والخارجية، مما أدى إلى ركود اقتصادي، فتعطل الاستثمار والتجارة العامة والخاصة برجال الأعمال، مما أسس لاحتكار سلعي، ساهم في ارتفاع الأسعار بشكل جنوني، فأدى إلى انهيار كبير في العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، مما أدى بالتالي إلى معاناة المجتمع اليمني (الحسيني ،2017: 33)

وتظهر جذور الأزمة اليمنية في العديد من الأشكال منها: فشل التسوية السياسية السلمية، التي ترعاها الأمم المتحدة، بعد السيطرة العنيفة لمسلحي جماعة الحوثي على صنعاء في 2014/9/21 حيث سيؤدي ذلك إلى العجز عن تأسيس نظام سياسي شرعي، والذي يعد أهم المقومات الأساسية للدولة الحديثة التي وعدت المبادرة الخليجية بها، و انحسار السيطرة الفعلية لأجهزة الدولة الرسمية على البلاد، وزيادة السيطرة الفعلية للمليشيات المسلحة ومن بينها جماعة "أنصار الله" و " القاعدة "، والقوى المحلية القبلية، والجهوية، وغيرها على أجزاء واسعة من الدولة، وهو ما أفضى إلى انتشار العنف والفوضى وارتفاع معدلات الفساد والجريمة، وخاصة بعد قيام الحوثيين باجتياح مسلح لمساحات واسعة من البلاد بما في ذلك العاصمة صنعاء، وفرض محافظين ووزراء جدد على القوى السياسية، وإجبار هذه القوى على توقيع تسوية "غير عادلة" في القصر الجمهوري وهم تحت السيطرة المسلحة، وبإشراف مندوب الأمم المتحدة، وهي تسوية هدفت إلى تعديل " مخرجات الحوار الوطن" والتي أعلنها عبد الملك الحوثي زعيم" جماعة انصار الله" المسلحة في خطابه 2015/1/20 (مركز دراسات الشرق الاوسط، 2015: 80).

وتعد اليمن من الدول المتصلة جغرافياً بدول الخليج العربية ضمن ما يسمى بشبه الجزيرة العربية، إذ أنها البوابة الأمنية للمنطقة برمتها لموقعها الاستراتيجي لمنابع النفط وممراته، إذ يتميز موقع اليمن البحري بإطلالته على مضيق باب المندب أحد المضائق المائية المهمة باعتباره المدخل الوحيد بالنسبة للبحر الأحمر، والذي يتحكم بالطرق التجارية بين الشرق والغرب، حيث يمر عبر باب المندب يومياً 3.300.000 برميل نفط، بما نسبته 4 % من الطلب العالمي على النفط في عام 2015 ، وتمر عبره (21) ألف سفينة سنوياً، أي أن الشحنات التجارية التي تمر عبر الممر تعادل 10% من الشحنات التجارية العالمية، هذه الخصائص جعلت باب المندب يحتل المرتبة الثالثة عالمياً بعد

مضيق هرمز في الخليج العربي ومضيق ملقا في جنوب شرق آسيا، من حيث كمية النفط التي تعبره يومياً، مما زادت أهميته الاستراتيجية وزاد من قيمته الاقتصادية (النعيمي،2018: 16).

ولقد عبر عن أهمية موقع اليمن بالنسبة للدول الخليجية أول أمين عام لمجلس التعاون الخليجي عبد الله بشارة في مؤتمر صحفي وذلك في الخامس من تشرين الثاني 1983 بقوله "أمن الخليج واليمن لا يمكن فصلهما لأن اليمن شمالاً أو جنوباً امتداد طبيعي لهذا الخليج وشعب واحد وأنه مهما كانت الاجتهادات السياسية فإن منطق الأخوة والمصلحة المشتركة والمصير سيفرض نفسه" (السقاف، 2002: 8).

ولكن المجتمع الدولي بل حتى دول الجوار العربية لا ترى في اليمن إلا من المنظور الأمني، فغدا اليمن مرتعاً لنشاط القاعدة وقام بمقارعتها نيابة عن جيرانه، كما أن العون الغربي ولاسيما الأمريكي تحديداً يركز على هذا الجانب. ففي السنوات المنصرمة حيث تكاد مساعدات واشنطن تتمحور بالجانب الأمني والتدريب ومراقبة السواحل اليمنية ونحو ذلك، وكأن معضلة اليمن تتمحور فقط في الإرهاب والقاعدة غير مدركين بأن المشكلات الاقتصادية وعدم وجود دولة مدنية قوية تفرض سيطرتها على كل بقاعها هو بمثابة بؤرة لانتعاش كل تلك المشاكل الأمنية، لذلك يجب أن يدرك المجتمع الدولي ودول الجوار الخليجي بأن متلازمة الأمن والاقتصاد هي مفتاح الحل لمشاكل اليمن، فاليمن ليست بحاجة لمساعدة أمنية مكثفة بقدر حاجتها للخروج من أزمتها السياسية أولاً وإرساء الدولة المدنية ثانياً (الحلو، 2015: 23).

وقد يكون في طرح مجلس التعاون لدول الخليج العربية مبادرةٌ للتهدئة في 3 نيسان 2011. وبمقتضى تلك المبادرة كان على الرئيس السابق علي عبد الله صالح التنازل عن السلطة مقابل منحهِ الحصانة ضد الملاحقة القضائية وهي المبادرة التي رفضها الثوار. وعلى الرغم من أن قوى المعارضة

السياسية متمثلة في تكتل أحزاب اللقاء المشترك قد قبلت بها، إلا أن علي عبد الله صالح قد أخذ يماطل في توقيع الاتفاقية. وأمام الضغط الخليجي أعلن مسؤولين يمنيين في أوائل أيار 2011 أن علي عبد الله صالح سيوقع على الاتفاق، إلا أنه تراجع مرة أخرى مبرراً ذلك بأن الاتفاق لا يحتاج إلى توقيعه، فإتهمته المعارضة بسوء النية واندلعت أعمال العنف في البلاد (عبد الفتاح، 2013: 23).

وبحكم الجوار الجغرافي ثمة ارتباط عضوي بين أمن اليمن من جهة، وأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جهةٍ أخرى، وهو ما يعني أن تمتع اليمن بالأمن والاستقرار يصب في خانة تحقيق مصلحة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبالمثل، فإن تمتع الأخيرة بالأمن والاستقرار يصب في مصلحة اليمن (فقيرة، 2010: 3).

ثانياً: الدراسات السابقة

من خلال قيام الباحث بالاطلاع على الدراسات والأبحاث التي تتعلق بموضوع الدراسة، فقد تم اختيار عدد من الدراسات التي تكون ذات صلة بالموضوع، وتم تقسيمها إلى محورين رئيسين هما:

الدراسات العربية

دراسة **الحسيني (2019)**، بعنوان "**السياسة الخارجية الاماراتية في القرن الافريقي واليمن: الاثار والنتائج**"،

هدفت الدراسة للتعرف على الدور السياسي – الاستراتيجي الذي تلعبه السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في منطقة القرن الإفريقي خاصةً في ظل وجود عاصفة الحزم فيها، كما هدفت لتوضيح الدور السياسي – الاستراتيجي لها في الدولة اليمنية في ظل حربها مع جماعة أنصار الله أو جماعة الحوثيين. ولتحقيق أهداف الدراسة، استخدم الباحث "المنهج الوصفي" لأن هذه الظاهرة

حديثة ومعاصرة بحاجة إلى الوصف والتفسير. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن السياسة الخارجية للدولة الإماراتية تستند إلى نفوذها الواسع في مركزها السياسي والاقتصادي والمالي والعسكري والإعلامي، كما أنها تعمل على خرط نفسها داخل الساحة الدولية والإقليمية من خلال مساعدة الدول التي تعاني من الأزمات في مختلف النواحي لأجل توسيع هذا النفوذ وضمان قوة وزعامة لنفسها.

دراسة **علوي (2017)**، بعنوان "**الصراع في اليمن وتداعياته على أمن الخليج والأمن الاقليمي**"،

هدفت الدراسة للبحث في خصوصية الصراع في اليمن والبحث في ملامح ذلك الصراع، والفرق بينه وبين الصراعات الأخرى داخل المنطقة العربية، والمسارات المتوقعة مستقبلاً للحالة اليمنية الراهنة، فضلاً عن تأثير مستقبل الصراع، أو الأزمة اليمنية علي أمن الدول العربية الأخرى، وبخاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سواء على المدى القريب أو على المدى البعيد، كما تهتم الدراسة كذلك بدراسة أثر أزمة اليمن على منظومة الأمن الإقليمي ككل، وبخاصة تأثيرها على مسار الصراع الخليجي الإيراني. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج منها، أن الوضع الاقتصادي لليمن قد وصل مرحلة "الخطر"، كما أن استمرار التحالف الحوثي الذي يسيطر على الكثير من مواقع الدولة اليمنية يعني إمكانية نشوء كيان يمني جديد يمثل تحدياً لأمن دول الخليج.

دراسة **هاشم (2016)**، بعنوان "**الأزمة اليمنية وتأثيراتها في معادلة الصراع الاقليمي الايراني السعودي**"،

هدفت الدراسة إلى تحليل مدى انعكاسات الأزمة اليمنية على ديمومة الصراع الإقليمي لكل من إيران والسعودية. ولتحقيق أهداف الدراسة، استخدم الباحث "المنهج الوصفي" و"الاستشراف الاحتمالي" و"المنهج الاستقرائي". وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج اهمها، أن ذلك التعقيد أسهم في عدم إيجاد

اتفاق كمخرج للأزمة حيث إن قاعدة المصالح المشتركة للطرفين الإيراني والسعودي تدفع بهما إلى موازنة مصالحهما في سياستهما من اجل الاستفادة على المستويين الإقليمي والدولي. كما بينت أنه من المتوقع أن يزداد التعاون والتقارب الإيراني السعودي في المدة المقبلة، وتوصلت إلى أنه بالرغم من حدة الأزمة الأمنية بين الطرفين والتحالفات المتعارضة إلا أنه تبقى هنالك المصالح المشتركة والحيوية بين البلدين وبصفة خاصة في القضايا الجوهرية في المنطقة. كما استحوذت المتغيرات الإقليمية على اهتمام الجانبين الإيراني والسعودي وخصوصاً في ممارستهما حيال إعادة تشكيل تحالفات جديدة على أنقاض التحالفات القديمة، الأمر الذي انعكس على حدة التنافس والصراع بينهما.

دراسة **مركز دراسات الشرق الاوسط (2015)** بعنوان: "**الأزمة اليمنية إلى أين؟**"،

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أبعاد الأزمة اليمينة. واستندت الدراسة على عدة عناصر تمثلت في خلفيات الأزمة اليمنية، وعوامل فشل المبادرة السياسية، ومظاهر الأزمة اليمنية ومخاطرها، ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية تجاه الأزمة اليمنية، ومنها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والسيناريوهات المحتملة لهذه الأزمة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها، أن الأزمة في اليمن بلغت من التعقيد والصعوبة الحد الذي جعل الأطراف المعنية تتخذ مواقف مرتبكة وغاضبة إلى حد ما، على الأقل في المستقبل المنظور، كما أنها تتصف بتعدد أطرافها المحليين والخارجيين وتشابك مصالحها، وغياب الحدود الجغرافية والسياسية لمواقع هذه الأطراف.

دراسة **الخلايلة (2014)**، بعنوان "**ثورات الربيع العربي للفترة من (2010 -2013) – الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية**"،

هدفت الدراسة للتعرف على ثورات الربيع العربي وأسبابها والمواقف الدولية والإقليمية منها، وأهم المؤثرات التي تأثرت بها هذه الثورات. وتقوم الدراسة على فرضية مفادها كلما قلت استجابة النظام

لمطالب الجماهير ازدادت الاحتجاجات والمظاهرات. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الثورات العربية هي ثورات شعبية مدنية شبابية، وأن الثورات في البلدان العربية متشابهة من حيث الاسباب والعوامل والمؤثرات، وأن هذه الثورات أحدثت تحولات متباينة من قبل الدول الاقليمية والاجنبية التي تم ذكرها وأحدثت ازدواجية في مواقف الدول، وتناقض في التعامل بحسب كل ثورة وبحسب كل بلد.

دراسة **أبو عامود (2013)**، بعنوان "**الدور الخليجي في الانتقال السياسي في اليمن**"،

هدفت الدراسة لتسليط الضوء على التفاعلات الخليجية في الثورة اليمنية والسياسات المتبعة في تلك الفترة، إذ تناولت الدراسة عدة محددات لسياسة دول المجلس الخليجي تجاه الثورة اليمنية بشكل خاص، والثورات العربية بشكل عام. وقامت الدراسة على فرضية مفادها أن هنالك دور لدول الخليج في الانتقال السياسي في اليمن. وخلصت الدراسة إلى أن سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الثورة والأزمة في اليمن؛ أتت بنتائج تقترب في رؤيتها للتعامل مع عملية التغيير السياسي، إذ يشير الواقع إلى أن القوى الشبابية الثورية ترفض ما تطرحه القوى السياسية التقليدية من حلول وتصورات المرحلة ما بعد الثورة.

دراسة **أبو زيد (2013)**، بعنوان "**معضلة الأمن اليمني – الخليجي**"،

هدفت الدراسة إلى التعرف على المسببات والانعكاسات والمآلات لمعضلة الأمن اليمني الخليجي، إذ تبين الدراسة أهم العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تم تسليط الضوء على أهم العوامل والمسببات وراء نشوء الأزمة في اليمن (المأزق الأمني)، سواء كانت مسببات داخلية أم خارجية. وقامت الدراسة على فرضية مفادها قرب اليمن من أقطار النظام الإقليمي الخليجي يجعل من استمراره وأمنه مسألة تتعدى كونها شأن وطنياً أو داخلياً متعلقاً بالحكومة اليمنية. وخلصت الدراسة

أن عدم استقرار الأمور في اليمن، واستمرار حالة السيولة وعدم التوافق القومي بين كافة أطياف القوى السياسية والاجتماعية اليمنية، وعدم قدرة النظام الوليد على فرض الأمن والاستقرار وحماية حدوده والسيطرة عليها، بما يمنع من تسلل الجماعات الإرهابية عبر الحدود اليمنية إلى داخل أقطار المجلس، وعدم القدرة على إدارة الصراعات السياسية والاجتماعية المحلية اليمنية بصورة تحول دون تمدد النفوذ الإيراني والخارجي إلى داخل حدود اليمن، وهو الأمر الذي اتفقت أقطار مجلس التعاون على اعتباره تهديداً جوهرية مركزية لأمنها القومي.

الدراسات الأجنبية

كتاب هيلين لاكنر ودانييل مارتن (2019)، "Yemen and the Gulf States: The Making of A Crisis"

المعنون بـ" **اليمن ودول الخليج: صنع الأزمة**"

يقدم هذا الكتاب الذي يتكون من ستة فصول خلاصة لورشة عمل حول القضايا اليمنية والخليج العربي في عام 2016، عقدت في جامعة كامبردج بالمملكة المتحدة. حيث جاء الفصل الاول" دول مجلس التعاون الخليجي وايران واليمن، أما الفصل الثاني " الحدود اليمنية السعودية"، والفصل الثالث" مستقبل اليمن: الادوار الاقتصادية والامنية في دول مجلس التعاون الخليجي" والفصل الرابع العلاقات العمانية اليمنية: الماضي والحاضر والمستقبل" والفصل الخامس" اليمن في سياق العلاقات الايرانية– الخليجية" والفصل السادس يختم به دانييل مارتن الكتاب بفصل قصير عن احتمالات التوصل إلى قرار ويلخص قلقه الرئيس فيما يتعلق باليمن في مقدمة فصله:" الجزء من شبه الجزيرة العربية الذي وصفه الغرباء منذ الفي سنة بأنه " اليمن السعيد" أصبح في وضع رهيب، ويعود ذلك إلى كل من الصراع الداخلي والخارجي".

دراسة **مايكل (2015, Michael) "Assisting the Arab Military Intervention in Yemen "**

والمعنون بـ" **التدخل العسكري العربي في اليمن**"

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على عملية "عاصفة الحزم"، التي قامت بها دول التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية في العام 2015، ضد سيطرة الحركة الحوثية على السلطة بقوة السلاح، والأثر والأسباب التي دفعت السعودية لمثل هذه العملية؛ وما لها من ارتباطات أمنية على أمنها القومي المستقبلي. من جهة أخرى، يسلط الباحث الضوء على دور الدول الإقليمية والدولية، خاصة الولايات المتحدة في عملية "عاصفة الحزم" من ناحية التخطيط والتنسيق الأمني مع دول التحالف. توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان أهمها: من المحتمل أن تسعى الولايات المتحدة في المستقبل إلى ممارسة دورها في تدريب قوات يمنية وتجهيزها، إضافة إلى سعي بعض الدول الخليجية إلى محاولة ممارسة وتكرار برنامج المساعدات الذي مارسته من قبل في كل من ليبيا ولبنان وسوريا.

دراسة **رولاند (Roland ،2015) War in Yemen: Revolution and Saudi intervention"**

بعنوان: "**الحرب في اليمن: الثورة والتدخل السعودي**"

هدفت الدراسة إلى معرفة الدور السعودي في اليمن منذ بدء الثورة اليمنية عام (2011)، حيث قامت السعودية بالإعلان عن المبادرة الخليجية والتي كانت من ضمن نتائجها الحصانة للرئيس صالح، ومن ثم المبادرة بانتخاب الرئيس هاري واجراء مؤتمر الحوار الوطني، إلا أن سيطرة الحوثيين على جزء كبير من اليمن جعل السعودية تستعين بالأداة العسكرية وذلك بمشاركة العديد من الدول.

وخلص الباحث أنه يجب الحل الدبلوماسي بالإضافة إلى الحل العسكري، بالإضافة إلى أن لسلطنة عمان يمكنها أن تكون دور الوسيط في حل الأزمة اليمنية.

دراسة **الشرقية (2013, Sharqieh) " A Lasting Peace: Yemen Long Journey to National Reconciliation"**

بعنوان: **"سلام دائم: رحلة اليمن الطويلة نحو المصالحة الوطنية"**

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على المبادرات الخليجية المتعلقة في اليمن خلال فترة الثورة اليمنية والتي بدأت في عام 2011، خاصة الاتفاقية التي توسط فيها مجلس التعاون الخليجي وتم التوقيع عليها في العام 2011؛ والتي أسفرت عن تنحي الرئيس السابق علي عبدالله صالح" عن الحكم لصالح نائبه "عبد ربه منصور هادي". كما هدفت الدراسة إلى الوقوف على أهم التحولات والقضايا اليمنية خلال فترة الثورة، التي تأتي على رأسها مسألة الجنوب والحركة الحوثية. واسفرت الدراسة أنه لا بد من وجود البيئة المناسبة للمصالحة الوطنية ولا بد من نبذ العنف بين الاحزاب السياسية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة في أنها تناولت تأثير الأزمة اليمنية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو الذي لم تتناوله أي من الدراسات السابقة، كما تتميز في تركيزها على أبعاد وجذور الأزمة اليمنية، وجوانب تأثير وتداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن ما هو حاصل على أرض الواقع في الوقت الحالي.

فقد هدفت دراسة الحسيني (2019) لتوضيح الدور السياسي – الاستراتيجي لها في الدولة اليمنية في ظل حربها مع جماعة أنصار الله أو جماعة الحوثيين. كما جاءت دراسة علوي (2017) للبحث

في خصوصية الصراع في اليمن والبحث في ملامح ذلك الصراع، والفرق بينه وبين الصراعات الأخرى داخل المنطقة العربية، والمسارات المتوقعة مستقبلاً للحالة اليمنية الراهنة. وهدفت دراسة هاشم (2016) لتحليل مدى انعكاسات الأزمة اليمنية على ديمومة الصراع الإقليمي لكل من إيران والسعودية. أما دراسة مركز دراسات الشرق الاوسط (2015) فقد هدفت الدراسة للكشف عن أبعاد الأزمة اليمينة. وركزت دراسة الخلايلة (2014) على ثورات الربيع العربي وأسبابها والمواقف الدولية والإقليمية منها، وأهم المؤثرات التي تأثرت بها هذه الثورات. أما دراسة أبو عامود (2013) فقد هدفت الدراسة لتسليط الضوء على التفاعلات الخليجية في الثورة اليمنية والسياسات المتبعة في تلك الفترة. وجاءت دراسة أبو زيد (2013) للتعرف على المسببات والانعكاسات والمآلات لمعضلة الأمن اليمني الخليجي. وركز كتاب هيلين لاكنر ودانييل مارتن (2019) على القضايا اليمنية والخليج العربي في عام 2016. وسلطت دراسة (Michael, 2015) الضوء على عملية "عاصفة الحزم"، التي قامت بها دول التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية في العام 2015 ضد سيطرة الحركة الحوثية على السلطة بقوة السلاح، والأثر والأسباب التي دفعت السعودية لمثل هذه العملية. وهدفت دراسة (Roland, 2015) لمعرفة الدور السعودي في اليمن منذ بدء الثورة اليمنية عام (2011). أما دراسة (Sharqieh, 2013) فقد هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على المبادرات الخليجية المتعلقة في اليمن خلال فترة الثورة اليمنية والتي بدأت في عام 2011.

وبعد تقديم هذه الخلاصة يرى الباحث أنّ دراسته ستكون استكمالاً لبعض حلقات وزوايا الدراسات السابقة، وتأكيدًا لنتائجها وتفعيلها في اليمن والخليج العربي ولا سيما أنّها ذات أهمية للمجتمع اليمني ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

منهج الدراسة

أ. منهج صنع القرار

يعد "ريتشارد سنايدر" أحد الرواد الذين وضعوا منهج صنع القرار ومن اوائل علماء السياسة في مجال تحليل صنع القرار في دراسة السياسة الخارجية يهتم هذا المنهج بدراسة وتحليل العوامل والمؤثرات التي تحيط في صانعي القرار في السياسات الخارجية، ويأخذ بعين الاعتبار فكرة ومراحل صنع القرار والعوامل المؤثرة به لتحليل وتفسير أسباب اتخاذ القرار وأهدافه (النعيمي، 2009: 118). وتم توظيف هذا المنهج في الدراسة الحالية من خلال بيان كيفية اتخاذ القرارات التي اعتمدتها اليمن ودول الخليج ذات العلاقة فيما يخص الأزمة اليمنية.

ب. المنهج التاريخي

بهدف فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل من خلال دراسة الأحداث الماضية والتطورات التي مرت عليها، خصوصاً وأن التاريخ هو أساس الحاضر، وهو انعكاس للماضي وتمهيد للمستقبل (جيدير وأبيض، 2015: 106). إذ سيتم تحليل اسباب الأزمة اليمنية وأبعادها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودراسة جذور الازمة اليمنية والعلاقات اليمنية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ج. منهج التحليل النظمي

ومن أبرز رواده دافيد ايستون الذي ركز في تحليلاته على الجانب المتعلق بمقدرة النظم السياسية على الاستجابة لضغوط البيئة الداخلية والخارجية ومؤثراتها، وهذه الضغوط قد تنبع من البيئة الخارجية للنظام، ويطلق عليها مطالب أو حاجات تنبثق من النظام نفسه، وتتوقف طبيعة القرارات والسياسات التي يتوصل إليها النظام في مجال استجابته لتلك الضغوط والمطالب على قدر المتاح له من

الإمكانيات والموارد المساندة (الصبيحي وآخرون، 2019: 40). واستخدم هذا المنهج في تحليل طبيعة الأزمة اليمنية وطريقة تعامل النظام السياسي في الدولة اليمنية معها خلال الفترة (2011-2020).

د. المنهج الوصفي التحليلي

ويعتمد هذا المنهج على دراسة ظاهرة معينة كما توجد في الواقع ويهتم بتحليلها ووصفها وصفاً دقيقاً (أبو الشامات، 2016: 2). وقد تم توظف هذا المنهج في الدراسة الحالية من خلال تحليل حالة اليمن من صراع وفصائل وتأثيرها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

هيكل الدراسة

تحتوي الدراسة خمسة فصول، وتتضمن ما يلي:

- **الفصل الأول:** يتناول هذا الفصل خلفية الدراسة وأهميتها، وأيضاً مشكلة البحث وأهدافه، وفرضية الدراسة ومنهجها وحدودها.
- **الفصل الثاني:** يتناول هذا الفصل جذور وأبعاد الازمة اليمنية.
- **الفصل الثالث:** يتناول العلاقة التي تربط اليمن بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- **الفصل الرابع:** يتناول هذا الفصل جوانب تأثير الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.
- **الفصل الخامس:** ويتضمن الخاتمة والنتائج والتوصيات.

الفصل الثاني
جذور وأبعاد الأزمة اليمنية

تمهيد

يتطرق هذا الفصل إلى أهم الموضوعات ذات الصلة في مشكلةِ الدراسة ومتغيراتها، والتي تتمثل في كل من الأزمة اليمنية وتأثيرها على الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث يوضح كل من المفاهيم المتُعلقة بهذه المتغيرات.

وتسلط هذه الدراسة الضوء على جذور وأبعاد الازمة اليمنية من خلال الحديث عن نشأتها وبداياتها، ومن ثم بيان مظاهر تلك الأزمة وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأهم الآثار المترتبة عليها من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية.

وأعتمد الباحث على كل من (المنهج التاريخي، ومنهج التحليل النظمي، ومنهج صنع القرار، والمنهج الوصفي التحليلي) كأساس لبناء الجانب الوصفي للدراسة الحالية والتي تهدف للتعرف على الأزمة اليمنية وتأثيرها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2011–2020). وقد تم استخدام الباحث المنهج التاريخي في هذا الفصل من خلال دراسة أسباب وعوامل نشوء الازمة اليمنية وتسلسل الاحداث التي أدت إلى تطورها.

المبحث الأول
جذور الأزمة اليمنية

جاءت الأزمة اليمنية في مطلع عام 2011م كموجة من "الحراك الثوري العربي"، وأبرزت تحولاً في السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المحيطة بها، حيث انتقل معظم هذه الدول الاعضاء من سياسة الظل الهادئة والاعتماد الكلي على مظلة حماية الدول العظمى مثل تقاطع المصالح الامريكية السعودية في التدخل العسكري في الأزمة اليمنية خلال السنوات ما بين (2011–2016م)، إلى سياسة المواجهة والمبادرة والتنويع في سياساتها الخارجية واستخدام أدوات التدخل العسكري على أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية (مرزوق، 2019: 159).

وتأتي الازمة اليمنية نتاجاً تراكمياً لسياسات الحكومات السابقة في اليمن، والقوى السياسية والعسكرية الخارجية، والحرب الأهلية الداخلية على حد سواء. ويمكن تسليط الضوء بشكل خاص على البعد المذهبي أو "الديني" في الصراع السياسي ليس بين الحكومة والمعارضة بل بين صفوف المعارضة نفسها، وعلى وجه التحديد ما عُرف بجماعة "الحوثيين" أو ما يسمى بحركة أنصار الله أو الشباب المؤمن وتمثل حركة سياسية دينية مسلحة نشأت في صعدة شمال اليمن نسبةً إلى مؤسسها بدر الدين الحوثي و"حزب التجمع اليمني الإصلاحي" والقوى المحالفة لهما، إذ عمل الطرفين بشكل مباشر معاً بوصفهما عضوين فاعلين في بداية الأزمة من خلال ثورةً شعبية هدفت للإطاحة بالرئيس اليمني السابق "علي عبد الله صالح" من سلطة الحكم (نوفل وآخرون، 2015: 5).

لقد اشار "كريستوفر بوتشيك" (Christopher Broucek) في مؤلفه بعنوان "اليمن: على شفا الهاوية"، إلى أَن الرئاسة اليمنية السابقة اعتبرت حربها ضد المتمردين الحوثيين صراعاً يمكنهم من تحقيق النصر فيه، وبذلك يمكنهم ردع الانفصاليين الجنوبيين الذين كانوا يشكلون تهديداً مباشراً

لقبضتهم على السلطة والوحدة في أراضي البلاد. لكن بدلاً من ذلك، فقد كشفت هذه الحرب في الشمال نقاط ضعف أكبر في النظام كما أدت لإضعاف الحكومة المركزية، وشجعت على ظهور تهديدات أخرى للاستقرار اليمني، وعجلت في ظهور الأزمة اليمنية الحالية. وقد اندلع صراع في مدينة صعدة في ست جولات مختلفة كانت كلفها باهظة الثمن، وقد أثر ذلك بشكل غير مكافئ على المدنيين فمنذ بدء القتال عام 2004م وحتى 2010م تشرد أكثر من (250) ألف نسمة (بوتشيك، 2010: 7).

وبعد استيلاء المسلحين الحوثيين على العاصمة اليمنية "صنعاء" في نهاية عام 2014م، ازداد ضعف الحكومة اليمنية الانتقالية التالية برئاسة "عبد ربه منصور هادي". وشكل اتفاق السِلم والشراكة الوطنية بارقة أمل لحلول مبكرة للنزاع في اليمن لكن ما لبث حتى تداعى سريعاً، وشجع ذلك ميليشيات الحوثي بانتصاراتهم المبكرة للسعي نحو السيطرة على المؤسسات الرئيسية في العاصمة صنعاء من خلال تعيينهم من الأشخاص الموالين لهم في مناصب مُختلفة في المؤسسات ووسائل الاعلام، أو من خلال قيامهم بدور الموجه لأعضاء الحكومة الذين وضعوا لاحقاً تحت الاقامة الجبرية (مترسكي، 2015: 3).

وتبددت آمال المواطنين اليمنيين كلياً بعد استقالة ولجوء الرئيس الانتقالي هادي، بعد هروبه من الإقامة الجبرية في صنعاء وإقامته لمدة قصيرة في عدن، إلى المملكة العربية السعودية في كانون الثاني/ 2015م وسحب استقالته وقرر استئناف مهامه، في الوقت الذي قرر الحوثيين توطيد نسختهم المُعدلة من الدستور الوطني اليمني وانشاء هيئات حكومية خاصة بهم دافعين اليمن بكاملها إلى حرب أهلية.

من ناحيةٍ أخرى، فأن اليمن تحظى بالخصوصية والأهمية من قبلِ القوى الإقليمية والدولية، حيث يرجع ذلك لتواجد أكبر لتنظيم القاعدة في اليمن مقارنةً بالمنطقة العربية وهو قاعدة بلاد شبه الجزيرة العربية. لذا، فأن ذلك العامل يؤخذ بالحسبان ليس فقط من جانب القوى الإقليمية العربية بل من المنظمات الدولية (علوي، 2014: 16).

وقد تمكن تنظيم القاعدة في اليمن من استغلال حالة الفوضى القائمة بسبب استمرارا القتال بين الحوثيين وحلفائهم من جهة وبين القوات التابعة للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي من جهةٍ أخرى، الذي تم دعمه من السعودية ليحقق مكاسب على الأرض بالتوسع وفرض سيطرته على بعض المناطق فضلاً عن محاولته للتقرب من بعض القبائل اليمنية، فمن المحتمل في حالة استمرار الفوضى إعلان ولايتهم في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم ما يشكل تهديداً على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (هاشم، 2016: 38).

ويرى "باري بوزان" (Parry Busan) إلى أن شعور الدول في عدم الأمان ينتج عنه نوع من التهديدات، التي نادراً ما تكون منفصلة عن بعضها البعض والمخاطر التي تواجهها سواءً الداخلية منها أو الخارجية. فليس مصدر التهديد الخارجي فقط هو من يواجه الدول بل ان هناك تهديدات منبعثة من البيئة الداخلية تنجم عن الفشل في القيادة والإدارة السياسية في الدول، وعدم الاستقرار السياسي، وغياب التوافق الوطني (أبو زيد، 2013: 76). وعليه، يمكن القول بأن التأثيرات التي صنعتها حركات التغيير في اليمن خلال هذه السنوات أدت إلى إنعاش الولاءات الأولية لكل من القبلية، والطائفية، والعرقية، والدينية، والجهوية وهو الآمر الذي كان له التأثير الأكبر في مفهوم وكيان الدولة الوطنية.

وهذا ما تحدثت عنه الدراسات في مجال النُظم الاقليمية من ان حدوث حركة احتجاج، أو ازمة حادة، أو ثورة شعبية، أو ميول انفصالي في بلد ما يعني انتقالها لدول الجوار الجغرافي بشكل اكثر كثافة مما يحدث في حالة الدول غير المتجاورة، وما تنطوي عليه من تأثيرات ذات طبيعة انسيابية في منطقة الخليج لا سيما أن الدولة اليمنية دخلت في ضعف اجهزتها وهشاشة مؤسساتها حيث تظهر بذلك الروابط القبلية أقوى من الدولة؛ الأمر الذي يفسر جعل الدول الخليجية غير محصنة من التحولات الهيكلية وأن لم يصل ذلك لحد التفكك (عز العرب، 2014: 26).

وعليه، فأن يمكن القول إن اليمن قد عانت من أزمة سياسية واجتماعية مُركبة ليس على المستوى السياسي فحسب، بل وعلى مستوى العلاقة بين المجتمع والدولة. أيضا، فقد نجم عن ذلك ضعف المجتمع والدولة اليمنية وضعف نظام الحاكم السياسي الذي كان قوياً بسبب إضعاف ركائز كل من المجتمع والدولة اليمنية، كما أن الأزمة التي تعاني منها اليمن أكثر تعقيداً وتركيباً كونها أزمة شاملة ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وأمنية بالإضافة للأطماع الدولية والاقليمية.

المبحث الثاني
بدايات الأزمة اليمنية

كان لقانون المجالس أو السلطة المحلية الدور الكبير في نشوء الأزمة في اليمن، فيما بدا أنه محاولةٌ لاحتواء مطالب الاستقلال المحلي، حيث أصدرت الحكومة المركزية هذا القانون في عام 2000م. ونص هذا القانون على المعايير التي يجب على المجالس المحلية أن تعمل على أساسها محدداً طبيعة ومدى انتقال السلطة من الحكومة المركزية إلى هذه المجالس الجديدة (بارون وآخرون، 2016). وينبغي بموجب هذا القانون انتخاب المجالس المحلية مباشرةً ويتم تعيين المحافظين والمديرين من العاصمة تبعاً لأحكام المادة (9) من قانون المجلس المحلية.

وواصلت الحكومة المركزية التحكم في القضايا الرئيسية ذات الاهتمام الوطني كالسياسة الخارجية والقوات المسلحة والأمن القومي، كما احتفظ كل من الرئيس والحكومة المركزية بحق النقض ضد جميع الإجراءات المحلية. الا أن قانون المجالس المحلية سلم المجالس المحلية ادارة الشؤون اليومية مثل توفير الخدمات الاساسية وجعلها من أهم المؤسسات العامة، ومنح هذه المجالس سلطة تخصيص الموارد المالية وتنفيذ البرامج التنموية حيث ادت هذه الصلاحيات الممنوحة إلى جعلها المسؤول المباشر امام السكان المحليين. وفرضت هذه المجالس رسوماً على السكان لاستخدام المرافق التي تديرها الدولة مثل المياه والكهرباء بالإضافة إلى اموال الضرائب، على الرغم من ترك ايرادات الدولة من ريع الموارد الطبيعية كالمشتقات النفطية والغاز الطبيعي بأيدي السلطة الحاكمة في اليمن (العولقي والمذحجي، 2018: 16).

وعلى الرغم من ذلك، الا أن نزع السلطة المركزية لصالح المجالس المحلية المُنتخبة كان نتيجة ضغوطٍ سياسية وليس نتيجة رغبةً خاصة للإصلاح من طرف الرئيس السابق علي عبد الله صالح

والحكومة المركزية. وتظهر مظاهر ذلك في تعديل القانون لعام 2008م، فمن الناحية النظرية نص هذا التعديل على انتخاب المحافظين من قبلِ أعضاء المجالس المحلية على مستوى المديريات والمحافظات. وقد التزم الرئيس صالح بهذه التعديلات في ذلك الوقت إلا أنه رفض نتائج الانتخابات للمجالس المحلية في كل من محافظتي صعدة و"الضالع" (Al-Dali's) وقد عين هو من يشاء من المحافظين لكل منهما، ومنذ عام 2011م أصبح تعيين المحافظين يتم من خلال مرسوم رئاسي (العولقي والمذحجي، 2018: 17).

وبعد تعرض الرئيس السابق على عبد الله صالح والحكومة المركزية لضغوط كبيرة بعد حرب السنوات الست (2004 – 2010م) وتشكل الحراك الجنوبي في عام 2007م وبدأ المطالبة باستقلال الإقليم الشمالي من اليمن لاحقاً، وفي محاولات منه لتهدئة الضغوط المتزايدة من المعارضة تمت صياغة "الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي لسنة 2008م"، حيث تضمنت هذه الاستراتيجية التي حظيت بدعم برنامج الامم المتحدة لدعم السلطة اللامركزية وتنمية المجالس المحلية كما جاء في أسسها (هاشم، 2016: 39).

غير أن هنالك مجموعة من العوامل التي حالت دون نجاح تلك الاستراتيجية؛ فعلى الرغم من وجود إطار زمني محدد لتنفيذ الاستراتيجية لم يكن هنالك ما يشير بوضوح إلى كيفية استحداث إصلاحات الحكومة المحلية المقررة، ولم يتضمن التشريع أي وسيلة لمحاسبة مؤسسات الدولة قانونياً في حال قررت عدم التنازل عن بعض صلاحياتها للمجالس المحلية، وكانت الحكومة المركزية مترددة في تنفيذ الاستراتيجية بعد الكشف عنها (Hallaj, 2015: 120).

وشهدت الجمهورية اليمنية منذ بدايات الأزمة حرب أهلية ضمن ما يسمى "الربيع العربي" عام 2011م، ففي أعقاب سقوط النظام الرئاسي في تونس والمظاهرات في مصر والتي شكلت نموذجاً

حافزاً، نزل المواطنون اليمنيون إلى شوارع المدن الكبرى بهدف الاعتراض على انتخاب الرئيس اليمني السابق آنذاك علي عبد الله صالح (Kasinof, 2011).

وبعد العديد من المفاوضات المطولة من مجلس التعاون لدول الخليج العربية تولى نائب الرئيس عبد ربه هادي الرئاسة في فبراير 2011م. وفي حلول ذلك الوقت، تفاقم الصراع الداخلي حيث استغل جماعة الحوثي الذين قاتلوا في العديد من الحروب ضد قوات الرئيس صالح حالة الاضطراب بهدف توسيع مواقعهم إلى محافظة صعدة ومن ثم استولوا على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014م، ومن ثم انسحبت قوات الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى كلٍ من عدن وجنوب اليمن، لكن الحوثيين تقدموا جنوباً وهاجموا مطار عدن الدولي في آذار 2015م (روبنسون وآخرون، 2017: 8).

ورسمت المُبادرة الخليجية خارطة الطريق لمدة سنتين كان من المفترض ان تنتهي بأجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في فبراير 2014. وقد أضيف إلى خطة الانتقال السياسي المقرر مؤتمر الحوار الوطني الذي شارك فيه ما مجموعه 565 مندوباً من مختلف ألوان الطيف الاجتماعي والسياسي في اليمن (القروي، 2011: 5).

وسعى مؤتمر الحوار الوطني إلى معالجة العديد من القضايا العالقة الهامة بما في ذلك المظالم القديمة لدى الحوثيين والجنوبيين فضلاً عن مطالب العدالة الانتقالية والإصلاح السياسي، وكان هدف تلك المفاوضات الوصول إلى سلسلة من النتائج التي تكون بمثابة توصيات سياسية لدستور جديد في اليمن حيث تطرق هذا المؤتمر إلى العديد من القضايا بما فيها قوانين الزواج، وديانة الدولة، والاصلاح السياسي (علاية وآخرون، 2016: 2).

وناقش المشاركون في مؤتمر الحوار الوطني بشكل خاص إعادة هيكلة مؤسسات الدولة ونظام الحكم في اليمن، وقد تم التوافق بالمجمل على ان "الفيدرالية" (Federal) هي المسار الأفضل

لمستقبل اليمن، على الرغم من بقاء الخلاف على الشكل الذي سوف تتخذه هذه الفيدرالية. وحيث ان ممثلي الجنوب رفضوا شرعية مؤتمر الحوار الوطني من البداية وواصلوا مطالبتهم بالاستقلال في الجنوب بشكل تام عن الجزء الشمالي رغم رعاية المؤتمر للترويج للفيدرالية كمسار انتقالي للحكم في اليمن (Gaston, 2014).

لذلك، فقد أنتهى المؤتمر دون التوصل إلى توافق بشأن مضمون النموذج الفيدرالي الجديد، لكن الرئيس هادي قام بالإعلان عن تشكيل لجنة رئاسية تكونت من (16) عضواً، ثمانية منهم من ممثلي الشمال وثمانية من ممثلي الجنوب؛ للنظر في معالجة القضايا السياسية والوطنية العالقة. وفي فبراير 2014م خرجت اللجنة بخريطة فيدرالية جديدة صادمة تسعى لتقسيم اليمن إلى ستة أقاليم: أربعة في الشمال وأثنين في الجنوب (Al-Akhali, 2014).

وكان التوسع العسكري للحوثيين قد حفزَ بشكل جزئي من معارضة مؤيديهم للخريطة الفيدرالية التي أوصت بها اللجنة وحرصهم على عدم تنفيذها على الواقع. لاحقاً، فقد تبين بأن هذه الخريطة شكلت أبرز احداث الثورة والسبب الرئيسي لزيادةِ حدة النزاع الحاصل في الأزمة اليمنية الحالية. وفي كانون الثاني 2015م أختطف الحوثيين مدير مكتب الرئيس هادي، وأمين عام المؤتمر الوطني أثناء توجهه للإعلان عن مشروع الدستور الجديد الذي يتضمن الفيدرالية من وجهة نظر الرئيس هادي (Al-Mosawa, 2015). وبعدها قام الحوثيين بوضع الرئيس هادي أيضا قيد الإقامة الجبرية حيث قدم استقالته قبل هروبه لمدينة عدن حيث تراجع هنالك عن استقالته. وبعد الفشل في قتل هادي هرب إلى السعودية التي تدخلت لحمايته ودعمه، ومنذ ذلك الحين عمل هو والحكومة الرسمية في الرياض.

لقد كان لتدخل دول الخليج وخاصةً السعودي في اليمن الأثر الكبير، حيث أصبحت اليمن أمام عاصفة من التداعيات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية. وكانت الارتدادات الإنسانية هي الأسوأ

في ذلك، كما أوقفت الحرب بشكل شبه كامل عمليات التبادل التجاري الداخلية والخارجية وطرق الشحن والتوزيع أيضا، والذي أدى إلى انعدام الغذاء والوقود مؤدياً إلى احتياج ما يقارب (80%) من سكان اليمن للمساعدات الإنسانية، وتدهور النظام الصحي في معظم مناطق اليمن وعلى وجه الخصوص عدن؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور أمراض وبائية مميتة مثل حمى الضنك، وتضرر حوالي 2.5 مليون نازح داخل البلاد وما يقارب 200,000 لاجئ خارجها من إجمالي تعداد السكان 27 مليون نسمة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي في اليمن، 2016؛ WHO, 2014).

علاوةً عما سبق، فقد استغلت إيران ضعف السيطرة للحكومة المركزية في صنعاء في بداية الأزمة لتزيد من دعمها لجماعة الحوثيين، وكان بشكل كبير تمثل عاملاً ملائماً لها، حيث أصبحت اليمن حينها فرصة سهلة المنال لإيران لكي تستخدمها في الضغط على خصومها السعوديين، في حين تقوم إيران بفتح مجال لها لتوسيع مصالحها السياسية والاقتصادية. وقام "حزب الله" اللبناني – الحليف الإقليمي لإيران – بتقديم التدريبات العسكرية والدعم المالي والسياسي لجماعة الحوثي في اليمن ولعب دوراً مهماً للربط بين قيادتهم في طهران ومواليهم في صعدة. ولم يكن الدور الإيراني محصوراً على الحوثيين فقط، فقد قامت إيران أيضا باستقطاب شخصيات يسارية سياسية جنوب اليمن على وجه الخصوص من الذين تجاهلتهم المبادرة الخليجية والتي عزلت الرئيس صالح عن منصبه في اليمن (المذحجي وآخرون، 2015: 3-4).

ويشير نوفل وآخرون (2015: 7) في دراستهم إلى العديد من المظاهر السلبية لنشوء تلك الأزمة، فقد فشلت التسوية السلمية التي رعتها الأمم المتحدة بعد السيطرة العنيفة لمسلحي جماعة الحوثي على صنعاء بتاريخ 2014/9/21م؛ مما أدى لعدم تأسيس نظام سياسي شرعي للدولة الحديثة. كما انحسرت السيطرة الفعلية الرسمية في البلاد وازدادت للمليشيات المسلحة كجماعة

"أنصار الله"، وتنظيم "القاعدة"، والقوى المحلية القبلية، والجهوية، وغيرها على أجزاء واسعة من الدولة ما سبب بانتشار العنف. وأدت الأزمة لانقسام حاد داخل الطبقة السياسية اليمنية، وتقدمت قوى تدعوا إلى انفصال الجنوب والذي تبلغ مساحته ثلثي مساحة اليمن مدعومة من جهاتٍ خارجية. وسببت ضعفاً في مؤسسات السيطرة والضبط وخاصةً الجيش والأمن نتيجة تعدد الولاءات وانتشار الفساد، وتغلغل الميليشيات، والاختراق، وضعف التدريب والجاهزية.

وزاد اتساع دائرة التدخلات الخارجية من إيران التي دعمت الميليشيات المسلحة والجماعات الانفصالية والمنظمات "الإرهابية" كل حسب توجهاته ومصالحه. وسيطرت ميليشيات الحوثي على العاصمة وتمددت إلى عدد من المحافظات، ومارست السلطة الفعلية في معظم أجهزة الدولة بالقوة، واستحوذت على أسلحة ثقيلة من الجيش توازي ما تمتلكه الدولة أو يزيد. وتنامت قوة "تنظيم القاعدة" في أجزاء متعددة من الدولة، وخاصة في كل من وسط اليمن وجنوبهِ، وقامت بعمليات كبيرة في المراكز الحيوية للدولة شملت وزارة الدفاع ومقرات المناطق العسكرية والسجن المركزي.

المبحث الثالث
أبعاد الأزمة اليمنية

لقد أصبحت اليمن كدولةً ومجتمع وسلطة مركزية أكثر ضعفاً وأقل مكانةً مما يستحق أو يتأمل. فالدولة اليمنية الانتقالية التي تم تصورها مستقبلاً أخفقت حتى في تحقيق أدنى مستويات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في الوقت الذي لا تزال فيه عملية الاصلاح السياسي ثابتةُ في مكانها. وأخذت الأمور تسوء وارتفعت معدلات البطالة ارتفاعاً حاداً، وبلغ الفقر درجات لم تعرفها البلاد منذ عقود خلت كما وازدادت حدة التفاوت الاجتماعي بين المواطنين اليمنيين. وانعكس عن الأزمة اليمنية مجموعة من الأبعاد التي تنصب في جوانب رئيسية أهمها (الأفندي وآخرون، 2020: 156-158):

1. البعد السياسي للأزمة اليمنية

يتمثل البعد السياسي للأزمة اليمنية في إيجاد نظامٍ سياسي لدولة موحدة، ويتفرع عن هذا البُعد أربعة اتجاهات موضحة كالآتي:

أزمة الهوية الوطنية (عدم التكامل الوطني)

وتعني بأن انتماءات المجتمع في دولة ما وولاء افراده متجهة نحو كيان محلي محدود أدنى من الوطن أو الدولة كالولاء للقبيلة، أو الطائفة، السلالة، المنطقة، وغيرها. ويظهر ذلك في الاحداث التي شهدها اليمن بدءً من عام 1994م وحتى وقتنا الحاضر، ما يجعله في خطر الدخول في أزمة تكامل وطني وربما أزمة هوية (دشيلة، 2019: 3). وأن ما يحدث في المحافظات الجنوبية في اليمن بحضور مثل هذه الأزمة حيث ظهرت شعارات في غير صالح الوحدة اليمنية؛ وذلك لأن الدولة قد استنزفت شرعية الوحدة دون الانتقال إلى شرعية الانجاز وأداء الفاعلية وهو ما يتجسد في أن القضية

ليست قضية جنوبية أو قضية شمالية، بل تتمثل في غياب كثير من الحقوق وانتهاك الحريات في غالبية المحافظات الجنوبية والشمالية على حد سواء.

أزمة التغلغل (عدم التكامل الإقليمي)

بسبب عجز الحكومة المركزية أو اللامركزية عن فرض سيطرتها وسياساتها في إطار الدستور والقانون على كامل إقليم الدولة أو عدم قدرتها على التغلغل والوصول إلى كافة مكونات المجتمع وقطاعاته. وعلى الرغم من أن الاحداث التي حصلت في صعدة تعد بمثابة أحداث كاشفة لعدة أزمات يعاني منها النظام السياسي فإن هذه الأحداث شاهدة على وجود أزمة تغلغل؛ إذ يلاحظ منها عدم قدرة الحكومة اليمنية على بسط نفوذها والوصول إلى جميع أنحاء إقليم الدولة اليمنية (عبد الحليم، 2006: 26).

أزمة الشرعية

ويقصد بها الانتقال من شرعية الوحدة إلى شرعية الإنجاز والإشباع والأداء. إن اتساع الوطن اليمني عقب توحيده يعد من أهم مصادر شرعية الدولة القائمة، ومن ثم فإن كلفة محاولة تهميش النهج الديموقراطي أو تغييبه قد يؤدي على المدى المتوسط والطويل إلى تدمير الوطن وتقسيمه وهذا الأمر الذي يفترض على رئيس الدولة بعدم قبوله والذي يعتبر الحفاظ على الوحدة الوطنية من أهم المنجزات التاريخية لفترة حكمه (الشرجبي، 2005: 40).

وبعبارةً أخرى، فإن الأزمة الشرعية في اليمن تمثلت في عدم تقبل المواطنين اليمنيين للنظام السياسي لأنه غير شرعي وترتبط هذه الشرعية بطبيعة السلطة ومسؤوليات الحكومة ومدى التزامها بالتشريعات والدستور الوطني.

أزمة المشاركة السياسية

لقد مر النظام السياسي اليمني بمجموعة من المراحل الانتخابية المختلفة، فقد شهد اليمن ثلاث دورات انتخابية برلمانية. أولها، قد بدأت منذ اليوم الأول لإعلان تحقيق الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م وحتى 27 ابريل 1993م من خلال إجراء انتخابات نيابية وإعادة تشكيل هيئات السلطة العليا بموجب نتائج تلك الانتخابات. وثانيها، تمثلت في فترة الائتلاف الثلاثي في الحكم بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني حيث جاءت هذه المرحلة نتيجةً لانتخابات 27 ابريل 1993م وانتهت بمغامرة الحزب الشيوعي الاشتراكي في محاولة الانفصال والسعي لخوض الحرب في 7 يوليو 1994م. وثالثها، تميزت في الائتلاف بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح وبإجراء التعديلات الدستورية التي تضمنت تغيير شكل رئاسة الدولة والتحول من "مجلس الرئاسة" إلى "رئيس الجمهورية" حيث تميزت بالإصلاح واستمرت حتى 27 ابريل 1997م (المعهد الديموقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2003: 3-4).

أيضا، مر النظام السياسي اليمني في دورتين انتخابيتين رئاسيتين. أولهما، بإجراء اول انتخابات رئاسية مباشرة عام 1999م وقد فاز فيها مرشح الإجماع الوطني علي عبد الله صالح للفترة الرئاسية 1999-2006م حتى عزله عن منصبه (الأفندي، 2006: 142). وثانيهما، بدأت منذ استلام الرئيس عبد ربه هادي السلطة في فبراير 2011م وحتى سبتمبر 2014م عند هروبه. كذلك، فقد شهدت اليمن دورتين انتخابيتين للمجالس المحلية، الأولى منذ نشوء قانون المجالس المحلية في عام 2000 وحتى تعديل القانون من الرئيس صالح في 2011م، والثانية بدأت منذ ذلك الوقت وحتى اقتراح الخارطة الفيدرالية لليمن من الرئيس هادي في فبراير 2014م ورفضها من أطراف النزاع الأخرى.

وعلى الرغم من خوض النظام السياسي في اليمن لهذه الدورات الانتخابية، إلا انه يمكن القول إن ثمة أزمة مشاركة يعاني منها النظام السياسي اليمني بل وأزمة وعي سياسي رغم حضور الانتخابات. ويبدو أن كثيراً من الناخبين اليمنيين ما زالوا أسرى لفكرة "سيف الحاكم وذهبه"، وبالتالي فإن المحصلة النهائية لهذه الانتخابات العجز عن تحقيق أهدافها المعلنة. حيث عجزت عن إدارة الصراع السياسي سلمياً في الأزمة وفشلت في تفعيل مبدأ تداول السلطة وتناوبها سلمياً (أبو الدهب، 2019: 6-7).

2. البعد الاقتصادي للأزمة اليمنية

يتفرع عن هذا البُعد أربعة اتجاهات يلخصها الباحث كما يلي:

حالة النمو الاقتصادي

حيث تشير الاحصاءات الرسمية إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2002 – 2008م لم تتجاوز 4% سنوياً، وبرغم صغر هذا المعدل إلا انه مدفوع بدرجة اساسية من خلال قطاع المواد الخام والمشتقات النفطية، حيث بلغت نسبة مساهمة المشتقات النفطية 32% خلال تلك الفترة. وهذا النمو لا زال غير كافي لزيادة مستوى الدخل الفردي وتقليص نسب الفقر والبطالة (الأفندي وآخرون، 2020: 157).

كما شهد الناتج المحلي الإجمالي تقلصاً بنسبة بلغت 39% منذ نهاية عام 2014م بسبب توقف الانشطة الاقتصادية على نطاق كبير؛ نظراً للانخفاض الملحوظ في الانشطة والعمليات في القطاع الخاص وفرص الأعمال التجارية وارتفاع تكاليف التشغيل بشدة نتيجة انعدام الأمن ونقص الإمدادات والمستلزمات مما ادى إلى تسريح شريحة كبيرة من العاملين في القطاعين الرسمي وغير الرسمي (وحدة المعلومات الاقتصادية في اليمن، 2014).

وتشير أحدث البيانات المالية التقديرية الصادرة عن البنك الدولي إلى انخفاض الإيرادات العامة بمعدل 24% من اجمالي الناتج المحلي قبل اندلاع الصراع إلى ما يقدر بنحو 8% من هذا الناتج الذي انخفض بدرجة كبيرة في عام 2018م، حيث لجأت الحكومة من اجل تمويل العجز باستخدام ائتمان البنك المركزي وتجميع الالتزامات غير المدفوعة بما في ذلك رواتب القطاع العام. كما شهد معدل تضخم الاسعار شهد ارتفاعاً بنسبة 30% في عام 2017 حتى أصبح 55% في عام 2018م (البنك الدولي، 2018).

الاختلال في الموازنة العامة للدولة

ويحصل ذلك بين الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري من الناتج المحلي يبرز أحد الدلائل القوية على ضعف التخصيص الأمثل للموارد العامة وهو بالتالي يضعف الأثر الاقتصادي للموازنة العامة فيما يتعلق بتحفيز النشاط الاقتصادي زيادة فرص التشغيل ومن ثم زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات. وتمثل ظاهرة الاعتمادات مظهراً إضافياً حيث يشير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة إلى ان الجهات التي يرصد لها اعتمادات اضافية كانت تحقق وفراً في موازنتها، أي ان هناك حاجة للاعتمادات الاضافية حيث اصبحت في اضيق الحدود.

الادخار والاستثمار

انخفض معدل الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي من (10,3%) لعام 2004م إلى (7,3%) لعام 2006م. وفي المتوسط، فأن حصة الاستثمار العام من الناتج الإجمالي هو (8,7%) للفترة 2004–2007م. وبلغ المتوسط من حصة الاستثمار الخاص نحو (8%) من الناتج الإجمالي. وعموماً فأن معدل الاستثمار الإجمالي في شقيه العام والخاص ما زال متدني وغير كافٍ لضمان نمو اقتصادي مرتفع وقابل للاستدامة (الجهاز المركزي للإحصاء في اليمن، 2010).

وقد تبنت الحكومة اليمنية أجندة قومية للإصلاحات في بداية عام 2006م بدعم من شركاء التنمية الدوليين، واستهدفت تحسين المناخ الاستثماري في اليمن وتقوية المؤسسات الديموقراطية وتحسين الشفافية ومحاربة الفساد من خلال خطة تحسين خمسية على مدى السنوات 2006–2010م حيث ادى ذلك إلى نجاح ملموس في تبني الإصلاحات ونتج عن مؤتمر المانحين في عام 2006م توفير التزامات دعم ميسر بما يفوق (4.7) مليار دولار وبما يغطي ما نسبته (86%) من الفجوة التمويلية لبرنامج الاستثمار الحكومي خلال السنوات 2006–2010م (الصفتي، 2007: 2).

ومع سعي الحكومة في اليمن لتنويع الاستثمارات الاجنبية تشير احصائيات البنك الدولي إلى ان الاستثمار الخارجي المباشر في اليمن قد انخفض بمعدل (59%) مما يقارب (1700) مليون دولار امريكي وحتى أصبح (700) مليون دولار امريكي خلال الفترة 2011–2015م نتيجة الصراع السياسي القائم. وما لبث حتى ارتفع لقيمته السابقة خلال الفترة ما بين 2016–2020م بما يقارب (1600) مليون دولار امريكي من خلال برامج الاصلاح الاقتصادية (الهيئة العامة للاستثمار في اليمن، 2020).

3. البعد السكاني والاجتماعي للأزمة اليمنية

يتسارع التزايد السكاني في اليمن منذ منتصف السبعينيات بمعدل (3,5%) حتى عام 2004م، ثم بمعدل بلغ (3,2%) تبعاً للبيانات الرسمية الحديثة. وبحسب نتائج التعداد السكاني في عام 2004م فإن سكان اليمن قد بلغ عددهم (19,685,161) نسمة توزعوا بنسبة (51%) للذكور و(49%) اناث. وارتفع ذلك العدد في عام 2010م لكي يصل إلى ما يقارب 24 مليون نسمة (مركز النوع الاجتماعي في جامعة صنعاء، 2015). ومن المتوقع ان يصل عدد السكان في عام 2021م تبعاً

لمعدل النمو السكاني إلى نحو 35 مليون نسمة (المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2008: 1-2).

وبحسب التوقعات المستقبلية الصادرة عن صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية وعلى اساس (6) اطفال/ امرأة يمنية تشكل خصوبة في اليمن واحدة من أعلى النسب في العالم حيث يبلغ معدل الخصوبة الحالي لدى اليمنيات (5-6) طفل/ امرأة. ويشكل ذلك تحدياً حيث تمثل الفئة العمرية تحت سن (20) عاماً ما نسبته (52%) من عدد السكان، والفئة العمرية (دون سن ال 15) عاماً (45%) ويتوقع زيادة هذه الفئة لتصل (24) مليون نسمة بحلول عام 2030م (الأفندي، 2006).

وبسبب الزيادة السكانية وارتفاع نسبة الفئات العمرية الأدنى فأن ارقام المستهدفين للتعليم الأساسي يزيد بسرعة أكبر من البنى التحتية القائمة والخدمات وامكانية توفير الفرص المطلوبة لتحقيق التعلم للجميع. كما ان ذلك يؤثر على الوعي الاجتماعي في المجتمع اليمني حيث يزيد معدلات الزواج والطلاق أيضا ويحرم الكثير من الإناث من استكمال تعليمهم في المراحل المبكرة.

المبحث الرابع
الآثار الداخلية المترتبة على الأزمة اليمنية

أدت الأزمة اليمنية إلى فتح أبواب العديد من المخاطر والتهديدات التي تترافق معها، داخل اليمن وخارجه. ويشير تقرير الرصد لفريق الأزمات العربي (2015) إلى مجموعة من الآثار التي ترتبت على هذه الازمة أهمها:

أ. توقف المسار السياسي والتشريعي في اليمن

حيث ان هناك صعوبة في تشريع الدستور والاستفتاء عليه في ظل في الظروف الحالية، وعدم إجازة الدستور يعني عدم إجراء انتخابات لأي سلطة في اليمن. الأمر الذي يعني التآكل في شرعية النظام السياسي، ما يؤدي إلى تدهور مؤسسات الدولة وتراجعها لصالح الميليشيات والجهات المتطرفة.

ب. انتشار الفوضى والعنف في اليمن

وذلك الأمر يتخذ طابع العمليات الإجرامية والعنف الواسعة بين عدة أطراف، وأن أكثر الأطراف المترشحة لتكون الرئيسية في هذا الصراع هي ميليشيات الحوثي المسلحة، وحركة أنصار الله التي يتوقع أن تدخل في مواجهات عنيفة مع أطراف عديدة أهمها تنظيم القاعدة في اليمن، والذي خاض معها معارك في أكثر من منطقة. ومن المتوقع ان تتوسع هذه المواجهات بينهم لتشمل مناطق واسعة من الدولة قد تتحول تدريجياً إلى الحروب الأهلية وأحزاب مذهبية متعددة كما حصل في سوريا (2011–2014م)، ولبنان (1972–1987م)، والعراق (2012–2014م).

ج. دخول جماعات أخرى في خط المواجهة مع الحوثيين

من أكثر الجماعات التي دخلت في ذلك الصراع هو "حزب التجمع اليمني للإصلاح" الذي أسسه عبد الله الأحمر عام 1995م، والذي واجه الحوثيين في أكثر من منطقة ومرة، على الرغم من ان الحزب فضل التوقف عن المواجهة المسلحة بعد سقوط صنعاء بأيدي الحوثيين.

د. دخول السلطة الرسمية الحاكمة في مواجهة مع الحوثيين

ويأتي ذلك نظراً لسعي الحوثيين في الحلول محل السلطة الرسمية وتقلد مقاليد الحكم في اليمن، عبر دمج ميليشياتهم في مؤسساتها سيؤدي إلى تصادم مسلح مع أي سلطة طبيعية تسعى لاستعادة دورها في قيادة اليمن وبسط سيطرتها كاملة على كافة أراضيه.

هـ. تنامي حدة الصراع السعودي الإيراني في اليمن

إذ أن زيادة النفوذ الإيراني في اليمن عبر الحوثيين أو الانفصاليين الجنوبيين ستدفع المملكة العربية السعودية إلى التدخل على كل المستويات في اليمن لمقاومة الوجود والنفوذ الإيراني، لما يشكله ذلك من مخاطر على أمنها ودورها الإقليمي.

و. تنامي قوة تنظيم القاعدة وغيرها من التنظيمات

في ظل سيطرة الحوثيين على أجزاء من اليمن وضعف الحكومة المركزية، قامت هذه التنظيمات للحشد والتجنيد وتوسيع عملياتها والمناطق التي تسيطر، وسيرفع ذلك من منسوب العنف داخل البلاد كما يقوم التنظيم بعمليات خارج اليمن تؤدي إلى تدخلات دولية واسعة في اليمن.

ز. تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في اليمن

حيث أدى كل من العنف والفوضى إلى تراجع قيام الحكومة بوظائفها الضرورية، وهو ما سيرفع من درجة المعاناة للسكان خاصةً وأن اليمن يعاني من مشكلة نقص في الغذاء وسوء التغذية فترتيبه في عام 2014م من حيث فقر المخزون الغذائي الأول عربياً والثاني عالمياً في هذا الشأن.

ح. تراجع الاستثمارات ونقص المساعدات الخارجية

حيث يعتمد اليمن على هذه المنح في تمويل مشاريع البنية التحتية وسد العجز المزمن في الموارد. ومن المتوقع ان تخفض الدول المانحة أو ربما توقف مساعداتها لليمن في ظل السيطرة الحوثية، نتيجة الفوضى وضعف فاعلية الأجهزة الحكومية في استيعابها، كما يأتي ضمن خطة اضعاف الحوثيين. فالسعودية ودول الخليج الأخرى والذين يعتبرون أكبر المانحين لليمن هددوا بتجميد المساعدات بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء، وفي حال تطبيق هذا التهديد فمن المتوقع أن يشهد الوضع الاقتصادي تدهوراً حاداً ويشكل أزمة في السلع الأساسية ومن أهمها المشتقات النفطية. إذ أدت الهجمات على خطوط النفط في عام 2014م إلى حرمان الدولة من العائدات الأساسية، الامر الذي أدى إلى رفعها لأسعار هذه المشتقات.

الفصل الثالث

العلاقة التي تربط اليمن بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تمهيد

يوضح هذا الفصل تأثير العامل الجغرافي على علاقة اليمن بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال بيان المقومات الجغرافية لليمن والتي تشتمل على مجموعة من العوامل الهامة كالموقع الفلكي والموقع النسبي. كما يبين طبيعة الدولة اليمنية وأهم تضاريسها، ويحدد توزيع الثروات المعدنية في أراضيها. أيضا، يبين الباحث تأثير انعكاس المأزق الأمني اليمني على دول الجوار في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويشتمل المبحث الثاني من هذا الفصل على توضيح المحددات التي تحول دون انضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث يوضح الباحث المبادرات اليمنية للانضمام إلى المجلس، ويوضح أبعاد تماسك المجلس، ثم يحدد التحديات التي تواجه اليمن في الانضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كما يتضمن المبحث الثالث لهذا الفصل على وصف لأهم سياسات مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه الأزمة في اليمن كسياسة التحول السعودي في معاداة الحركة الحوثية، وسياسة النخب وقمع احتجاجات الشارع للربيع العربي، وسياسة التعاون مع الحكومات الغربية في مجموعة أصدقاء اليمن، وسياسة الخارجية وتقديم المساعدات لليمن. وقد قام الباحث بتوظيف المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي في هذا الفصل.

المبحث الاول

تأثير العامل الجغرافي على علاقة اليمن بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

1. أهمية الموقع الجغرافي للجمهورية اليمنية

يتميز اليمن بموقع جغرافي متميز بين دول المنطقة والعالم، حيث يشرف على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي إضافةً إلى مجموعة من المميزات المناخية والثروات الزراعية وعلاقاته التجارية التي كانت نتيجةً طبيعية لتواجده بهذا الموقع. وتبلغ مساحة اليمن (528) ألف كم2 تقريباً ويقع في الجانب الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية، وبالإضافة إلى رقعته الأساسية يشتمل على عدة جزر أكبرها جزيرة "سقطرى" في البحر العربي وجزيرة "كمران" في البحر الأحمر. ويحدُ اليمن من الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الشرق سلطنة عمان، ومن الجنوب البحر العربي وخليج عدن، ومن الغرب البحر الأحمر (العتابي، 2006: 225). والجدول التالي يوضح مساحات وخصائص بعض الجزر التابعة للدولة اليمنية:

الجدول (1): خصائص بعض الجزر اليمنية

الجزيرة	المساحة (كم^2)	أهم الخصائص
سقطرى	3650	عدد سكانها عن 43,000 نسمة وفيها العديد من الحيوانات والنباتات النادرة وتجاورها من الغرب جزر عبد الكوري، وسمحة.
كمران	204	أكبر جزيرة يمنية في البحر الأحمر يفصلها عن ميناء الصليف مضيق كمران وعدد سكانها يقارب ال 7,000 نسمة.
زقر	130	يحيط بها شعاب مرجانية ويصل ارتفاع اعلى قممها إلى 654 م.
حنيش الكبرى	66	يوجد بها منارات لإرشاد السفن نظراً لوقوعها على خط الملاحة البحرية ويجاورها شمالاً حنيش الصغرى ومن الجنوب سيول حنيش.
بريم (ميون)	13	تقع على مدخل مضيق باب المندب لذلك تكتسب أهمية استراتيجية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى دراسة (العتابي، 2006).

وترجع أهمية اليمن السياسية إلى موقعه الجغرافي المميز حيث يضاف إلى جانب إشرافه على البحر الاحمر ميزة التحكم في مدخله من الجنوب، وقربه من جزيرة "بريم" التي تتحكم في مضيق باب المندب، علاوةً على ما يضفيه موقعه من الواجهة القريبة لأفريقيا الشرقية والمحيط الهندي والسعودية وكل البلاد الواقعة على البحر الاحمر، ولكونه غنياً بالثروة البترولية والمعادن التي ثبت وجودها. كما تشير الأدلة "الاركيولوجية" *(Archaeology)*[1] إلى أن اليمن وخصوصاً مدينة عدن كانت في العصور الحجرية قديماً مأهولة بالسكان حيث انتقل قسم منهم إلى عُمان ومناطق الخليج العربي الأخرى وإلى شبه جزيرة سيناء وفلسطين والاردن والبعض عبروا مضيق باب المندب باتجاه الصومال وكينيا وتانزانيا (Al-Asbahi, 2005). والشكل التالي يوضح الموقع الجغرافي لليمن والدول المحيطة بها:

الشكل رقم (1): الموقع الجغرافي للجمهورية اليمنية

[1] علم الآثار: ويركز على حقبات ظهور البشر في المساحة الجغرافية.

المصدر: ديوان، كريستين وأبيش، حسين وآخرون (2018)، الجغرافيا الاقتصادية لإعادة إعمار اليمن، معهد دول الخليج العربية في واشنطن لبناء جسور التفاهم، العدد 2، ص 11.

ويشير الزيادي (2011: 334) إلى أن هناك نوعين من المواقع الجغرافية الأول وهو "المُطلق" أو فلكي بين خطوط الطول ودوائر العرض والأخر "النسبي" أي الموقع بالنسبة للدول المجاورة والمسطحات المائية حيث تختلف في قوتها جغرافياً وتاريخياً. وتقع اليمن فلكياً بين دائريتي عرض (12–19°) درجة شمال خط الاستواء، وخطي طول (4–54°) شرق خط غرينتش، وهذا الموقع هو المسؤول عن سقوط الامطار شتاءً وصيفاً؛ الأمر الذي جعل من الجنوب الغربي والأوسط لليمن مساحةً خضراء في شبه الجزيرة العربية التي تمتاز بمناخها الصحراوي (حميدة، 1997: 369). والشكل رقم (2) يوضح الموقع الفكي لليمن:

الشكل رقم (2): الموقع الفلكي للجمهورية اليمنية

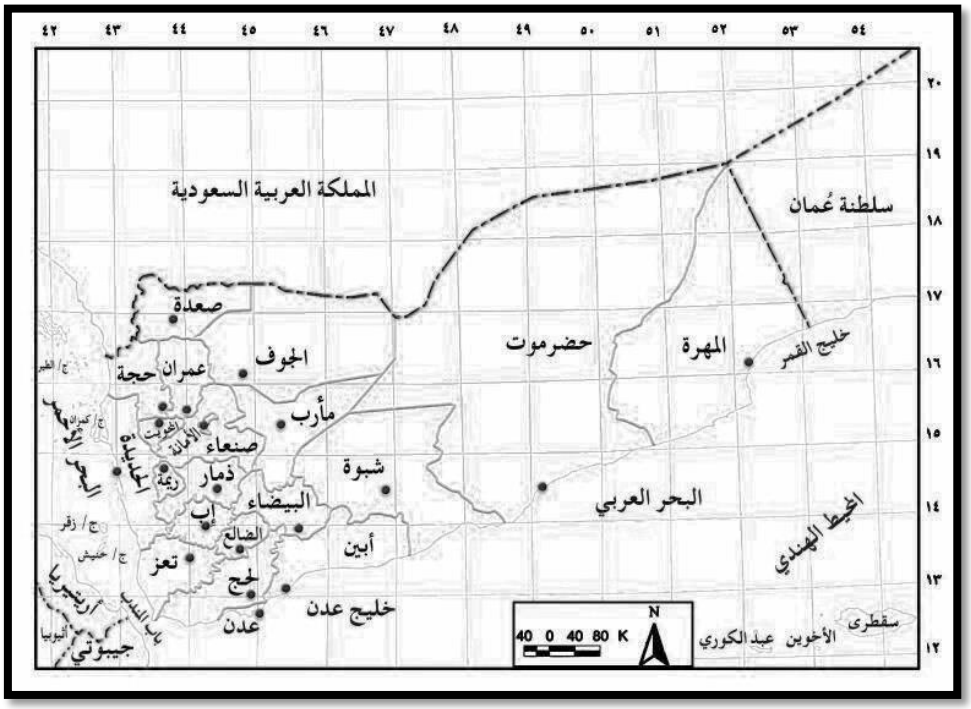

المصدر: شمسان، سامي علي وآخرون (2017). جغرافيا اليمن والوطن العربي، وزارة التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية، ص 9.

وقد نشأت الدولة اليمنية على جزء من أرض اليمن التاريخية على أنقاض ممالك وحضارات متعاقبة منها ما كان قبل الميلاد مثل سبأ وحضرموت ومعين وقتبان وأوسان بعد مجيء الحكم الإسلامي الذي شهد مراحل حكم مختلفة مثل الراشدي والأموي والعباسي والايوبي والفاطمي وصولاً إلى الحكم العثماني الأخير خلال الفترة (1538–1918م) والذي سبق تأسيس الدولة في اليمن (العقاب، 2009: 16–18).

ويشرف اليمن على ثلاث مسطحات مائية وهي البحر الأحمر، وخليج عدن، وبحر العرب وقد اقترن اسم ذلك الخليج بمدينة عدن حيث يعتبر في الجغرافيا السياسية من المسطحات المائية المهمة. وبعبارةً أخرى، فاليمن يقع على شرايين التجارة العالمية لأنه يمثل حلقة الوصل ما بين النفط العربي والصناعات الاوروبية والغربية بما فيه شرق اسيا مع اوروبا والامريكيتين (أبو عيانة، 1998: 185).

ويغلب على المساحة الجغرافية لليمن الطابع الجبلي فهو يمتد على هضبة بركانية مرتفعة تقسم إلى سهل ساحلي يعرف باسم "تهامة" بمساحة عرضها (30–40) كم^2 ومرتفعات جبلية تنقسم من حيث الارتفاع إلى قسم في الجنوب يبلغ ارتفاعه (600 – 1500) م فوق مستوى سطح البحر، وقسم في الشمال يبلغ ارتفاعه من (1500 – 3500) م، وقسم في المنطقة الشرقية يمتد بشكل موازٍ لمنطقة تُهامة وتبدأ إلى الشرق من صنعاء بحوالي (10) كم حتى الوصول إلى صحراء الربع الخالي (العتابي، 2006: 222).

ويشير مطر (2017: 4) إلى أن تضاريس اليمن تتمثل في خمسة من الأقاليم الجغرافية، "الساحلي" ويمتد هذا الإقليم من تهامة مروراً بالسواحل الجنوبية للبلاد في عدن وحضرموت والمهرة، و"الجبلي" ويعتبر هذا الإقليم من أكبر الأقاليم اليمنية جغرافياً إذ يمتد من أقاصي الحدود الشمالية الغربية للبلاد حتى الحدود الجنوبية الشرقية، واقليم "الأحواض الجبلية" الذي يمتاز بالأحواض

والمرتفعات الجبلية وتعبر في قاع يريم وذمار ومعبر وحوض صنعاء وعمران وصعدة، واقليم "المناطق الهضبية" الذي يقع إلى كل من شرقي وشمالي اقليم المرتفعات الجبلية وموازية لها لكنها تتسع أكثر باتجاه الربع الخالي، و"الصحراوي" شمل أجزاء من صحراء الربع الخالي تتراوح ارتفاعها ما بين 100–500م فوق مستوى سطح البحر.

أيضا فأن للتركيب الجيولوجي الأثر الكبير على توزيع الثروات المعدنية كالنفط الخام، والغاز الطبيعي، والنحاس، والذهب، والجبس، والرخام وصخور الزينة، وغيرها من الموارد الهامة في اليمن. والمعادن الفلزية تكثر في مناطق الصخور النارية أو المتحولة أما المعادن غير الفلزية فأنها تظهر في بعض المناطق ذات الصخور الرسوبية. وتعمل الصدوع على كشف المعادن وثرواتها تلك الموجودة في باطن الأرض، كما تعمل البراكين على إظهار الاحجار الكريمة عند قذف حمم اللافا (شمسان وآخرون، 2017: 19). والشكل رقم (3) يوضح توزيع بعض الموارد المعدنية في اليمن:

الشكل رقم (3): توزيع الثروات المعدنية في الجمهورية اليمنية

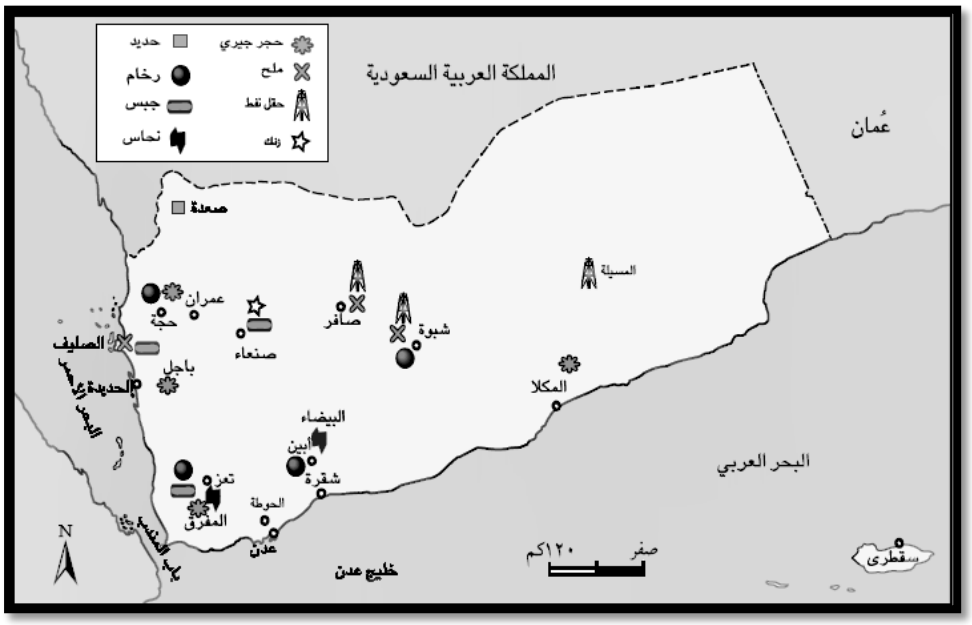

المصدر: شمسان، سامي علي وآخرون (2017). مرجع سابق، ص 14.

2. انعكاس الأهمية الجغرافية لليمن على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إن اليمن كان وما زال يؤكد في كل مناسبة من المناسبات أحقية وجوده ضمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من منطلق أنه يحتل موقعاً جغرافياً هاماً في الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، ويمثل بحكم هذا الموقع وبحكم الارتباطات التاريخية والثقافية والاجتماعية جزءاً مهماً وعمقاً استراتيجياً لا يمكن تجاهله أو عزله. وعلى الرغم من أن اليمن لم يصبح حتى اللحظة جزءاً من مكونات هذا التحالف، إلا أنه عرف نفسه تاريخياً ومن اللحظات الأولى لنشأة المجلس بوصفه أحد دول الخليج وجزء لا يتجزأ من مكونات نظامه الإقليمي من خلال النظر إلى أن "اليمن جزيريه الموقع، خليجية الجوار، قومية الهوية والطموح" (جارنم، 1996: 37).

فقد أشار باطويح وباخرمة (2011: 192–193) إلى أن اليمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ما هو إلا "إطار جغرافي" واحد في منطقة شبه الجزيرة العربية. حيث يجمعه مع دول المجلس عوامل مشتركة، فمنذ بدأ التاريخ ومنطقة الخليج العربي من "سقطرى" وإلى "مسقط" ومن "عدن" إلى "تبوك" تشكل وحدةً جغرافية واحدة، كما أنها ترتبط بعوامل الدين واللغة والثقافة والحضارة الواحدة، إضافةً إلى أن الأصول التاريخية لبعض القبائل في دول الخليج العربي من اليمن، وأن لليمن عمقاً استراتيجياً جعل منه عاملاً مهماً لأمن واستقرار منطقة شبه الجزيرة العربية لا يمكن تجاهلها.

ومع أن اليمن ظل يفاخر بموقعه الجغرافي المميز ويشير إلى أنه "هبة إلهية" وعامل قوي يدعم وزنه "الجيوسياسي" في المنطقة، إلا أن قصر فترات الاستقرار السياسي التي عرفها اليمن والأزمة الاقتصادية التي يعيشها منذ إدراكه بأنه دولة قومية نامية، إضافةً إلى عزلته الإقليمية الطويلة، كل هذه الأسباب جعلته يعاني نتائج موقعه وتحول المزايا التي تكمن في هذا "الموقع" إلى عِبء (حيدر، 2014: 26).

وقبل مجيء الربيع العربي ودخول اليمن في دوامة من الفوضى وعدم الاستقرار لم يكن هنالك أي احتمالية للخروج من هذا التطور في الأوضاع على المدى القريب إذ ظلت الأزمة اليمنية مصدراً لعدم الاستقرار لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بحكم الجوار الجغرافي والأنظمة السياسية المتقاربة وخاصة لدول مثل المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان واللتان تشاركان اليمن حدودها من الشمال والشرق (أبو زيد، 2013: 71).

كما أن حلول اليمن في الاستراتيجية الأمريكية التي تم إعدادها تجاه الدول التي شهدت أحداثاً ما بعد عام 2011م، وخاصةً ملف مكافحة الإرهاب في الخليج العربي وتنظيم القاعدة في اليمن جعل دول مجلس التعاون الخليجي تستشعر الخطر من النمط الجديد الذي بدأت الولايات المتحدة في استخدامه. إذ بدأت بتوفير حلول محلية لحماية مصالحها دون تدخل عسكري مباشر؛ الأمر الذي رتب ضغوطاً سياسية واقتصادية على دول المجلس المجاورة لليمن خاصةً التحالف الذي شُكل لمواجهة جماعة "أنصار الله" الحوثي بقيادة المملكة العربية السعودية (هياجنة، 2015: 150).

أيضا، فقد سعت الرياض للوقوف ضد إي شكل من أشكال الوحدة اليمنية حيث أن ذلك يشكل خطراً على الهيمنة السعودية على شبه الجزيرة العربية نظراً لموقع اليمن الجغرافي، كما عملت على منع القوى الخارجية من تكوين أي قواعد للنفوذ في أرض اليمن بسبب دوافعها السياسية والأمنية (البداي، 2004: 198). ومن الدلائل على ذلك، استغلال السعودية للحدود والتاريخ المشترك مع اليمن وتقديمها مبالغ مالية ضخمة للقبائل اليمنية مقابل الحصول على معلومات لضمان السيطرة على السياسات المحلية وكسب الشيوخ وولائهم (مطر، 2017: 17).

كما ساهمت الأوضاع التنموية والاقتصادية المتردية في اليمن ووزنها الديموغرافي الكبير مقارنةً بدول مجلس التعاون الخليجي في عدم الاستقرار الداخلي له، حيث أصبح اليمن يمثل مصدراً للتهديد

العسكري لدول المجلس؛ إذ أن اوضاعه السياسية جعلته يُمثل "نقطة ضعف" في النظام الإقليمي الخليجي بصورةً كاملة إذا لم يتم مواجهة التحديات التي تواجه اليمن والخروج من المعضلات الأمنية والسياسية والاقتصادية المتشعبة. لذا، فأن احتمال انتقال "المأزق الأمني" (Security Dilemma) في اليمن إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مرتفعٌ نسبياً، حيث يمثل تهديداً جوهرياً على دول المجلس الملاصقة لحدود اليمن بشكل لا يقل عن التهديد الأمني الذي كان يمثله العراق ولا زالت تمثله إيران (Jervis, 2001: 41).

واليمن دولة صغيرة في طرف الخليج العربي ذو مواردٍ ضئيلة مقارنة بدول الجوار، إلا بموقعه الجغرافي الذي يعتبر مصدر تأثير ونفوذ في مجاله الخارجي. إن إشراف اليمن مع جيبوتي على أقصر الطرق البحرية لنقل النفط من الخليج إلى الاسواق الأوروبية والأمريكية يعطيه القدرة على تعزيز مكانته دولياً من خلال ضمانه لسلامة العبور خلال المضيق، وتوفير الحماية والأمن لناقلات النفط البحرية، وحماية المضيق من الجماعات الإرهابية والقرصنة البحرية الدولية المتواجدة بالقرن الأفريقي بصورة تجعل اقتصاديات وتجارة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في خطر قد يؤدي لأزمة في مخزون الطاقة النفطية (أبو زيد، 2013: 76).

وبعد التطورات المتلاحقة التي شهدتها الأزمة اليمنية والتي توجت بتشكيل تحالف عسكري بقيادة المملكة العربية السعودية باسم "عاصفة الحزم" دخلت الأزمة اليمنية منحنى خطير جداً لم يعد بالإمكان التنبؤ بمالاته، وهو ما أُعتبر تهديداً للأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي ومن وراءه الأمن القومي العربي. وفي الواقع أن أمن الخليج وأمن اليمن لا يمكن فصلهما نظراً للموقع الجغرافي الذي يجعل اليمن نقطة التقاء لهذه الدول، كما أن حالة عجز السيولة التي تعاني منها اليمن سوف

تؤثر بلا شك ليس فقط على دول مجلس التعاون الخليجي وانما على الوطن العربي ككل (الأسرج، 2016: 162).

وأخيراً، فأن ضمَ اليمن والعراق لدول مجلس التعاون الخليجي بسبب الجوار الجغرافي قد يؤدي إلى تُضاعف عدد السكان2 في اقليم دول المجلس؛ الأمر الذي يؤدي إلى التوازن السكاني مع الجار الإيراني المشاطىء لمياه الخليج شرقاً. وكذلك فيما يتعلق بالقوات المسلحة فمن الممكن تشكيل قيادة عسكرية موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي في حال أنضم اليمن إلى المجلس يتم تعيين قائد عام لها وتكون تحت قيادة مجلس دفاع مشترك (المسفر، 1998: 27).

وعليه، فأن انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي قد بقي موضوعاً مفتوحاً للحوار نظراً لموقعه الحساس وآثاره على الطرفين. وحيث أن دول مجلس التعاون الخليجي تدرك أهمية التكامل السياسي والاقتصادي مع اليمن، إلا أنها تدرس ذلك بواقعية مع البحث في إمكانية انضمامه إلى المنظومة السياسية للمجلس مسبقاً بسبب خطورة موقعه الجغرافي (الإرياني، 2005: 77).

[2] بلغ عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي الست آنذاك 25 مليون وأن انضمام اليمن والعراق يجعل عدد السكان يتجاوز الستين مليوناً.

المبحث الثاني

المحددات التي تحول دون انضمام اليمن لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

1. اليمن ومبادرة الوحدة الخليجية

لقد بادر اليمن مراراً وتكراراً للاندماج مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والحقيقة أن أي من الدول الأعضاء سواءً منفردة أو مجتمعة لم تعرض على اليمن الانضمام لهذا التحالف، ولم تقف على الدوافع الحقيقية وراء رغبة اليمن في الاندماج لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. من ناحيةً أخرى، فأن مطلب اليمن للانضمام لمجلس التعاون الخليجي ظل أمراً ثابتاً ويحظى في الأولوية منذ الإعلان عنه رسمياً في منتصف التسعينيات من القرن الماضي (حيدر، 2014: 5).

وبعبارة أخرى، فأن الحقائق السابق ذكرها تشير إلى أن انضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليس موجهاً باختياره بل بما تحدده رغبة الدول الأعضاء في المجلس. كما أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعلم أن انضمام اليمن سوف يحقق مكاسب اقتصادية واجتماعية وأمنية وسياسية واستراتيجية؛ لأن اليمن يمتلك من المقومات الطبيعية والموارد البشرية والاقتصادية والموقع الاستراتيجي المتميز ما يبرر ضرورة انضمامه تدريجياً لدول المجلس في حال رغبتها بذلك (باطويح وبامخرمة، 2011: 181).

كما أن محاولات اليمن للانضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد بدأت في عام 1996م، الا أنها قوبلت بالرفض لوجود نزاع حدودي بين دول المجلس واليمن وبسبب توتر العلاقات بين صنعاء والكويت وقطع العلاقات الدبلوماسية بينهما على خلفية شن العراق حرب على الكويت عام 1990م. كم أدى موقف صنعاء الداعم للرئيس العراقي "صدام حسين" حينها بالتأثير سلباً على أوضاعها الاقتصادية حيث حرم اليمن من مساعدات دول الخليج الغنية إقتصادياً، وزادت الأوضاع

ترديداً مع قيام السعودية بترحيل ما يزيد عن مليون مواطن يمني كانوا يعملون في أراضيها، وما لحق في البنية التحتية لليمن من دمار أثناء الحرب الأهلية في اليمن عام 1994م (الأسرج، 2016: 168).

ومنذ فرض المبادرة الخليجية في 3 نيسان 2011م لتهدئة الثوار والسعي إلى ترتيب نظام نقل السلطة في البلاد والتي انتهت في انتخابات رئاسية في فبراير 2012م ووصول عبد ربه منصور هادي كرئيس انتقالي لليمن، انتظر الجميع من نظام الحكم الجديد تحديد المستقبل اليمني والمرحلة الانتقالية لكن الصراع والخلاف ظل سيد الموقف، وصولاً إلى "اتفاق السلم والشراكة الوطنية" في عام 2014م لتسوية أزمة الحوثيين والمكونات الأساسية في الدولة والتي نتج عنها احتدام الصراع الداخلي لكي تزداد الفجوة في تحدي الوحدة اليمنية مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الأسرج، 2016: 160).

وبعد الأحداث المتتابعة التي شهدها اليمن والتي كان من أحدثها العمليات العسكرية لتحالف "عاصفة الحزم"، واجه اليمن مستقبلاً ذو طابع غير مستقر؛ وأصبحت هذه الأحداث تشكل تهديداً على دول الخليج العربية وثغرةً تُضعف من تماسك الأمة العربية، كما أن الاستقرار الأمني للخليج واليمن مرتبطين بصورةٍ وثيقة لقرب الحدود الجغرافية وأهمية اليمن كممر تجاري لهذه الدول. أيضا، فأن الظروف المادية التي يشهدها اليمن تؤثر على دول الخليج العربية خاصةً والوطن العربي بصورةٍ عامةً (الأسرج، 2016: 162).

ويمكن القول بأن بوادر الامل لانضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ظهرت مرةً واحدة في عام 2000م حين قُبلت عضوية اليمن في عدد من الهيئات التابعة للمجلس وهي

المكتب التنفيذي للصحة ومكتب التربية وهيئة المواصفات والمقاييس، حيث جاء ذلك بعد إبرام المعاهدة السعودية اليمنية للحدود الدولية في جدة من نفس وإعادة فتح اليمن لسفارته في الكويت.

2. أبعاد تماسك مجلس التعاون لدول الخليج العربية

على الرغم من المصالح القوية في التعاون بين دول الخليج الأعضاء إلا أنه غالباً ما يتطلب حصول أزمة من أجل خرق حواجز الحساسيات السيادية. وتؤدي تلك الأزمات على غرار حرب الخليج خلال السنوات 1990–1991م أو ثورة البحرين عام 2011م، إلى فترات من التماسك مجلس التعاون الخليجي حيث ترتب الدول صفوفها من أجل مواجهة التهديدات الخارجية وحماية انظمتها من المعارضة الداخلية، كما ان ارتفاع مستوى التعاون يمثل رد فعل على الصدمات السياسية وليس ثمرة جهد مستدام.

وقبل الحديث عن محددات انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، وجبت الإشارة إلى عوامل تماسك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويحدد مارتيني وآخرون (2016) أبعاد تماسك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما يلي:

البعد الأمني لتماسك مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يرتبط البعد الامني دول مجلس التعاون الخليجي ويقسم فيما بينها على حد سواء، حيث ان المخاوف الأمنية تزيد من وحدة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما وقد تسببت بعض هذه المخاوف في تفاقم الأزمات بين هذه الدول، ويتوقف ارتباط الأثر ايجاباً أو سلباً على حدةً بيئة التهديد. ففي عام 2000م التزمت الدول الأعضاء رسمياً بتحالف دفاعي بقدر ما تعتبر ان أي اعتداء على أي منها هو اعتداء عليها كلها (Gause, 2009: 72). ولم يحدد المجلس نوع

استجابته إلى التهديدات مروراً في ثورة البحرين عام 2011م وصولاً إلى الحملات العسكرية في الأخيرة ضد الدولة الإسلامية في العراق وسوريا وضد الحوثيين والموالين لصالح في اليمن.

البعد السياسي لتماسك مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وعلى غرار البعد الأمني، يمكن للبعد السياسي بأن يوحد أو يقسم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تبعاً لسياق المسألة أو الأزمة. ومن أهم العوامل التي تؤثر على البعد السياسي لتماسك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المصلحة المشتركة في الحفاظ على "أنظمة الحكم" الذي يشكل الدافع الأكثر أهمية لتلك الوحدة مع العلم بأن خمسة من الدول الأعضاء لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ذات نظام حكم "ملكي سُنية"[3]، تسهم في التضامن فيما بينها بشأن القضايا السياسية.

ويتم تعزيز الهوية السياسية المشتركة فيما بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال استراتيجيات حُكم مماثلة يتم بناؤها على أساس شبكات الحكم والرعاية المتأصلة في الولاءات العائلية والقبلية بالإضافة إلى التجارة النفطية المشتركة التي تتيح لهذه الدول تأمين الأمن الاقتصادي، والخدمات والمنافع للمواطنين دون الحاجة لتحصيل الضرائب. وقد أدت حتمية تنفيذ صفقة الحكم هذه إلى زيادة التماسك فيما بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تشعر الدول الأكثر ثراءً من ناحية اقتصادية بأنها قد استثمرت بما يكفي في الترتيب الذي يدعم استمرارها في التواجد في مختلف مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مارتيني وآخرون، 2016: 13).

من جانبٍ آخر، تشكل المخاوف المرتبطة بالسيادة العائق الأكبر في وجه تماسك دول مجلس التعاون الخليجية على الرغم من أن اختلاف مستوى التسامح تجاه الاسلام السياسي والعلاقة مع إيران يعتبر قضيةً خلافية إلى حد كبير بين هذه المجموعة.

[3] تعتبر سلطنة عمان "مؤسسة إباضية" على ان امام الإباضية لم يدعم السلطان دائماً.

البعد الاقتصادي لتماسك مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تم تدوين هذا البعد في ميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981م والذي نص على التكامل الاقتصادي بينها، ويمكن قياس مدى نجاح التماسك لهذا البعد من خلال دراسة التدفقات التجارية والاستثمار والايدي العاملة داخل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد ارتفعت حصة التجارة داخل المجلس بمعدل أكثر من ضعفين منذ تأسيس المجلس (Hertog, 2014).

ومع استحواذ التجارة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على نسبة وصلت إلى (20%) من مجموعة تجارة المجلس الغير نفطية، فأن التكامل التجاري ضمن دول المجلس يعتبر أدنى بقليل من مستوى التكامل التجاري لدول جنوب شرق آسيا والمعروف أيضا باسم "أسيان" (ASIAN) والتي تصل التجارة فيها إلى ما نسبته (23%) من التجارة العالمية. ولا زال المجلس حتى وقتنا الحالي متأخراً إلى حد كبير مقارنةً مع التكتلات التجارية الأكثر استقراراً على اتفاقية التجارة الحرة لشمال امريكا أو الاتحاد الاوروبي كما ورد في تقارير البنك الدولي (World Bank, 2010).

وعليه، فأن مقومات التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضعيفة جداً لتشابه العناصر الاقتصادية والموارد الطبيعية، ومحدودية الصناعات في المنطقة، وضعف الإنتاج الزراعي.

البعد الاجتماعي لتماسك مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يواجه التماسك الإجتماعي في البلدان العربية العديد من الصعوبات والتحديات التي لا تعود فقط على النقص الذي تعانيه في ظروفها الإقتصادية والمادية وعدم شموليتها لكافة فئاتها، بل لكونها لم تضع الخطط المستقبلية لمواجهة حدة الفقر في محيطها مما يجعل دورها شكلياً لا يمكن الإرتكاز

عليه لمواجهة الأثار السلبية لسياسات الإصلاح الإقتصادي وإعادة الهيكلة والتي باشر في إعتمادها غالبية الدول العربية (حمود، 2005: 11).

في المقابل، لا يمكن النظر إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الإ بإعتبارها وحدة انسانية وجغرافية واحدة. فكما أن منطقة شبه الجزيرة العربية تشكل منطقة جغرافية لها ذات الإمتداد، فأن الشعوب الخليجية يشكلون وحدة سكانية متشابهة ومتماسكة أيضا. ومن خلال النظر في إلى التاريخ القديم للهجرات في منطقة شبه الجزيرة العربية يتضح كيف ساهمت الهجرات والترحال في نباء روابط القربى والنسيج الإجتماعي الواحد بينهم (حمود، 2005: 11).

ويمتاز المجتمع الخليجي بعقديته الإسلامية وتعتبر منطقة الخليج العربي من المناطق النادرة حول العالم التي يعتنق جميع سكانها ديانة واحدة وهي "الإسلام"، وهذه الوحدة الدينية في الواقع هي نقطة القوة الكبرى في بناء وتماسك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما أن اللغة العربية هي اللغة الوحيدة والرسمية المتداولة بين شعوبها، حيث أصبحت وسيلة واضحة للتفاهم بينهم ونقل الثقافات والحد من النزاعات. ولقد أثر كل من عاملي الديانة واللغة الواحدة في مجرى حياة المجمع الخليجي وكانا عاملين لترابط مجتمعاتهم وتماسكها (الفهدية، 2019: 2).

وتعتبر المجالس في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أهم العادات المتبعة في المجتمعات الخليجية، وتحتل ركناً أساسياً في قلوبهم؛ لما لها من أهمية في تعزيز العلاقات، والتواصل الاجتماعي بين أفراد المجتمع. وما زالت المجالس في الخليج تتميز بالطيبة، وجسور التماسك، التي لم تنقطع عبر عصور وعهود مختلفة، سواء قبل حقبة النفط أو بعد التطور الاجتماعي، الذي ظهر مع التطور الاقتصادي في المجتمع الخليجي، حيث لا يزال أفراد المجتمع الخليجي يحرصون على الحضور، والزيارات المتبادلة (يوسف، 2017: 1).

وأخيراً، فقد ركزت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الإهتمام بكافة فئات المجتمع حيث إهتمت برعاية الطفولة، وحقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة، وأهتمت في مشاريعها بتطوير واقع المرأة الخليجية ضمن حدود وضوابط الشريعة الإسلامية (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2010: 91).

3. التحديات التي تواجه اليمن في الانضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية

لقد واجه مجلس التعاون الخليجي خيارات متعددة يمكن أن تحدد الصيغة التعاونية بين أعضائه، فإما أن يستمر بشكله الحالي مع ثبات عضويته دون أي شكل من أشكال التطور أو الزيادة، أو أن يتحول إلى صيغة اتحادية أكثر شمولاً وعمقاً بين الدول الأعضاء اي أن تتفق دول المجلس على شكل أقوى من أشكال الوحدة (الشمري، 2012: 40). وتتلخص أهم التحديات التي تواجه اليمن في الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي فيما يلي (محمود، 2016: 366):

العضوية المُغلقة في النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي

تنص المادة رقم (5) من النظام الأساسي الخاص بمجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي ينظم العضوية في المجلس، بإن العضوية تتكون من الدول الستة التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في مدينة الرياض في 4 شباط 1981 وهي المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، والكويت، وسلطنة عُمان فقط. ويبدو ان هذه المادة اشارات إلى ان المجلس يتبنى أسلوب العضوية المغلقة أي أنها تقتصر على الدول الست ولا ترغب في أي دول أخرى ومنها العراق واليمن بالتحديد (Al-Muslemani, 1989: 86).

وبعبارةً أخرى، فأن سمة العضوية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي "العضوية المُغلقة"، حيث أكدت المادة السابقة بعدم الإشارة لأي دول عربية يمكن ضمها للمجلس مستقبلاً، كما أن النظام

الاساسي للمجلس جاء خالياً من كل ما يرتبط بالأمن القومي أو الإقليمي، في حين جرى الاهتمام فقط بالقضايا التي تخدم مصالح الدول الأعضاء. كما جاء التأكيد من الرؤساء الاعضاء والامين العام للمجلس في العديد من الاجتماعات بأن المجلس ليس تحالفاً سياسياً أو عسكرياً أو أمنياً ولا يهدف لمواجهة أحد، بل هو محاولة لتجسيد اواصر التماثل ومقومات التعاون فيما بينهم.

التحديات الأمنية والسياسية في اليمن

لقد فرضت التحديات المحلية والإقليمية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضرورة السعي لبناء كيان اتحادي متماسك قائم على أسس تتلاءم وطبيعة التراث الثقافي والاجتماعي المتجدد الذي يأخذ بالحسبان المصلحة العليا للشعب الخليجي إنطلاقاً من رؤية واقعية لما يجري في محيط منطقة الخليج العربي من تطورات حالية ومستقبلية لا سيما مع ظهور "الربيع العربي" في اليمن وانتشاره في العديد من البلدان العربية.

وأن التطورات السياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة العربية في السنوات الأخيرة وخاصةً اليمن، عززت من الدور القيادي الإقليمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلا أنها حملت الدول الأعضاء مسؤوليات وأعباء سياسية واقتصادية جديدة وكبيرة. كما أن الدور القيادي الإقليمي لدول المجلس لم يمثل في الضرورة خياراً يمكنهم التخلي عنه، إذ لم يكن أمامها خيارات متعددة ولم تكن الظروف الإقليمية الخطيرة الحاصلة في اليمن تسمح بوقوفها موقف المتفرج حيال الأحداث الإقليمية الخطيرة المتسارعة دون محاولة التدخل لتقليل التبعات السلبية لهذه التطورات على مصالحها الأمنية والسياسية (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2011: 23).

وعلى الرغم مما يتمتع به الموقع الجغرافي لليمن من مزايا استراتيجية إلا أنه بالمقابل قد رتب أعباءً على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد عانت دول المجلس لسنوات طويلة من

الارهاب الذي كان مصدره تنظيم القاعدة وعناصره القادمين من افغانستان إلى بلدانهم، ولم يكد نشاط القاعدة في اليمن ينحسر حتى شهدت منطقة الخليج ظهور تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" من أصول النزاعات الطائفية في العراق، ولعل ما شهدته دول مجلس التعاون من هجمات ارهابية كما حصل في المملكة العربية السعودية يؤكد خطورة ذلك الأمر (كشك، 2018: 140).

ردود الفعل الانتقادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من اليمن

شهدت السنوات الأخيرة الماضية منذ بداية 2011م حتى يومنا الحالي دوراً قيادياً متنامياً لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحديد توجهات السياسات العربية، والتأثير على مسار التطورات السياسات الداخلية في الدول العربية. ففي ظل فراغ استراتيجي في القيادة العربية وخاصةً بعد التواري التدريجي لدول عربية كانت تتبوأ الصدارة والقيادة الإقليمية كما في مصر والعراق وسوريا وغيرها، انتقل مركز "الثقل الاستراتيجي" والدور القيادي إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خصوصاً الدول التي تمتلك الرغبة والإمكانات المطلوبة مثل المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر وقد شكل ذلك تغيراً في موازين القوى ضمن حدود الوطن العربي (بن صقر، 2017: 114).

وعلى الرغم من ذلك، واجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعض ردود الأفعال التي قد تراوحت بين التحفظ والانتقاد، فبينما تحفظ الإعلام الأردني والسوري والجزائري والليبي، اعتبرت قيادة الدولة اليمنية عدم دعوتها للمشاركة في المجلس إساءة لها وذكرت الحكومة في بيان نص على: "إذا كان الأخوة الأشقاء في الجزيرة والخليج العربي يعدون اليمن دولة غير نفطية وهو المبرر الوحيد لاستبعادها من مشروع الأمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية لكان الأجدر للدول الشقيقة أن تطلق على المجلس أسم مجلس التعاون لدول النفط في الخليج" (عبد الكريم، 2015: 32).

وحيث أن الطلب اليمني الرسمي لانضمامه للمجلس قد جاء في توقيت غير مناسب، فقد حكم عليه بالرفض السياسي قبل مواجهة الرفض الدبلوماسي الرسمي بعد مناقشته في قمة الدوحة في أيار 2011م. كما أن علاقة اليمن بدول الخليج العربي كان يشوبها التوتر نظراً لكثرة الجهات التي كانت تصدر تصريحات في وقت لا زالت تتعافى فيه بعض الدول الأعضاء من بعض التصدعات السياسية والأمنية من أزمة الخليج والموقف اليمني "الرسمي" المعارض بشدة لمشاركة القوات الأمريكية في تحرير الكويت (الرفاعي، 1997: 55).

ورغم محاولات إزالة حالة التوتر التي شهدتها العلاقات اليمنية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فأن تأجيل مسألة انضمامه إلى المجلس لا زالت في مكانها، إذ أصبحت تجاذبها وتؤثر فيها التصريحات والآراء ووجهات النظر المتباينة التي يطلقها صناع القرار والرسميون والنخب في كلا الطرفين؛ مما قد أدى إلى إثار الحساسية والتوتر في علاقة اليمن بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (كيالي، 1996: 463).

وقد أدى مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المقابل دوراً إيجابياً في معالجة الأزمة اليمنية ووضع خطة لحلول سياسية بدعم من الأمم المتحدة، تُحقق تقدماً تدريجيا رغم كافة الصعوبات؛ الأمر الذي وسع الفجوة نحو انضمام اليمن لمجلس التعاون لدول الخليج العربية كونه رفض في تصريحاته القيادة الإقليمية لدول المجلس (أبو طالب، 2014: 15).

الطموح الإيراني بفرض الهيمنة والتدخل في الشؤون الخليجية من خلال حرب اليمن

لقد تباينت ردود الأفعال الإقليمية عند نشوء مجلس التعاون الخليجي، فقد تحولت العلاقات ين إيران ودول الخليج العربي إلى ما يمكن تسميته "الحرب الباردة" (Cold War) بين ضفتي الخليج خاصةً فيما بينها وبين المملكة العربية السعودية بشأن العديد من القضايا والأزمات وفي الأخص بشأن سوريا والعراق ولبنان والخليج. فعدم مشاركة المملكة العربية السعودية في مؤتمر البرلمان

الإسلامي الذي عقد في إيران دليل على الموقف السعودي تجاه جمهورية إيران الاسلامية (الشايجي، 2014: 12). كما أن طموح إيران بفرض الهيمنة والتدخل في الشؤون الخليجية ووضع الفتيل لزعزعة الاستقرار في اليمن، والمناورات الاستفزازية، وشبكات التجسس، والتهديد بغلق مضيق هرمز واستمرار احتلال الجزر الإماراتية، وأخيراً الطموح النووي كسلاح أو خطر على البيئة الخليجية لم يظهر من طهران ما يدل على نيتها أن تصبح شريكاً إيجابياً لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (العجمي، 2014: 19).

التخوف من الأثر السلبي لانضمام اليمن على اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية

لقد حقق مجلس التعاون لدول الخليج العربية إنجازات ملحوظة منذ نشأته عام 1981م، إذ عكس تطوراً في التعاون والتكامل الاقتصادي يتمثل في وحدة الرسوم الجمركية، وسوق مشترك، وخطة ملموسة لإنشاء عملة موحدة، كما تطمح بعض الدول الأعضاء حالياً لتحويل العلاقة من نمط تعاوني إلى اتحاد قد يكون شاملاً خاصةً في المجالات الاقتصادية وفي ظل عدم الرغبة في سيطرة الدول الكبيرة على الدول الصغيرة، حيث تمتلك الدول المتحمسة لهذا الاتحاد تصوراً لذلك دون المساس في سيادة الدول الأعضاء (النجار، 2014: 34).

والملاحظ ان التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتمتع بميزة نسبية ترتبط في القرب الجغرافي بين هذه الدول؛ ما يقلل من رسوم الشحن والنقل والتأمين، ويسمح بتشابه هياكل الانتاج فدول الخليج العربي على درجة عالية من التشابه إقتصادياً نظراً لعدم التطور في قطاع الصناعات الاستخراجية والتحويلية ولأنه العنصر الأساسي الجوهري الذي يخلق أمكانيات للتكامل الاقتصادي ويؤدي لتطوير آليات التجارة بين هذه الدول (حسين، 2014: 33). وكما ورد سابقاً فأن الموقع الجغرافي لليمن يمثل تهديداً للتجارة النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي لأنه يشكل معبراً لناقلات النفط الخليجي نحو دول العالم.

المبحث الثالث
سياسات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه الأزمة اليمنية

1. سياسة التحول السعودي في معاداة الحركة الحوثية في اليمن

لقد طرأت خلال الألفية الحالية العديد من المستجدات الإقليمية والدولية التي انعكست على الأزمة اليمنية، كان من أهمها أحداث 11 من سبتمبر عام 2001م في مدينة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية، التي وضعت الدولة اليمنية تحت ضغوط وتدخلات أمريكية أضعفت من سياسته الإقليمية في الخليج العربي، إلى جانب زج اليمن في مواجهة مباشرة مع القوى الداخلية صنفت على أنها متطرفة دفعتها للتركيز على الجانب الأمني بدلاً من الجانب التنموي للحد من تلك الظاهرة والحد من انتشارها إلى باقي أقطار الخليج العربي (شعثان، 2015: 109-110).

من ناحيةً أخرى، واجه اليمن أزمةً سياسية وطنية ظهرت عندما اصطدمت الحكومة الانتقالية عدة مرات بحركة أنصار الله الرافضة لسلوك المركز وسياسته الداخلية (راشد، 2009: 154). وتجدر الإشارة إلى أن التدخل السعودي في اليمن في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي كان عاملاً في تكوين الحركة الحوثية على نحو غير مقصود، على الرغم من أنها اليوم من أشد أعدائها حيث تجلى ذلك في سعى الرياض آنذاك لنشر الفكر الديني السلفي في إطار محاصرتها للشيوعيين في اقليم الجنوب في اليمن وهنالك ظهر تركز الحوثيين الذين أطلقوا على أنفسهم حينها "الشباب المؤمن" (شمسان، 2015: 105).

ويرتبط التحول السعودي في معاداة أتباع الحوثي في اليمن منذ ذلك الحين مقارنة بما أصبح عليه في وقتنا الحالي إرتباطاً وثيقاً في الحرب الباردة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران

الإسلامية. حيث تحاول إيران منذ نجاح ثورتها الإسلامية عام 1979م تصدير هذه التجربة والتغلغل في المشرق العربي وخاصةً لليمن، التي تحمل أهمية جيوستراتيجية بالنسبة لطهران وذلك ما تجسد في دعمها للمكون الزيدي "الشيعي" وحركته السياسية الحوثية "أنصار الله" في مواجهاتها العديدة مع الحكومة اليمنية خلال الفترة 2004–2010م (شمسان، 2015: 105).

وفي المقابل، فقد واجهت المملكة العربية السعودية التهديد المحتمل لأمنها القومي نتيجة التدخل بصورة غير مباشرة من خلال توفيرها للاحتياجات العسكرية للحكومة اليمنية والتدخل العسكري المباشر في مدينة صعدة عام 2009م ذات الأغلبية الحوثية والمحاذية لحدود المملكة من الجانب اليمني (موسى، 2019: 57). وأعلنت المملكة العربية السعودية الحرب في اليمن بتاريخ 26 مارس 2015م، عبر السفير السعودي في واشنطن حينها – عادل الجبير – وبشكلٍ مفاجئ في إطار تحالف مكون من عشر دول وهي السعودية، والبحرين، والكويت، وقطر، والإمارات، والمغرب، والسودان، والأردن، ومصر، والولايات المتحدة الأمريكية تحت مسمى "عاصفة الحزم" (الحوثي، 2016: 99).

وجاء التدخل العسكري السعودي في عاصفة الحزم محكوماً بمحددات أساسية، فلم يكن بمقدور المملكة الصمت على ادعاء إيران سقوط العاصمة العربية الرابعة بغداد في يدها، ولم يكن بمقدورها غض الطرف عن التوغل الإيراني في الإقليم باتجاه البحر الأحمر وصولاً لمضيق باب المندب وخليج عدن، كما لم تتقبل تهديد إيران للمنطقة الجنوبية للمملكة أو الصمت عن تهديد الحوثيين بحشر العرب في بطحاء مكة، وسرع في قرار التدخل النداء الذي وجهه الرئيس الانتقالي عبد ربه منصور هادي للتدخل الفوري لإنقاذ عدن من الزحف الحوثي (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015: 9).

واستهدفت الحملات العسكرية الموانئ والمطارات العسكرية، ووحدات الجيش والأمن، والبنى التحتية والخدمات العامة، والمنشآت الاقتصادية، والمرافق الحكومية، والمنازل السكنية، واستخدم فيها أحدث أنواع الاسلحة البرية والجوية والبحرية ورافقها فرض حصار شامل طال الصادرات والواردات والتحويلات المالية من وإلى اليمن. الأمر الذي أدى إلى أضرار بالغة على الاقتصاد اليمني وتشريد ومقتل الأف المواطنين اليمنيين في القصف العشوائي على مدنها.

وعلى الرغم من ذلك، إلا ان التحالف لم يعد كما كان في بداية عاصفة الحزم حيث أصبح ذو طابع اسمي فقط، فلم تعد هنالك قوات جوية قطرية أو بحرينية تشارك في العمليات، وانسحبت دولة الإمارات فعلياً من العمليات العسكرية البرية بعد تحقق أهدافها من الحرب، بإبعاد الحوثيين عن عدن وسواحل اليمن الجنوبية، مع إعلان المملكة المغربية رسمياً في يونيو 2015 سحب قواتها المشاركة في التحالف (التلاوي، 2016: 4).

2. سياسة النُخب وقمع احتجاجات الشارع للربيع العربي في اليمن

تعتبر الإنتخابات المظهر الرئيسي للمشاركة السياسية من قبل الشعب لاختيار ممثليهم في المجالس المختلفة من خلال عملية التصويت، وهي الطريقة الوحيدة لتنفيذ الديموقراطية في ظل تزايد أعداد السكان وعدم إمكانية تطبيق الاجتماع الكامل لإفراد الشعب. ولتطبيق هذا المبدأ يتم استخدام "سياسة النُخب" ويقصد بها النزع، والانتخاب هو النزع وهو الإختيار والإنتقاء ومنه "النخبة" وهم الجماعة المنتقون من ممثلي فئة شعبية معينة لقيادتهم وتمثيل قراراتهم السياسية، أو الإقتصادية (سرار، 2009: 122). وبمعنىً أخر، فالنخب هو حصر السلطة والإدارة في هيئة واحدة.

ولقد شكل "الربيع العربي" فجوةً أمنية أثرت على اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المجاورة. فعلى الرغم من أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمثل كتلة تجارية مزدهرة ذات

أهمية بالغة للاقتصاد العالمي يتكون من مجموعة من الدول فأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن يقل عن الألف دولار، فهو أقل بمقدار أربعين مرة من متوسط نصيب الفرد من دول مجلس التعاون الخليجي (World Bank, 2010). وقد أدى هذا التفاوت الكبير إلى التمهيد لحصول عجز حاد في إيراد اليمن من التجارة النفطية خلال العقد القادم، حيث سيصبح اليمن مستورداً للنفط وسوف تتضاءل احتياطاته من العملة الأجنبية.

وأشار نونمان (2011: 3) إلى أن مملكة البحرين على وقع موجة الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت المنطقة، قمعت هذه التكتلات بدعم من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الوقت الذي تحركت أيضا فيه حركة لتؤيد حركة ثوار ليبيا. وعلى الرغم من أن ذلك لم يعكس إجماعاً في المنهج والأسلوب، حيث أقتصر دعم سلطنة عُمان للموقف المشترك فقط على التصريحات، وأرسلت الكويت سفناً من قواتها البحرية بشكل يستبعد فيه أن تواجه أي من المحتجين في ليبيا، وأرسلت قطر عدداً رمزياً من جنودها، إلا ان ذلك قد بين ضغوطاً وتخوفاً من الدعم الإيراني الشيعي وتأثيره على الجانب الاجتماعي في ليبيا.

أما على مستوى الدولة اليمنية فقد ظهر اشتداد قوة التأييد الشعبي للثورة وظهرت للعيان المنافسة الدائرة منذ مدة بين نخبة النظام الحاكم، ففي مارس 2011م قام اللواء علي محسن الأحمر قائد المدرعة الأولى والمنطقة الشمالية الغربية في اليمن بالانشقاق عن الرئيس السابق على عبد الله صالح وأعلن دعمه للمعارضة. ولم يكن ذلك كافياً لإقناع الرئيس صالح بالتخلي عن الحكم في اليمن، وزاد احتمال نشوء حربٍ أهلية؛ الأمر الذي دفع مجلس التعاون لدول الخليج العربية لاقتراح سلسلة من المبادرات ومن أهمها مجموعة أصدقاء اليمن وزاد ذلك الضغط على الرئيس علي عبد الله صالح كي يقبل بانتقال تفاوضي.

3. سياسة التعاون مع الحكومات الغربية في مجموعة أصدقاء اليمن

أطلقت الحكومة البريطانية في يناير من عام 2011م آلية تنسيق دبلوماسية عالية المستوى على هيئة مجموعة سُميت "أصدقاء اليمن" بهدف التخفيف من المخاطر الإقليمية والدولية التي يشكلها الوضع القائم في اليمن. وأتفق المانحين على الدعم المنسق لإجراءات بناء الدولة من أجل تشجيع وتحسين الخدمات والتوجيه نحو حكم رشيد وإدارة اقتصادية أكثر من استدامة. واعتبرت هذه المبادرة اليمن دولةً هشة، وأفترض بأن التدخل في الوقت المناسب أفضل بكثير من الجهد الذي سوف يتطلب التعامل مع أي انهيار لاحق للدولة (دنكن، 2011)4.

وتمثل الشراكة الاستراتيجية بين الدول الغربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية دوراً هاماً في عمليات مجموعة أصدقاء اليمن حيث ستبقى كذلك طوال مرحلة الانتقال السياسي في اليمن. وخلال سنة 2010م حاولت المجموعة تشجيع الإصلاحات السياسية والاقتصادية الشاملة والتي من شأنها تعزيز شرعية الدولة اليمنية، لكن أثرها كان محدوداً بسبب تعاملهم مع نظراء لهم في الوزارات الحكومية إلى المدى الذي يؤدون فيه وظائف تتعلق بالدولة فقط. كما ان الأعضاء الممثلين لتلك المجموعة أقل خبرة بشأن السلطة غير الرسمية في اليمن؛ كما أن اتصالات دول مجلس التعاون الخليجي كان أكبر مع المؤثرين في التسويات السياسية بين النخب المحلية على مستوى المناطق وهم "شيوخ القبائل اليمنية" (مؤسسة آسيا، 2010: 6).

ومع ذلك فأن النماذج غير الرسمية للرعاية غير العابرة للحدود التي تميز علاقة المملكة العربية السعودية بنظام اليمن وقبائله تسير بالتوازي مع عمليات التوسط والدبلوماسية متعددة الأطراف الرسمية ويشكك العديد من اليمنيين بمقدرة السعودية على التصرف كوسيط محايد. وذلك ما يسلط

---

4 ألان دنكن عضو البرلمان ووزير التنمية الاجتماعية، كلمة رئيسية في مؤتمر "اليمن: إطار الآليات السياسية والسياسات الدولية، تشاتام هاوس، 1 نوفمبر/ 2011م

الضوء على أهمية الدور الجماعي الرسمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الوساطة وصياغة العديد من الاقتراحات التي تساهم في تحديد الرؤية المستقبلية لليمن وتحافظ على أمن واستقرار الأوضاع في الخليج العربي أيضا، وكان لهذه المبادرة طابع الموافقة الجماعي بالرغم من الدبلوماسية القطرية والإماراتية التي كانت تتسم بالنشاط ضمن ذلك الإطار (نونمان، 2011: 5).

4. السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تقديم المساعدات لليمن.

تعتبر السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودورها المحتمل في اليمن محددةٌ بالعديد من العوامل المشتركة بينها على الرغم من خصوصيات القرارات لكل منها. فأسلوب صنع السياسات العامة وتطبيقها عادةً ما يكون شخصياً للغاية يقتصر على كبار أفراد الأسر المالكة، وتبقى القدرة المؤسسية لصياغة السياسات وتطبيقها والتنسيق بينها، رغم الاحترافية التدريجية لبيروقراطية السياسة الخارجية.

وعلى سبيل التوضيح، ففي المملكة العربية السعودية تتناول العديد من الجهات الرسمية العلاقات السعودية اليمنية لكن لا تسمي أي منها مركز السلطة الحقيقي المكون من قلة من الأمراء الفاعلين والملك في مجموعة متغيرة، بالإضافة إلى مجلس التنسيق اليمني السعودي. أما على سلطنة عُمان فقد حملت سياستها الخارجية منذ سبعينيات القرن الماضي ختم فقد استخدمت محافظة "المهرة" اليمنية على الحدود العمانية ملاذاً ونقطةً للثوار العمانيين إلى أن انتهت الحرب العمانية الأهلية سنة 1975م. ورغم أن السلطنة أصبحت الصديق الوحيد في المجلس لليمن بعد ذلك، بينما كان الآخرون يلومون صنعاء لعدم التحالف الدولي ضد العراق.

وأما الإمارات العربية المتحدة فقد كانت لمدة طويلة متبرعاً هاماً بالمساعدات لليمن وتقوم بتوظيف العديد من اليمنيين في سلك الشرطة لديها. وكانت البحرين ذات الموارد قليلة الاستخدام فلم تطور

أي سياسية تستطيع من خلالها تقديم الدعم لليمن نظراً لقلة مواردها. أما قطر فقد استعدت للمخاطرة في سبيل صنع السلام في اليمن وحل الصراع الإقليمي وأصبحت الأكثر إستعداداً من غيرها من دول المجلس رغبةً في إطلاق مبادرة بناء هامة في اليمن من خلال لعب دور الوسيط في حرب أهلية شمال اليمن (فورسيدي، 2011).

إستناداً لما سبق، يرى الباحث أن السياسات الإنتقادية للحكومة اليمنية السابقة والتدخل في القرارات الصادرة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية كانت سبباً رئيسي في تأجيل إنضمامه إلى المجلس، كما أن الإنعكاسات الاقتصادية للأزمة السياسية في اليمن قد ساهمت في تراجع بعض دول المجلس عن مواقفها تجاه الأزمة أو التقليص من دورها الرسمي.

أيضا، فأن التهديدات الأمنية التي نتجت بسبب التدخل العسكري الخليجي في اليمن والمتمثلة في عاصفة الحزم، كانت بمثابة رد فعل عسكري من الميليشيات المسلحة في اليمن والهجمات التي حصلت على المنشأة الإقتصادية والنفطية قد أصبحت بمثابة الحد الفاصل في تدخل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الصراع الداخلي في اليمن.

الفصل الرابع
تأثير الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تمهيد

يشتمل هذا الفصل على بيان أثر أبعاد الأزمة اليمنية السياسية والأمنية والاقتصادية، والاجتماعية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويوضح الباحث أهم العوامل السياسية والأمنية التي ساهمت في زيادة مستوى التهديد على دول الخليج العربي بعد الأزمة اليمنية، إذ يشكل التدخل الإيراني في منطقة الخليج العربي سبباً رئيسياً لحصول حالة الفوضى ودخول الجماعات المتطرفة في اليمن. كما مثلَ الاهتمام الدولي من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأجنبية ذات المصالح الاقتصادية سياسية في اليمن تهديداً لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما أدى قيام المملكة المتحدة البريطانية بدعم السعودية للتدخل العسكري لدول الخليج العربي والتحالف العربي في اليمن إلى تفاقم الأزمة.

من ناحيةً أخرى، يلخص الباحث تأثير البعد الاقتصادي للأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أن الموقع الجغرافي المتميز لليمن جعله مستهدفاً، لأنه يشكل ممراً للتجارة النفطية والسلعية لدول الخليج العربي، كما أنه يمثل نقطة التقاء بين شبه الجزيرة العربية ودول العالم بحيث أن استغلاله لأهداف سياسية يسمح لأصحاب المصالح ببسط نفوذهم في منطقة الخليج العربي. وأخيراً، يوضح هذا الفصل البعد الاجتماعي للدول اليمنية وأهم التأثيرات الناتجة من زيادة حدة الأزمة، وتأثيرها على دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول

تأثير البعد السياسي والأمني للأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تعتبر اليمن الحلقة الأضعف في الدول التي نشأت فيها ثورة الربيع العربي بما يتعلق بتعرضه للتدخلات الخارجية وضعف قدرته على المقاومة من الداخل. إذ أن اليمن يعاني ولا زال من هذه التدخلات بهدف إضعافه ومن ثم السيطرة على موارده المادية والبشرية والتحكم في موقعه الجغرافي المميز الذي يطل على أحد أهم طرق التجارة الدولية.

أيضا، فأن تواجد تنظيم القاعدة في اليمن وازدياد أعمال القرصنة البحرية في مياهه الإقليمية تعد سبباً رئيسياً للتدخل السياسي والأمني في الشأن اليمني بعد نشوء الأزمة، وقد أسهم هذا التدخل في تعميق حالة الانقسام السياسي اليمني وتسبب بحروب أهلية حيث تسعى بعد القوى الدولية بأن يبقى اليمن كمنطقة نفوذ خاصة به ولن تسمح بأن ينعم اليمن ومن حوله من دول الخليج العربي بالاستقرار السياسي والأمني (المحطوري، 2012: 121-122).

وكان للتدخل الإيراني في اليمن الأثر الكبير على الاستقرار الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي بهدف إبراز نفوذها في منطقة الخليج العربي. فبعد قيام الثورة الشعبية اليمنية عام 2011م، أسهمت الظروف التي مر بها اليمن في إفساح المجال للتغلغل الإيراني في المنطقة؛ مما شكل تهديداً للأمن الخليجي بسبب حالة التوتر وعدم الاستقرار سواء في اليمن الذي لا يزال يبحث عن التعافي، أو في دول مجلس التعاون الخليجي التي رأت في ذلك التدخل خطراً كبيراً على أمنها واستقرارها لا سيما أنه لا يخلو من الأهداف الاستراتيجية التي تخدم إيران في المنطقة (السبعري، 2012: 165).

ومن أهم أسباب التدخل الإيراني في اليمن موقعه الاستراتيجي الواقع على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وسيطرته على مضيق باب المندب، والسعي الإيراني نحو مساواته للوجود الأمريكي في اليمن

خاصة ومنطقة الخليج بصورةً عامة، وسعي إيران للسيطرة على الحدود التي تربط اليمن مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورغبتها في إتخاذ قاعدة انطلاق إلى شرق أفريقيا في سبيل توسيع دائرة نفوذها في القارة الأفريقية (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2013).

في البداية قامت إيران بترقب مسار الثورة اليمنية وظلت التصريحات الإيرانية تدعو إلى الأسف ازاء تصاعد العنف في اليمن والخوف من تدهور الأوضاع اليمنية ودعت الحكومة اليمنية لتجنب إراقة الدماء معربة عن أملها في تحقيق المطالب المشروعة وداعيةً الجميع لليقظة والحذر (الطويل، 2013: 158).

وميدانياً مارست إيران دوراً كبيراً في دعم الحوثيين في اليمن كوسيلةً في مشروعها الإقليمي في منطقة الخليج العربي؛ الأمر الذي أسهم في جعلها قوةً إقليمية ذات تأثير كبير في التفاعل السياسي والأمني في منطقة الخليج العربي مع عدم إخفاء اطماعها الإقليمية لهذه المنطقة ورغبتها في ممارسة الدور الذي تريد أن تؤديه والذي يتمثل في تعبأة الفراغ الأمني الذي لا يمكن أن تتحقق دون إبعاد الولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة ما يتيح لها الدور النشط في منطقة الخليج العربي سواءً على المستوى الأمني أو الاقتصادي (شبلي، 2015: 202).

علاوةً على ما سبق، فقد استخدم الحوثيين في ثورتهم شعارات سياسية تمثلت في "الموت للولايات المتحدة" و "الموت لإسرائيل" الأمر الذي أعطى صبغةً لتلك الشعارات على أنها مستمدة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية وهدفها مقاومة الولايات المتحدة واسرائيل (زغير، 2014: 132). وقد كان ذلك ينذر دول الخليج العربي بحصول صِدام قد يؤدي إلى حرب إقليميةٍ شاملة على مستوى الخليج العربي.

وبعد التوقيع على مبادرة مجلس التعاون الخليجي في ابريل 2011م وتشكيل حكومة انتقالية بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي تصاعد الدور الإيراني في اليمن وتنوعت أدواته وتعددت القوى التي يتعامل معها بعد أن كانت تشتمل على الحوثي وجماعته، وقد تمكنت من استقطاب عدد من أعضاء مجلس النواب اليمني الذي يحتسب بعضهم على الحزب الاشتراكي اليمني والبعض من نشطاء المؤسسات في المجتمع المدني الذين تحولوا كخط دفاع عن مشروعية تدخل طهران في منطقة اليمن والخليج وأخذ التوسع العسكري يمتد في كافة أنحاء اليمن ودارت العديد من المعارك بينهم وبين القبائل الرافضة لتواجدهم (الطويل، 2013: 161-162).

ومع تزايد التدخلات الإيرانية في اليمن ظهرت تصريحات للرئيس عبد ربه منصور هادي تحذر إيران من التدخل في الشؤون الداخلية لليمن، وجاءت تلك التصريحات بالتزامن مع إعلان وزارة الداخلية اليمنية عن إلقاء القبض على أفراد خلية تجسس تابعة لإيران كان هدفها إيجاد حالة من الفوضى والعنف وأحداث انفلات أمني وسياسي في اليمن حتى تستفيد من الأوضاع لتمرير أجندتها في منطقة الخليج العربي. فضلاً عن سعيها لكي تجعل اليمن نقطة انطلاق تمارس من خلاله دورها الإقليمي وتستهدف دول مجلس التعاون الخليجي الست، لكي توسع نفوذها في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي بهدف تعطيل الملاحة الدولية ومصالح دول التعاون الخليجي والمصالح الغربية في المنطقة على حد سواء (النهمي، 2013: 187).

من ناحيةٍ أخرى، فقد حظي اليمن باهتمام دولي من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية التي لها مصالح اقتصادية وسياسية فيها، حيث يعد اليمن دولة نفطية ومجاوراً لبحيرة النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتزايد الحضور الأمريكي في اليمن ووصل إلى ذروته عام 2011م، حيث كان موقف الولايات المتحدة من الأزمة ولا زال التحفظ وفضل الانتقال السلمي للسلطة

في اليمن مع رغبتها في تغيير الرئيس السابق علي عبد الله صالح، بحيث لا يمكن سقوط النظام السابق إلى صراع سياسي يسمح لتنظيم القاعدة من الانتشار والسيطرة وتهديد المصالح الأمريكية في اليمن ودول الجوار خاصةً بعد قناعتها بأن نظام علي عبد الله صالح غير قادر على مكافحة الإرهاب بسبب وجود العديد من الخصوم السياسيين ووجود حالة من الفوضى في البلاد (دروش، 2014: 181).

وبعد تصاعد الأزمة السياسية في اليمن وفشل المفاوضات لوضع حلول جذرية لها وانضمام جهات متعددة للرئيس السابق على عبد الله صالح، وتولي الرئيس عبد ربه هادي الرئاسة أصبح النزاع المسلح في المنطقة وسيلةٌ لفرض السيطرة على المناطق والأقاليم. وقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية تدخلاً عسكرياً بصورة فعلية حيث زودت المملكة العربية السعودية بصواريخ جوية لقتال الحوثيين، كما قدمت الاستخبارات العسكرية الأمريكية لكل من السعودية والإمارات العربية المتحدة الدعم اللوجستي في هجماتها العسكرية، وزودت طائراتهم بالوقود في محاولة واضحة لدعم الغارات الجوية التي تشنها السعودية ودول التحالف الخليجي في اليمن (Global Research, 2015).

وكان الهدف الأمريكي من المشاركة العسكرية في اليمن إنشاء نظام رئاسي يتعاون مع مصالحها، ويسمح لها بالمرور في كافة المياه الإقليمية لليمن لتأمين الممرات البحرية كوسيلة لمحاربة القرصنة في نقل النفط، كما سعت لتحفيز الوجود الإيراني والإسرائيلي للتواجد في محيط الدول المجاورة الضعيفة (أحمد، 2015: 4). ويمكن القول بأن التدخل الأمريكي في الأزمة اليمنية يخدم مصالحها من خلال:

أ. أن الولايات المتحدة تختبر فيما إذا كان إيران ستقدم الدعم للحوثيين أم لا حيث تتأكد حينها من الدور المحتمل لإيران كرجل شرطة إقليمي غير قابل للتوسع إلا أنها في حقيقة الأمر دعمت جماعة الحوثي.

ب. أن الصراع اليمني يحول انتباه العالم عن تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" ومن انعدام حماسة التحالف الذي يقوده الولايات المتحدة للتعامل ضدها.

ولم يقتصر التدخل الأجنبي على الولايات المتحدة الأمريكية فقط، بل امتد إلى قيام المملكة المتحدة بدعم السعودية للتدخل العسكري لدول الخليج العربي والتحالف العربي في اليمن بعد طلب الرئيس هادي لكامل الدعم، وقامت بإرسال قوات عسكرية قبالة السواحل اليمنية وإرسال سفينة تضم عناصر من البحرية البريطانية للمشاركة في العمليات العسكرية (يوسف وآخرون، 2012: 53).

وتعرضت الأراضي السعودية للعديد من الهجمات من ميليشيات الحوثي سببت خسائر في مواردها الاقتصادية، ففي شهر مايو عام 2019م تعرضت أربع ناقلات بحرية اثنتين منهما تحملان العلم السعودي إلى اضرار جسيمة نتيجةً لانفجار ألغام وضعت داخل المياه الإقليمية لدولة الإمارات في خليج عمان (The Guardian, 2019).

وفي سبتمبر 2019 تعرضت معامل تابعة لشركة "ارامكو" (ARAMCO) السعودية إلى الاستهداف بطائرات بدون طيار في محافظة "بقيق" و"هجرة خريص". ويعتبر ذلك الهجوم أحد أهم التطورات التي عصفت في استقرار دول مجلس التعاون الخليجي، ففي الوقت الذي لم تعلن فيه المملكة العربية السعودية أن ميليشيات الحوثي هي المسؤولة عن ذلك الهجوم، إلا أن التوقعات أشارت لتورط إيران التي تعتبر الداعم الأول للحوثيين (أبو سعدة، 2019: 1).

نأن أ،ولهذا الهجوم العديد من التأثيرات فقد يؤدي إلى خفض الانتاج النفطي في السعودية إلى النصف، وذلك سوف يؤدي إلى انخفاض التزويد العالمي بنسبة (5%) الأمر الذي يعمل على رفع أسعار النفط بصورة غير متوقعة، كما أن ذلك سوف يؤثر على القيمة السوقية شركة أرامكو وحجم استثماراتها، وانخفضت الاسهم في البورصة السعودية بعد الهجوم بيوم بمعدل (3%)، ولجأت بعض الدول مثل كوريا الجنوبية إلى إعلان الاستعانة بمخزونها النفطي من الاحتياطي الخام الاستراتيجي (Dipaola et al., 2019).

ويمكن القول إن استهداف إيران أو أحد أذرعها العسكرية يرجع غالباً إلى أن النظام الإيراني يسعى لتوجيه رسالة مفادها أنه في حال أُجبرت الولايات المتحدة الأمريكية إيران على تقليل صادراتها من النفط إلى "صفر"، فأن طهران لديها القوة الكافية لوقف الصادرات من البترول السعودي أيضا، كما أنها إيران كيان ثابت في المنطقة لا يمكن استئصاله (Marthew et al., 2019).

ويرى الباحث أن التأثير الأمريكي والإسرائيلي والإيراني على الاستقرار السياسي والأمني في مجلس التعاون الخليجي عامةً واليمن خاصةً يهدف إلى السيطرة على الموارد الاقتصادية لديها.

المبحث الثاني

تأثير البعد الاقتصادي للأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يعتبر التكامل الاقتصادي أحد اهم الاسباب التي دعت بعد نشوء مجلس التعاون لدول الخليج العربي عام 1981 إلى الاتفاقية الاقتصادية الموحدة سواءً على شكل منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي حيث يمثل التبادل التجاري هدفاً رئيسياً لهذا التحالف. كما أن الدول الست لمجلس التعاون مجتمعة تعتبر أكبر مصدر للنفط العالمي؛ الأمر الذي يجعلها تبحث عن صيغة اتحادية اقتصادية لها ولكي تصبح أكبر اقليم استثماري مما يدعم اقتصاداتها (Leyrenzi, 2011: 169).

ومع وجود الترابط ذو الطبيعة الاقتصادية فيما بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمر الذي دفعها للتنمية وتحفيز الاستثمار في القوى العاملة وتخفيض هجرتهم إلى الدول الاجنبية والتقليل من الاعتماد على النفط واللجوء إلى مصادر دخل أخرى على المستوى القومي ورغبةً في ايجاد قاعدة زراعية صناعية تؤمن احتياجات المنطقة (بشارة، 1985: 31).

شغلت منطقة الخليج العربي مكانةً هامة في مصالح القوى العظمى، إذ تعتبر من أهم الأقاليم الحيوية في العالم نظراً لما تتمتع به من موقع استراتيجي كممر للتجارة العالمية، وما تملكه من ثروات نفطية هائلة، فضلاً عن قوتها العسكرية الأمر الذي جعلها محط اهتمام في نظر العالم (كورب، 2006: 3).

وسعت هذه القوى الكبرى منذ زمن لتعزيز مصالحها الاستراتيجية وممارسة نفوذها في منطقة الخليج العربي لا سيما بعد اكتشاف النفط أوائل القرن العشرين حيث زاد ارتباطها في المنطقة فضلاً على أنه كل دولة من هذه الدول لها مصلحة في الإمداد بالمخزون النفطي واستقرار الاسعار مثل

الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، والمانيا، وروسيا، كانت أكثر بروزاً نظراً لقوتها ونفوذها في الشؤون الدولية (السويدي، 2006: 7).

وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن النفط هو المصدر الاساسي الذي يمكن من خلاله قيادة العالم وذلك يتطلب إحكام السيطرة المطلقة على منابع النفط، وتعزيز وجودها العسكري والسياسي في مناطق النفط العالمية لا سيما دول الخليج العربي، فقد قامت بإنشاء قواعد عسكرية وعقدت اتفاقيات أمنية بهدف تكريس سيطرتها على منابع النفط مستغلةً غياب أي منافس لها (المعموري والجميلي، 2011: 97-98).

أيضا، قامت الولايات المتحدة بطرح العديد من المشاريع، ومنها التي تستهدف دمج السوق المحلي بالسوق العالمية لضمان سيطرتها الاقتصادية على منطقة الخليج العربي، وتقليلها من سيادة الدول على مواردها الوطنية كما حصل في اليمن. كما سعت إلى عولمة النفط في محاولة لفرض هيمنتها على العالم، واشتركت مع إسرائيل بطرح مشروع تحت مسمى "الشرق الأوسط الكبير" لإقامة نظام جديد يخدم مصالحهم المشتركة (كاظم، 2009: 72).

وقد كانت والولايات المتحدة الأمريكية سابقاً تعتمد في استراتيجيتها الهادفة للسيطرة على النفط الخليجي على حماية قوتين، الأولى شرقاً وهي إيران وذلك ما يفسر التدخل الإيراني في اليمن حيث يعتبر ممراً لتجارة النفط عالمياً، والثانية غرباً وهي إسرائيل التي اكتسبت صفة الدولة القوية بعد انتصارها في كل من مصر والأردن وسوريا عام 1967م.

إلا أن هزيمة العدو الصهيوني في تشرين الأول عام 1973م بمساندة من القوات العراقية وسقوط حكم الشاه في إيران عام 1979م جعل الولايات المتحدة مضطرة لحماية مصالحها في منطقة الخليج العربي التي تعد أعظم خزان للنفط عالمياً لا سيما بعد أن شهدت حصاراً إقتصادياً نفطياً عام 1973م

الأمر الذي آثار الرعب لدى أمريكا وأوروبا، وهو ما دفعها لكي تحاول وضع يدها على مصادر النفط بداية الثمانينيات من القرن الماضي (سويد، 2006: 51).

ولتحقيق غاياتها أيضا استغلت الولايات المتحدة الثورة الشعبية في اليمن، ودفعت بالإدارة السعودية للتدخل الأمر دفع صالح إلى التوسط لدول الخليج العربية للخروج من قضية حكمه (النابلسي، 2011: 408). وبعد خروج علي عبد الله صالح من الحكم عام 2011م ساءت أوضاع البلاد إقتصادياً، وأنتشر الفساد المالي، وتعاظمت نسب البطالة والفقر والأمية، وانخفض دخل الفرد نتيجةً للانخفاض في النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي القومي للبلاد (الماريني، 2015: 158).

وكان للحملات العسكرية في اليمن والإنفاق لشنها بقيادة المملكة العربية السعودية، الأثر الأكبر على اقتصاد المملكة العربية السعودية بشكل خاص، واقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى بشكل عام. وتشير التقديرات الأولية المبنية على تكاليف حروب أخرى مشابهة ترجح بأنَّ التكلفة وصلت بحلول أبريل 2015 إلى نحو (30) مليار دولار تتضمن تكاليف تشغيل نحو (175) طائرة مقاتلة وتزويدها بالذخائر، وتكلفة وضع (150) ألف جندي سعودي في حالة استنفار تحسباً لاحتمالات توسيع نطاق الحرب (Cordesman et al., 2013).

ويدخل كذلك في تكاليف الحرب الاقتصادية "المساعدات" و"التعويضات" التي تقدمها دول الخليج لمصر ودول أخرى لمشاركتها في العمليات والتي تقدر بمليارات الدولارات. ففي مؤتمر شرم الشيخ الذي انعقد في مارس 2015، تعهدت المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة بتقديم ما مجموعه (12.5) مليار دولار للقاهرة على شكل استثمارات ومساعدات وودائع في البنك المركزي المصري. أما المساعدات المقدمة إلى الأردن والمغرب والسودان فتقدر بما مجموعه (5.5)

مليار دولار. كما زادت المملكة العربية السعودية من حجم انفاقها العسكري حتى وصل إلى أكثر من (81) مليار دولار خلال عام 2015م ليشكل ثالث أكبر ميزانية عسكرية في العالم بعد ميزانيتي الولايات المتحدة والصين (احمد، 2015: 35).

ويرى الباحث أن الصراع اليمني قد مثل نقطة ضعف لمنطقة الخليج العربي وهدد أمنه الاقتصادي وثرواته النفطية، حيث أن الأزمة اليمنية مع عدم وجود سلطة للحكم يُسهم بشكل مباشر في فقد السيطرة على الممرات البحرية والبرية لدول الخليج العربية.

المبحث الثالث

تأثير البعد الاجتماعي للأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يعتبر المجتمع اليمني من المجتمعات المُحافظة على عاداتها وتقاليدها، ويعود ذلك لظروف تاريخية واجتماعية واقتصادية. فالبنية الاجتماعية لليمن لم تشهد تغييراً نتيجة انغلاقها على نفسها وبقيت تحافظ على تقاليدها المترسخة منذ قرون، فضلاً أن المجتمع اليمني متجانس ليس فيه أقليات دينية أو عرقية أو لغوية خارج تماسك المجتمع أو اختلاف في العادات والتقاليد المتعارف عليها فاليمن مكون من أصل سلالي موحد هو "السلالة العربية" كما أن المجتمع المدني في أصوله قبلي. وتشكل القبائل اليمنية ما نسبته (85%) من إجمالي عدد السكان، ويقدر عدد هذه القبائل بنحو (168) قبيلة تتوزع في شتى أنحاء اليمن (عبد الله، 2012: 44-45).

وعلى الرغم من تعدد القبائل في اليمن إلا أن المجتمع اليمني متجانس ثقافياً ومندمج اجتماعيا، وذلك ما يميز دولة اليمن التي كانت وما تزال تشكل "القبيلة" الوحدة الاجتماعية للمجتمع اليمني إلى جانب الشرائح الاجتماعية الأخرى، وعلى الرغم من ذلك، هنالك اختلاف كبير بين سكان الأقاليم الجبلي وسكان السهول في نواحي الحياة المختلفة (سالم، 1993: 7).

ونتيجةً لتأثر إقليمي الشمال والجنوب اليمني بطبيعة التوازنات الإقليمية والدولية التي أنتجها الواقع الدولي لا سيما توجهات بعض القوى الفاعلة في الخليج وشبه الجزيرة العربية في فترة الحرب الباردة، وما نتج عن هذه الحرب من حقائق ومعطيات جديدة كان لها ارتداداتها على الساحة الاجتماعية في ذات المنطقة والتي تمثلت في ظهور حراكٍ اجتماعي كان له انعكاساته على مجمل الحياة السياسية في اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي.

وأدت الأزمة السياسية اليمنية إلى سوء وتردي الأوضاع الاجتماعية في الدولة والتي تمثلت في ارتفاع اسعار الغذاء، وتعاظم الإحساس في عدم المساواة الاجتماعية نتيجةً لحالة الفساد في البلاد، وزيادة معدلات الفقر، وحصول مجاعات نتيجة سوء التغذية، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة بنسبة بلغت (35%) مقابل متوسط البطالة العالمي البالغ (14%) حيث أدت إلى تعطل القوى البشرية من فئة الشباب القادرين على إحداث التنمية والتطور ودفع البلاد نحو الأمام في مجالات عملهم؛ الأمر الذي تحول لاحقاً إلى تربة خصبة لثورة اجتماعية واقتصادية وسياسية (المديني، 2011: 117).

ونظراً لأن دول مجلس التعاون الخليج من الدول المستوردة للعمالة من الوافدين، حيث ظل سوق العمل الخليجي يستقطب عمالة جديدة بعد سبعينيات القرن الماضي بسبب مغادرة الإيرانيين والعراقيين المنطقة بعد إغراء التنمية في بلادهم، وتنامي حجم قطاعات الخدمات الشخصية والصناعية، واخفاق البلدان الرئيسية لتصدير العمالة كمصر والأردن واليمن في مقابلة المتطلبات المتزايدة لسوق العمل الخليجي (المديني، 2011: 118).

وبدأت دول الخليج في استقدام الأيدي العاملة من خارج البلدان العربية وفي الغالب من دول شرق آسيا حيث انخفضت نسبة الوافدين العرب لدول الخليج من (65%) حتى أصبحت (30.1%) خلال السنوات 1975–1985م (عباس، 2005: 81). وأصبح ذلك يشكل حاجزاً في وجه الهجرة للأيدي العاملة من اليمن نحو دول الخليج العربي التي قد تشكل فرصة تعوض عنهم ما حصل في بلادهم، من خلال توفير حياة زهيدة والحصول على لقمة العيش فيها، وفتح ذلك باب الهجرة غير النظامية لأبناء اليمن لدول الخليج العربي حيث يشكل ذلك تهديداً للاستقرار الاجتماعي في تلك الدول.

وبعد حصول الأزمة في اليمن، كان لا بد من البحث على واحدة من أهم وسائل تحسين الظروف الاجتماعية وهي جعل دول مجلس التعاون الخليجي أسواقاً للعمل تكون أكثر انفتاحاً أمام العمال اليمنيين. ففي أجندة "النقاط العشر" لأولويات الإصلاح في اليمن والتي نشرت في أوائل عام 2010م كانت الأولوية في المرتبة الثانية "صنع فرص عمل جديدة لليمنيين داخل الدول الأعضاء لمجلس التعاون الخليجي، على أساس أن زيادة التحولات مالية تستطيع توليد ضعف الفوائد السنوية لتحرير التجارة والمساعدات الخارجية وتخفيف الديون مجتمعة (يعقوب، 2010).

إلا أن اسواق العمل كانت محتدمة ومعقدة ومتشابكة جداً في السياسة، ومن حيث التطبيق افتقدت تلك المبادرة إلى التوجه وباستثناء الأولويات العشر لم يكن هنالك تصريحات للحكومة اليمنية. في المقابل، فأن زيادة العمال اليمنيين في أسواق عمل دول مجلس الخليج العربي ليس مهمةً بسيطة، فكما هو الحال في جميع انحاء العالم توجد قيود لتدفق العمالة نتيجة لاعتبارات سياسية وأمنية واجتماعية ولوجود وظائف تخصص لمواطنيهم (مجلس التعاون الخليجي، 2020).

ولتحديد الأعداد الكبيرة من الأيدي العاملة القادمة من اليمن ومختلف أنحاء العالم، قامت دول مجلس التعاون الخليجي بوضع نظام "الكفالة" مما زاد من ظهور وكالات توظيف فاسدة تستهدف دول آسيا وتستغني عن الايدي العاملة في الخليج العربي، حيث تستغل أكبر عدد من العمال ويجبرهم على القبول بظروف سيئة، كما أن ذلك قد أدى إلى إيجاد فجوة في التنافسية بين أبناء المجتمع الخليجي (فورسيث، 2011: 18).

الفصل الخامس
الخاتمة والنتائج والتوصيات

الخاتمة

لقد أدركت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي انضمام اليمن ذو تأثير مزدوج على أمنها واستقرارها ومواردها، إذ أن انضمام اليمن سوف يحقق لها العديد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية نظراً لجغرافيته وموقعه. وفي المقابل، ترى دول المجلس ان انضمام اليمن سوف يكون مصدراً للتهديد على الجانبين الأمني والاقتصادي، وخاصةً أنه يمثل معبراً إقليمياً لتجارة النفط لدول الخليج نحو العالم.

كما أن التعثر في مسيرة التحول الديموقراطي في اليمن جاءت لأسباب عديدة أهمها بنيته الاجتماعية القبلية، والسياسة التسلطية للحكومة السابقة، وغياب الثقافة الديموقراطية من ناحيةً أخرى، والتأخير في الأوضاع التنموية والسياسية والاقتصادية، وطغيان الاضطرابات الحزبية الداخلية. أيضا، فأن تخوف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد جاء لاحتمالية انتقال هذه المؤثرات إلى بقية الأقطار في المجلس؛ الأمر الذي جعل من اليمن مصدراً جوهرياً لتهديد الدول المجاورة له بصورةٍ لم تقل عما كانت تمثله العراق ولا زالت تمثله إيران.

وبعبارةً أخرى، فأن الموقع الاستراتيجي الحيوي لليمن من جهة، وتجاوره مع دول الخليج العربي من جانبٍ أخر، وتدهور الأوضاع الداخلية في اليمن من جانبٍ ثالث تجعل من الأزمات والنزاعات اليمنية الداخلية تؤثر بصورةٍ مباشرة في الأوضاع لدول الجوار الخليجي والعكس صحيح. الأمر الذي

دفع مجلس التعاون الخليجي ينحي من فكرة انضمام اليمن للمجلس على الرغم من أنه يمثل جزءًا من منطقة الخليج العربي.

ومما زاد من حدة الأزمة اليمنية الصراع المذهبي وتعدد الطوائف الدينية الموجودة داخل الجمهورية وتعدد الأحزاب السياسية والتي كان كل منها يسعى للسيطرة على المناطق التي تقيم عليها، كما أن النزاع السياسي بين الحكومة اليمنية السابقة والجماعات المسلحة قد أشعل فتيل الحرب الأهلية الداخلية وسبب ثورة من الاضطرابات وعدم الاستقرار.

كما أن الفساد الإداري، والارتفاع في معدل النمو السكاني لليمن، وقله الموارد المالية المتاحة، وانتشار البطالة، ووجود خلل في توزيع الثروات المحلية، وسعي الكثير من الجهات الرسمية وغير الرسمية لتولي السلطة، كل تلك العوامل جعلت اليمن من الداخل يصبح على شفير الانهيار. وعلى سبيل المثال، فأن ضعف "الهيكل السياسي" لليمن كونه لا يزال في مرحلة "شبه الدولة" مع أنه يتمتع في اعتراف دولي لكنه لم ينجح في تأسيس وترسيخ سياسته الداخلية وهويته الوطنية الجامعة.

ونظراً لارتفاع معدل النمو السكاني في اليمن فقد انعكس ذلك في المقابل على سن العمل، وفي ظل عدم توافر الفرص بعد الحصول على مؤهلات علمية كافية؛ فقد أدى ذلك إلى اختلال في التوازن الاجتماعي والحيلولة دون قدرة الأيدي العاملة المؤهلة في اليمن على الاستقلالية المادية، ومدعاةً لعدم الاستقرار على المستوى الوطني كما أنه هذه العوامل كانت سبباً لاندلاع صراعات عرقية سياسية ونشوء مواجهات مسلحة بين المواطنين والدولة التي استخدمت في المقابل القوة في قمع تلك الاحتجاجات.

ومما يفسر خروج الملايين من المواطنين في عام 2011 في معظم الدول العربية "دول الربيع العربي" حيث الارتفاع في فئة الشباب في التركيب السكاني في الدول العربية الذين خرجوا احتجاجاً

على السياسات الجائرة للحكومات، وفي النهاية تمثلت نتيجة هذه المظاهرات بسقوط عدد كبير من هذه الأنظمة التسلطية وعلى رأسها نظام الرئيس اليمني المتنحي "علي عبد الله صالح".

من ناحيةً أخرى، فأن انخفاض معدلات الاستثمار الخارجي في الجمهورية اليمنية بسبب الأوضاع الداخلية لليمن، وارتفاع معدلات التضخم، وتفشي الفساد المالي في التعاملات الاقتصادية ومن ثم تدهور النظام الاقتصادي والمصرفي في اليمن، حتى أن الفساد قد طال السلطة القضائية وأجهزتها كل ذلك قد أثر سلباً على معدل دخل الفرد وحصته من الناتج المحلي الإجمالي في الدولة.

كل تلك العوامل وغيرها شكلت بيئةً مناسبة لظهور الجماعات والتشكلات الإرهابية في اليمن كتنظيم "القاعدة" وغيرها، وقد انعكس ذلك على علاقة اليمن في دول مجلس التعاون الخليجي. فعلى سبيل المثال، ما حصل سابقاً بين اليمن والمملكة العربية السعودية من اتهامات متبادلة بانتهاك السيادة الوطنية من أحدهما للآخر، والصراعات المستمرة لسيطرة بعض الدول على الجزر التابعة لليمن كما حصل مع "ارتيريا" حينما حاولت الحصول على جزيرة "حنيش الكبرى، إضافةً إلى ما حصل من اتهامات لليمن في إيواء وتمويل وتسهيل عبور بعض الجماعات الإرهابية إلى داخل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر كل من السعودية وسلطنة عُمان. كما أن السياسات والتوجهات للرئيس السابق علي عبد الله صالح والتي ترى أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سلوكاً عدائياً يهدد مصالحه الخاصة قد وصلت لحالة من التوتر كما حصل في حرب الخليج الثانية خلال الفترة (1990-1991م).

أيضا، فأن كلٌ من أسس ومتطلبات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي والتي تمثلت في إقامة "منطقة تجارة حرة" عام 1983م، والعمل في "الاتحاد الجمركي" عام 2003م، ومن ثم قيام "السوق الخليجية المشتركة" عام 2007م، تعتمد على تقليل دور الدول الأعضاء في التدخل

في النشاط الاقتصادي والتكيف نحو آليات السوق يعني تحرير أسواقها الثلاث "السلعي" و"المالي" و"سوق القوى العاملة" في صورة إعادة هيكلة كان من الصعب ولوج اليمن إليها نظراً لما يمر به من أوضاع داخلية غير مستقرة اقتصادياً وسياسياً. ومن أهم هذه المتطلبات: نمو الناتج القومي، والوضع المالي، ومعدلات الصرف والتضخم وغيرها من المؤشرات التي يمكن الحكم على جاهزية الدولة للدخول في إطار التكامل الاقتصادي للمجلس والذي ينعكس على حماية اليمن اقليمياً.

أما فيما يتعلق بتأثير الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد أدت مشاركة المملكة العربية السعودية ودول المجلس في العمليات العسكرية لعاصفة الحزم ضد الحوثيين إلى تكبدهم العديد من الخسائر الاقتصادية والبشرية ما دفع العديد من دول التحالف لاحقاً لكي تشارك بصورةً أسمية في هذا التحالف كما حصل مع قطر والبحرين والإمارات، والمغرب.

كما أن العمليات التي شنتها قوات الحوثيين على المناطق المجاورة للحدود اليمنية السعودية في الداخل السعودي والإماراتي والعماني قد جعلها في حالة من عدم الاستقرار الأمني، مع استهداف بعض المنشآت النفطية السعودية مثل أرامكو من قبل ميليشيات الحوثيين. كما أنها جعلت المنطقة مطمعاً للنفوذ الإيراني الإسرائيلي بسبب الأوضاع القائمة في اليمن وتأثيره على إضعاف دول الجوار الجغرافي وطلب دول المجلس للتعاون من قبل دول غربية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وأن تأثير الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي قد كان ذو طابع سلبي، بسبب التقلبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدتها اليمن والمنطقة وجعلت منه نقطة ضعف في كيان الخليج العربي بسبب موقعه الاستراتيجي الهام على مستوى المنطقة والعالم.

أيضا، يستشرف الباحث مستقبلاً تغييرات في ظل المحددات السابقة في علاقة اليمن بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

أ. توقف الامتداد العسكري الحوثي في اليمن بوساطة سعودية، وتحسين العلاقات اليمنية الخليجية من خلال إيجاد حلول سياسية تناسب كافة الأطراف كونهم جزءًا لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي لليمن.

ب. سعي دولة الإمارات لترتيب الأوضاع جنوب اليمن وإعطائها الأولوية لملف مكافحة الارهاب والقضاء على الجماعات الإرهابية كتنظيم القاعدة.

ج. الاعتراف بالدولة اليمنية إقليميا ودولياً وإدارة الملف اليمني من الحكومة الرسمية بما يضمن عودة الاستقرار في الدولة والمنطقة.

د. بدء مستوى من الاتصال السري بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال قنوات خاصة دون وجود وسيط فيما بينها، لتزكية الجهود الخليجية اليمنية المشتركة في تحسين الأوضاع ومناهضة لنشوء الحرب في اليمن ومنطقة الخليج العربي.

هـ. تقديم الحكومة الجديدة المستقبلية في صنعاء تصوراً كاملاً حول الدور الذي يمكن أن تمثله بشكل يحقق المصالح المشتركة لهذه الدول ولا سيما على المستوى الأمني ومحاربة التهديد الجهادي الوهمي الذي يشكل المعضلة الأكبر في المنطقة.

و. تكون المصالح مشتركة في أي خطاب سياسي بين اليمن وبين الحكومات في دول مجلس التعاون الخليجي مع عدم تجاهلهم للقوى العامة في اليمن من شخصيات عامة ورموز دينية وسياسية وإعلامية وتعظيم دور سلطنة عُمان في هذا الدور كونها الأقرب جغرافياً لليمن.

وأخيراً، يلخص الباحث الإجابة عن تساؤلات الدراسة كما يلي:

السؤال الفرعي الأول للدراسة والذي ينص على: "ما هي جذور وأبعاد الأزمة اليمنية؟"

نشأت جذور الأزمة اليمنية كرد فعل على السياسات التي اتخذتها الحكومة السابقة للرئيس علي عبد الله صالح ورفضه لنظام المجالس المحلية، كما زاد من حدة الأزمة الصراع المذهبي القائم بين الطوائف الدينية المختلفة في اليمن ومحاولات الميليشيات المسلحة والثوار السيطرة على مناطق النزاع في اليمن. أيضا، فأن التدخلات الخارجية ولجوء الرئيس الانتقالي عبد ربه منصور هادي إلى طلب المساعدات العسكرية من المملكة العربية السعودية قاد رفع نطاق الأزمة وأدى لجعل اليمن منطقة نزاع عسكري. كما أن تلك العوامل أدت إلى فتح المجال للتنظيمات الإرهابية للدخول وانشاء مركز لها في اليمن مثل تنظيم القاعدة بهدف توسيع النفوذ لبعض الدول مثل إيران.

من ناحية أخرى، فأن للأزمة اليمنية مجموعة من الأبعاد تمثلت في "البعد السياسي" الذي تمثل في أزمة الهوية الوطنية، وعدم التكامل الإقليمي، وأزمة الشرعية السياسية، وأزمة المشاركة السياسية. كما تضمنت "البعد الاقتصادي" الذي تمثل في اختلال الايرادات الحكومية والموازنة العامة للدولة اليمنية، والفساد المالي، وانخفاض حاد في معدلات الاستثمار والادخار. كما ان الأزمة اليمنية تضمن "بُعد اجتماعي" إذ ان ارتفاع معدلات النمو السكاني وعدم توزع الفئات العمرية بصورة عادلة وارتفاع فئة الشباب قد ادت إلى مشاكل اقتصادية ورفعت من معدلات البطالة والعزوف عن الزواج لدى الشباب اليمنيين.

السؤال الفرعي الثاني للدراسة والذي ينص على: "ما العلاقة التي تربط الأزمة اليمنية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟"

أن اليمن يمثل جزءاً لا يتجزأ من النظام الإقليمي للخليج العربي بسبب موقعه الجغرافي، والحدود المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي كالمملكة العربية السعودية وسلطة عُمان، كما أن اليمن يمثل

معبراً للتجارة النفطية لدول الخليج العربية، وتربطه بها علاقة الأصول العرقية المشتركة حيث أن معظم القبائل في المملكة العربية السعودية ذات أصول يمنية، ويرتبط اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي برابط اللغة المشتركة والأنظمة السياسية المتشابهة والعادات والتقاليد التي قد تكون إلى ما واحدة.

السؤال الفرعي الثالث للدراسة والذي ينص على: "ما جوانب تأثير الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟"

أدت الأزمة اليمنية إلى تحفيز العديد من المخاطر والتهديدات التي ترافقت معها على المستوى المحلي والإقليمي لليمن حيث أدت إلى توقف في المسار السياسي في اليمن، ونشر حالة من الفوضى والعنف، وفتح المجال للجماعات المسلحة المتعددة الأهداف للتوغل، مما ساهم في رفع النزاع القائم بين الحكومة الرسمية وهذه الجماعات، كما أن دخول الجماعات الارهابية إلى المنطقة جعلت من اليمن مصدراً للتهديد على الجانب السعودي وزادت من حدة النزاع بين إيران التي تسعى لزيادة نفوذها والسعودية. وأثرت الأزمة اليمنية على الاقتصاد سلباً، وتراجعت الاستثمارات والمساعدات الخارجية مما أدى لعجز في الاقتصاد اليمني.

النتائج

تتلخص نتائج دراسة الحالية في مجموعة النقاط التالية:

– أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد تنبهت إلى وجود آثر سلبي للأزمة اليمنية على الاستقرار والتكامل الاقتصادي والأمني والسياسي والاجتماعي للدول الأعضاء خلال الفترة ما بين (2011–2020م)، الأمر الذي يحول دون انضمام اليمن للمجلس.

– أن قوة التحالف العسكري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية تقف كالدرع في وجه امتداد النفوذ الإيراني والأجنبي في منطقة شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام، حيث أصبحت الأزمة اليمنية نقطة ضعف في الكيان الخليجي والعربي على حد سواء.

– أن الصراعات السياسية في اليمن وتأثيرها على دول الخليج العربية تعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها الخلاف الثلاثي في الرؤية اليمنية، الخليجية، الإيرانية على صيغة الأمن في المنطقة، والخلاف العربي الإسلامي مع الأهداف الشيعية حول القضية اليمنية وتأثيره على منطقة الشرق الأوسط.

– أن الصورة المثالية لأمن الخليج تتمثل في إنهاء الصراعات القائمة على أرض اليمن، وانضمامه إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي يحتاج إلى مدة زمنية طويلة نسبياً لكي يتم تحقيق.

– أن علاقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باليمن تتمثل في الأخوة العرقية والاجتماعية والحدود المشتركة، مما يجعل اليمن يمثل جزء لا يتجزأ من منطقة الخليج العربي ما يوجب ضمه إلى المجلس بعد إنهاء الصراع القائم في الدول اليمنية.

التوصيات

توصي الدراسة الحالية الفئات الوطنية المتعددة في اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بضرورة الالتزام بالتوصيات التالية:

1. عملية السير بالإصلاحات الجادة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالتعاون بين الإدارة اليمنية الرسمية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بهدف إعادة اعمار اليمن وإيصاله نحو الاستقلال الاقتصادي والسياسي.
2. توحيد الجهود الشعبية اليمنية والخليجية لرسم الطريق نحو حلول جذرية للأزمة السياسية في اليمن، ومراجعة الأنظمة والتشريعات السابقة بما لا يتعارض والرغبات المختلفة للشعب اليمني ومستقبل اليمن.
3. تعزيز القوى الأمنية على الحدود ما بين دول الخليج العربي ووضع قوات مشتركة على المنافذ البحرية لليمن بهدف حماية التجارة النفطية لمنطق الخليج والتي تمثل الثروة الأساسية في المنطقة.
4. وقف التعاون الخليجي مع الأطراف الخارجية في اليمن للحد من الأطماع في امتداد النفوذ الإيراني والأمريكي والغربي في المنطقة.
5. تحديد الرؤية المستقبلية لليمن من خلال التعاون المشترك ما بين الفئات الوطنية الشعبية ووضع الخطط الاستراتيجية تتمثل في "حكومة انتقالية رسمية" لإعادة بناء الدولة وتحسين بنيتها التحتية في المجالات الصحية، والخدمات الحكومية، والاعتماد على الثروات البحرية والزراعية في تحقيق الأمن الغذائي.
6. ضم اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية مستقبلاً والتكامل الاقتصادي والسياسي والعسكري فيما بينه ودول المجلس نظراً لأهميته وموقعه المتميز.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: قائمة المصادر

المعجم الوسيط (2011). مجمع اللغة العربية.

النظام الأساسي الخاص بمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المعهد الديموقراطي الوطني للشؤون الدولية (2003)، **التقرير الختامي للانتخابات النيابية اليمنية التي جرت في السابع والعشرين من ابريل العام 2003**، ص ص 3-4.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2008)، النتائج الأولية للتعداد السكاني في اليمن خلال السنوات 1996-2005، متوافر على: http://docstore.ohchr.org/ .

الهيئة العامة للاستثمار في اليمن، **الاحصائيات الاقتصادية: لماذا اليمن**، متوافر على http://investinyemen.org/content.php?c=23&langid=1&pageid=3، تم الدخول بتاريخ 2020/4/2م.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي في اليمن (2016)، **التعداد العام للسكان الإسكان والمؤسسات**، موقع الشبكة الدولية للمسح الاسري.

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (2010)، **ندوة المرأة والتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، لجنة المرأة – قطاع شؤون الإنسان والبيئة – الإدارة الإجتماعية.

ثانياً: المراجع العربية

الكتب

أفندي، محمد وآخرون (2020). **اليمن: سيناريوهات المستقبل**، فريدريتش إيبرت – مكتب اليمن.

بن صقر، عبد العزيز بن عثمان (2017). **الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي**، ط1، المملكة العربية السعودية: مركز الخليج للأبحاث.

حسين، جاسم (2014). **الصناديق السيادية والأمن الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي**، بيروت: الدار العربية للعلوم الناشرون.

حميدة، عبد الرحمن (1997). **جغرافية الوطن العربي**، ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر.

سالم، مصطفى (1993). **تكوين اليمن الحديث**، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية.

سبعري، بهاء عدنان (2012). **الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول 2001**، ط1، مركز حمورابي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية.

شبلي، سعد شاكر (2015). **الأمن القومي العربي وتهديدات الاستراتيجيات الإقليمية المتنافسة على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط**، ط1، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

شرجبي، عادل(2005). **أزمة التحول الديمقراطي في اليمن**. اليمن: مؤسسة العفيف الثقافية.

شمسان، سامي علي وآخرون (2017). **جغرافيا اليمن والوطن العربي**، وزارة التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية.

شير، مهورون (2011)، **إدارة الازمات**، القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع.

ظاهري، محمد (2004)، **المجتمع والدولة، دراسة لعلاقات القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية**، القاهرة: دار مدبولي للنشر.

عبد الفتاح، عصام (2013)، **ثورات، أشهر الحركات الثورية في تاريخ افريقيا والعالم**، كنوز للنشر والتوزيع.

عقاب، عبد الوهاب آدم (2009). **الوحدة اليمنية: دراسة وثائقية في تاريخ اليمن المعاصر من حكم الإمام إلى دولة الوحدة**، دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.

كشك، أشرف محمد (2018). **الأزمات الاقليمية وانعكاساتها على الأوضاع الأمنية الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي**، ط1، مركز الخليج للأبحاث.

كورب، لورنس (2006). **الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الامريكي**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

كيالي، عبد الوهاب واخرون (1990)، **الموسوعة السياسية**، ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

مارتيني، جيفري وآخرون (2016). **آفاق تعاون بلدان الخليج العربي**، مؤسسة راند، مكتبة الكونغرس.

ماريني، ندى الشقيفي (2015). **الربيع العربي الأفق الأسود**، ط1، بيروت: دار المنهل للنشر والتوزيع.

محطوري، عبد السلام يحيى (2012). **المسارات التاريخية للتدخلات الاقليمية والدولية في اليمن**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.

مزاهرة، منال (2015)، **ادارة العلاقات العامة وتنظيمها**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

معموري، عبد علي والجميلي، مالك دحام (2011). **النفط والاحتلال في العراق**، ط1، أو ظبي: مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية.

نهمي، عبد الحميد (2013). **المشروع الإيراني في اليمن**، ط1، عمان: دار عمار للنشر.

يوسف، أحمد وآخرون (2012). **حال الأمة العربية 2011-2012: معضلات التغيير وآفاقه**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الدوريات

أبو الدهب، نهى (2019)، استرداد مستقبل اليمن: دور الشتات اليمني المحترف، دراسة تحليلية، **مركز بروكنجز**، رقم (26)، قطر: الدوحة، ص 6-7.

أبو زيد، أحمد محمد (2013)، معضلة الأمن اليمني الخليجي: دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد (36)، العدد 414، ص ص 71-93.

أبو سعدة، محمد (2019)، الوضع في الخليج بعد استهداف أرامكو، **مجلة تقديرات سياسية**، المعهد المصري للدراسات، عدد 25 أكتوبر.

أبو عامود، محمد (2013)، الدور الخليجي في الانتقال السياسي في اليمن، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، المجلد (192)، العدد 49، ص ص 92-96.

أحمد، يوسف أحمد، **أزمة اليمن: حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية**، دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مجلة آفاق المستقبل: العدد 27، أغسطس 2015.

إرياني، محمود علي (2005)، الاقتصاد اليمني: التقرير الاقتصادي الخليجي، **مركز دراسات الخليج**، ص 77.

أفندي، حمد احمد (2006). **التقرير الاستراتيجي اليمني**، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية.

با طويح، محمد عمر وبا خرمة، احمد سعيد (2011)، انضمام اليمن لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات المعاصرة: المتطلبات والتطلعات، **مجلة الأندلس العلمية**، المجلد (3)، العدد 6، ص ص 181-214.

بارون، ادم وآخرون (2016)، **الدور المحلي للمجالس المحلية في اليمن**، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.

بشارة، عبد الله (1985)، تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة ام عقبة في طريق الوحدة العربية، **سلسلة الحوارات العربية**، العدد 5، ص 31.

بوتشيك، كريستوفر (2010). **اليمن: على شفا الهاوية**، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، العدد (110)، ص 7.

تلاوي، أحمد (2016)، تداعيات الأزمة اليمنية على النظام السعودي، **مجلة المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 20 أغسطس 2016.

جارنم، ديفيد (1996)، مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، ص 37.

حزام، عدنان (2017)، **الأزمة اليمنية: الوضع القائم ومؤشرات المستقبل، مجلة دراسات شرق اوسيه**، المجلد (79)، العدد 21، ص ص 61-94.

حسني، أحمد (2017)، قرارات مجلس الامن ودورها في حل هذه الازمه اليمنية، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، برلين: المركز الديمقراطي العربي.

حسيني، سعيد (2019)، السياسة الخارجية الاماراتية في القرن الافريقي واليمن: الاثار والنتائج، **مجلة جبل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 99، ص ص 24-109.

حوثي، محمد (2016)، مسار المواقف الإقليمية والدولية من العدوان على اليمن من إعلان واشنطن ٢٠١٥/٣/٢٦م إلى مفاوضات الكويت ٢٠١٦/٤/٢١م، **مجلة مقاربات سياسية**، العدد 1، ص ص 99-145.

حيدر، محمد سيف (2014). اليمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية: البحث عن الاندماج، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، العدد 150، ص ص 7-83.

دشيلة، عادل (2019)، أزمة الهوية في اليمن وتداعياتها على مستقبل البلاد السياسي والاجتماعي، **المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية**، ص ص 2-10.

ديوان، كريسيتين وأبيش، حسين وآخرون (2018)، الجغرافيا الاقتصادية لإعادة إعمار اليمن، **معهد دول الخليج العربية في واشنطن لبناء جسور التفاهم**، العدد 2، ص 11.

راشد، سامح (2009)، الشرق الأوسط: الدولة والحوثيون في اليمن -قراءة في جوهر الصراع، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 178، ص 154.

رفاعي، أحمد حسين (1997)، أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، العدد 8، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

زيادي، حسين عليوي (2011)، التحليل الجغرافي لمشكلة الحوثيين في اليمن: دراسة في الجغرافيا السياسية، **مجلة البحوث الجغرافية**، العدد 13، ص ص 331-365.

سقاف، محمد (٢٠٠٢)، **علاقات اليمن بمجلس التعاون الخليجي لفترة ما قبل تقديم الطلب الرسمي للعضوية ندوة اليمن والخليج**، نقلا عن صحيفة الرياض بتاريخ 1983، ص18.

سويدي، جمال سند (2006). **المصالح الدولية في منطقة الخليج العربي**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 7.

شايجي، عبد الله (2014)، تجاوز الاضطراب: القيمة السياسية المضافة بالاتحاد الخليجي، مجلة السياسة الدولية، **ملحق خاص وقائع المؤتمر المشترك بين مركز الدراسات الاستراتيجي في الاهرام ومركز الخليج للأبحاث بتاريخ 27/ فبراير 2014**، المجلد (34)، ص 12.

شعثان، علي (2015)، المؤثرات الخارجية في المماحكات اليمنية، **مجلة سياسات عربية**، العدد 12، ص ص 109-110.

عبد الله، عبد الملك محمد (2012)، حركات الإسلام السياسي في اليمن، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 403، ص ص 44-45.

عتابي، عبد الزهرة شلش (2006)، الموقع الجيوبوليتيكي لليمن: أهميته وانعكاساته على أوضاعها الداخلية والخارجية، **مجلة كلية التربية الاساسية**، الجامعة المستنصرية، العدد 49، ص ص 225 – 244.

عز العرب، محمد (2014)، التصدع الخلفي: عوامل انتهاج الملكيات الخليجية مساراً مختلفاً بعد الربيع العربي، **مجلة السياسات الدولية**، العدد 195، ص 25.

علاية، موسى وآخرون (2016)، **لماذا فشل الحوار الوطني اليمني الشامل 2013 في منع الصراع ؟**، دراسة تحليلة لنظرة منظمات المجتمع المدني اليمنية حول فاعلية مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن، جامعة رادبوت، هولندا.

علوي، مصطفى (2014)، قابلية التأثير: اعادة تعريف خرائط المصالح والعلاقات الخليجية، **مجلة السياسات الدولية**، العدد 197، ص 16.

علوي، مصطفى (2017) الصراع في اليمن وتداعياته على أمن الخليج والأمن الاقليمي" **مجلة دراسات**، المجلد (2)، العدد (6)، ص ص 37-46.

عولقي، وضاح ومذحجي، ماجد (2018)، الحكم المحلي في اليمن في ظل النزاع والاضطراب، **مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية**، 4-41.

فريق الأزمات العربي (2015)، **الأزمة اليمنية**، مركز دراسات الشرق الأوسط.

فقيرة، جلاد (2010)، **الأبعاد الأمنية للعلاقات اليمنية الخليجية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر" العلاقات اليمنية-الخليجية**، الحاضر... آفاق المستقبل، صنعاء: المركز اليمني للدراسات الخليجية.

الفهدية، مزنة (2019)، **دول مجلس التعاون الخليجي.. وحدة اجتماعية وسكانية عبر التاريخ**، صحيفة عُمان.

قروي، هشام (2011)، ثورة اليمن استبدال علي عبد الله صالح ام استبدال مؤسسات مفوتة، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة، ص5.

كاظم، محمد كريم (2009)، دول الخليج العربي والاستقرار الأمني في العراق، **مجلة دراسات دولية**، العدد (42)، ص 72.

كيالي، ماجد (1996)، المشروع الشرق أوسطي: ابعاده – مرتكزاته – تناقضاته، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

مترسكي، ألكسندر (2015)، **الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقد وآفاق متباينة**، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ص 3-29.

مديني، توفيق (2011)، ربيع ثورات الديموقراطية العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 386، ص 117.

مرزوق، مايسة محمد محمود (2019)، الأزمة اليمنية وتداعياتها على العلاقات الامريكية – السعودية خلال الفترة (2011-2016م)، **مجلة الشراكة الاجتماعية والعلمية**، المجلد (10)، العدد 1، الجزء الثاني، ص ص 159- 186.

مركز دراسات الشرق الاوس (2015)، الازمة اليمنية الي اين، **مجلة دراسات شرق اوسطيه**، المجلد (71)، العدد 19، ص ص 77-94.

مسفر، محمد صالح (1998)، التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي، **المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد**، جامعة قطر، العدد 9، ص ص 7-39.

مكيمي، هيله (2011)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي: دراسة مقارنة في وظائف التنظيم ومحددات الاداء ومصادرة، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، جامعة الكويت- مجلس النشر العلمي، المجلد (140)، العدد 37، ص ص 51-104.

موسى، هاني (2019)، أزمة الدولة في اليمن: الخلفيات والمحددات، **مجلة سياسات عربية**، العدد 37، ص ص 49-66.

نوفل، احمد سعيد والجولاني، عاطف ومحمود، قاصد والكيالي، عبد الحميد، والحمد، جواد (2015)، "الأزمة اليمنية إلى أين؟"، **مركز دراسات الشرق الاوسط**، العدد 7، ص ص 1-19.

هاشم، فراس عباس (2016)، الأزمة اليمنية وتأثيراتها في معادلة الصراع الإقليمي الإيراني السعودي، **مجلة الخليج العربي**، المجلد (12)، العدد 44، ص ص 31-70.

هياجنة، عدنان (2015)، الاستراتيجية الأمريكية تجاه تحديات الأمن الاقليمي لدول الجوار الخليجي: بين الثابت والمتغير، **مجلة الدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة**، المجلد (2)، العدد 1، ص ص 143-150.

يوسف، أحمد (2017)، **المجالس الخليجية: مدارس للقيم وتراث تحميه الأجيال**، وكالة الأناضول.

الرسائل الجامعية

بداي، فؤاد ناصر صالح (2004)، **تطور العلاقات اليمنية السعودية ما بعد الوحدة اليمنية (1990-2002)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة اسيوط، مصر.

حلو، يوسف (2015)، **أثر علاقة الحوثيين مع إيران على استقرار اليمن خلال الفترة(2011-2014)**، رسالة ماجستير، جامعة مؤته، مؤته.

خلايلة، يسرى سالم (2014)، **ثورات الربيع العربي للفترة من(2010-2013)- الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، الاردن.

دروش، عبد الكريم (2014)، **التحول الديموقراطي للنظام السياسي في العراق واليمن بعد 2003**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، العراق.

سرار، حسين ناصر (2009)، **المصطلحات السياسية اليمنية: دراسة دلالية الوثائق السياسية المعاصر أنموذجاً**، رسالة دكتوراه، كلية الأداب واللغات، جامعة القسطنطينية، الجزائر.

شمري، عبد المحسن لافي (2012)، **مجلس التعاون وتحدي الوحدة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

عبد الحليم، محمد حسن (2006)، **الحرب الأهلية اليمنية والتكامل السياسي**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

عبد الكريم، مهى سعد (2015)، **دور مجلس التعاون في النظام الإقليمي العربي بعد عام 2003**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق.

لميع، راشد (2017)، **الدبلوماسية الكويتية ودورها في الازمة اليمنية (2011-2016)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت، الاردن.

ناجي، عبد الله (2013)، **أثر الأزمة اليمنية على أمن واستقرار دول الجوار 1990-2010**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان.

نعيمي، خالد (2018)، **العلاقات السياسية والاقتصادية السعودية الايرانية وأثرها على الازمة اليمنية 2011-2017**، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة ال البيت.

المؤتمرات العلمية

أبو طالب، حسن (2014)، خطوات ملحة: كيف نسرع تحقيق المشروع الاتحاد الخليجي؟، مجلة السياسات الدولية، **ملحق خاص وقائع المؤتمر المشترك بين مركز الدراسات الاستراتيجي في الاهرام ومركز الخليج للأبحاث بتاريخ 27/ فبراير 2014**، المجلد (34)، 5.

أسرج، حسين عبد المطلب (2016)، **إنقاذ اليمن والانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي**، ورقة عمل، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية، ص ص 160-180.

الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2011). **المسيرة والإنجاز**، الرياض.

حمود، حسن (2005)، **العولمة والحماية الإجتماعية في المنطقة العربية**، ورقة عمل، الجامعة اللبنانية الأمريكية.

صفتي، احمد (2007)، مسيرة الاصلاح الاقتصادي وتهيئة البيئة الاستثمارية في اليمن، **ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر بعنوان: "فرص الاستثمار" في اليمن خلال الفترة 22-23 ابريل 2007م**، صنعاء.

عجمي، ظافر (2014)، المعضلة الأمنية ومعوقات الاتحاد وضربات اجنحة الفراشة، مجلة السياسات الدولية، **ملحق خاص وقائع المؤتمر المشترك بين مركز الدراسات الاستراتيجي في الاهرام ومركز الخليج للأبحاث بتاريخ 27/ فبراير 2014**، المجلد (34)، ص 19.

فورسيث، جسيكا (2011)، **فرص وعقبات للعمال اليمنيين في أسواق عمل دول مجلس التعاون الخليجي**، ورقة بحثية لبرنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2011/1، ص ص 2-22.

فورسيدي، جيسيكا (2011). **أسواق عمل مجلس التعاون الخليجي: الفرص والعقبات للعمال اليمنيين**، تشاتام هاوس، ورقة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

مؤسسة آسيا (2010)، **التسويات السياسية: الانعكاسات على السياسات الإنمائية الدولية والممارسات**، ورقة عمل، ص 6.

نجار، احمد السيد (2014)، استثمار الفائض في التكامل الاقتصادي الخليجي، مجلة السياسات الدولية، **ملحق خاص وقائع المؤتمر المشترك بين مركز الدراسات الاستراتيجي في الاهرام ومركز الخليج للأبحاث بتاريخ 27/ فبراير 2014**، المجلد (34)، ص 34.

نونمان، جيني هيل (2011). **اليمن والمملكة العربية السعودية ودول الخليج: سياسات النخب واحتجاجات الشارع والدبلوماسية**، مذكرة إحاطة لبرنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، رقم 2011/1.

يعقوب، جلال عمر (2018)، **أولويات الإصلاح في اليمن وأجندة النقاط العشر**، ملخص لحوار طاولة مستديرة لبرنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتشاتام هاوس بتاريخ 2010/2/18.

المجلات الالكترونية

روبنسون، ايريك وآخرون (2017)، ما العوامل التي تدفع إلى رفض التطرف العنيف في اليمن، **معهد ابحاث الدفاع الوطني الامريكي: راند**، متوافر على: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1700/RR1727/RAND_RR1727z1.arabic.pdf، تم الدخول: 2020/3/24.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (2013)، **التدخل الإيراني في اليمن: الأسباب – الشواهد – المخاطر**، متوافر على: www.khbar-alkhaleej.com، تم الدخول 2020/5/3.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2015)، **تقرير الدوحة: اليمن بعد العاصفة**، 25 نيسان 2015.

مطر، على ابراهيم (2017)، العلاقات السعودية اليمنية، مجلة شبكة الخليج، متوافر على: https://gulfobserver.org/uploaded/files/pdf/3ilakat-yam-sa3.pdf، تم الدخول: 2020/5/3.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

Al-Akhali, R. (2014), Will Decentralization in Yemen Marginalize Citizens, **Atlantic Council.**

Al-Asbahi, Q.Y.A.M. (2005). Water Resources Information in Yemen, **International Work Session on Water Statistics**. Vienna, June 20–22, 2005.

Al-Mosawa, S. (2015), Houthi Rebels Abduct Aide to Yemen President, **New York Times**.

Dipaola, A., Blas, J. and Kennedy, W. (2019), Aramco to Face Weeks without the Majority of Abqaiq's Oil Output, **Bloomberg**, September 17, 2019

Gause, G. (2009). **The International Relations of the Persian Gulf**, Cambridge University Press, P. 72.

H. Cordesman, Robert M. Shelala II, and Omar Mohamed, "**Gulf Military Balance Volume III: The Gulf and Arabian Peninsula**", Center for Strategic & International Studies, September2013

Hallaj, O. (2015), Yemen: Between Tides Of Unity and Tribal And Approve, **The Lebanese Center for Policy and Studies**, 93-138.

Helen, L. Daniel, M. (2019), **Yemen And Gulf States: The Making Of A Crisis**, Gerlach Press, Berlin.

Hertog, S. (2014), CCG Economic Integration: Focus on Nitty–Gritty Of Convergence Rather Than High Profit Projects, **Gulf Research Center**.

Jervis, R. (2001), Was The Cold War: A Security Dilemma, **Journal Of Cold War Studies**, Vol. (3), No. 4, Pp. 40-43.

Kasinof, L. (2011), Yemen Violence Mounts in Bid to Remove President Saleh, **Guardian**, last modified Feb 16 2011.

Knights, M. (2015). Assisting the Arab Military Intervention in Yemen', **Washington Institute**, Http://Www.Washingtoninstitute.Org/Policy-Analysis/View/Assistingthe-Arab-Military-Intervention-In-Yemen

Leyrenzi, M. (2011), The GCC And The International Redactions Of The Gulf: Diplomacy, Security And Economic Coordination In A Changing Middle East, **I.B.Tauris**, London, P. 134.

Mathew, S., Pacheco, F. and Algethami, S. (2019), Attacks on Saudi Oil Plants Risk Lowering Aramco IPO Valuation, **Bloomberg**, September 15, 2019

Popp, Roland (2015), War in Yemen: Revolution and Saudi intervention, **journal CSS Analyses in security policy**, No. 175, Pp. 1-4.

Sharqieh, I. (2013), 'Alasting Peace: Yemen Long Journey To National Reconciliation", Brookings Doha Center Analysis Paper, Http://Www.Brookings.Edu/~/Media/Research/Files/Papers/2013/02

The Guardian (2019), **The Guardian view on Iran and Saudi Arabia: maximum pressure**, maximum risks.

World Bank (2010), **Economic Integration in the Gulf Cooperation Council**, 2010.